مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السنة العاشرة - العدد التاسع عشر
صفر ١٤٤٦هـ - أغسطس ٢٠٢٤م

التخطيط والسياسة اللغوية

Journal of Language Planning and Policy

تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة في حقل التّرجمة

أثر العلاقة بين السياسات اللغوية واختبارات الكفاية اللغوية على اللغة العربية لغة ثانية: دراسة استكشافية

الميز اللغوي والهيمنة في السياقين الاستعماري وما بعد الاستعماري

عرض كتاب: السياسة اللغوية العائلية: صيانة لغة مهددة بالانقراض في المنزل

مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
www.ksaa.gov.sa

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السنة العاشرة - العدد التاسع عشر
صفر ١٤٤٦هـ - أغسطس ٢٠٢٤م

التخطيط والسياسة اللغوية

Journal of Language Planning and Policy

www.ksaa.gov.sa

مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

المشرف العام على المجلة

أ.د عبدالله بن صالح الوشمي

هيئة التحرير

أ.د. صالح بن حمد السحيباني

د. أمل عبد الله الراشد

إدارة التحرير

أ.د محمود إسماعيل صالح
رئيس التحرير

أ.د محمود بن عبد الله المحمود
مدير التحرير

د. محمد بن مفلح الشهراني
أمين المجلة

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم بن سليمان الشمسان (السعودية)

أ.د. سعد بن عبد الرحمن البازعي (السعودية)

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد (السعودية)

أ.د. صالح بلعيد (الجزائر)

أ.د. عبد السلام بن عبد السلام المسدي (تونس)

أ.د. عز الدين بن محمد مجدوب (تونس)

أ.د. محمد خطابي (المغرب)

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

لإسهاماتكم واستفساراتكم، نسعد بتواصلكم من خلال:

البريد الإلكتروني: mtsl@ksaa.gov.sa

ص.ب ٨٨٨٢٢ الرياض ١١٦٧٢

المملكة العربية السعودية

www.ksaa.gov.sa

صفة المجلة:

هي مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. ينطلق اهتمام المجلة بالبحوث المتعلقة بمجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.

قواعد النشر بالمجلة:

تخضع جميع المواد المقدّمة إلى المجلة للتحكيم العلمي المتخصص، وتقبل البحوث للنشر بالمجلة وفقا لقواعد النشر التالية:

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة.
- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.

التخطيط والسياسة اللغوية
Journal of Language Planning and Policy

بيانات المجلة:

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية
مجلة علمية محكمة تصدر عن
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
الرياض – المملكة العربية السعودية
ردمد النسخة الورقية: ١٦٥٨-٧٤١٣
ردمد النسخة الإلكتروني: ١٦٥٨-٩٨٧٤

Journal information:

Journal of Language Planning and Policy
A peer-reviewed bi-annual journal issued by
King Salman Global Academy for Arabic Language
Riyadh- Saudi Arabia
ISSN paper version: 1658-7413
ISSN Electronic version: 1658-9874

- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في خطواته كافة، وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية APA.
- أن تكون عدد كلمات البحث ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ كلمة.
- ألا يسبق نشر البحث في أي وعاء علمي –مالم ترَ هيئة التحرير خلاف ذلك–.
- أن يعد الباحث ملخصا لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية.
- كما ترحب المجلة بالاستعراض العلمي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة.

البحوث المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجمع،
ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.

محتويات العدد

تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة في حقل التّرجمة ١٥

أ. حبيبة بنت سعود العريفيّ أ.د. أحمد كمال زغلول

أثر العلاقة بين السياسات اللغوية واختبارات الكفاية اللغوية على اللغة العربية لغة ثانية: دراسة استكشافية ٧٥

د. فهد بن صالح العليان

الميز اللغوي والهيمنة في السياقين الاستعماري وما بعد الاستعماري ١١٣

أ. صوضان محمد

عرض كتاب:
السياسة اللغوية العائلية: صيانة لغة مهددة بالانقراض في المنزل ١٤٣

أ.د. محمد مازن جلال

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كلمة التحرير

تتنوع الدراسات التي يتضمنها هذا العدد من حيث مضامينها، لتشكل لنا صورة شمولية لما يعنيه مصطلحا السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. فهي تبدأ بقضية تعريب الأبحاث الأكاديمية والرسائل العلمية، وتعرج على منظور جديد لوظائف اختبار الكفاية اللغوية وأهميتها في رسم السياسة اللغوية للبلدان العربية. ويتبع هذا العمل نظرة إلى مشكلة الهيمنة اللغوية وآثارها على اللغة الوطنية والحقوق اللغوية للأقليات ومن في حكمهم.

أما في القسم الأخير فنجد عرضًا متميزًا لكتاب يعالج إحدى القضايا المهمة في السياسة والتخطيط اللغوي، ألا وهو السياسة اللغوية على المستوى الأسري وأثرها في الحفاظ على لغات الأقليات واندثارها على مرِّ الأجيال.

في الدراسة الأولى التي بين أيدينا، نقرأ للباحثة حبيبة العريفي والباحث أ.د. أحمد زغلول نظرة تحليلية نقدية لما يجري في المؤسسات التعليمية المعنية بتعليم الترجمة، خاصة في المملكة العربية السعودية. ويرمي الباحثان إلى التأكيد عليها، بقولهما: «وتعريب العلوم ليس ترجمتها إلى العربيّة فحسب، بل -كما فعل المعرِّبون الأوائل- التّأليف بالعربيّة فيها، وهو موضوع هذا البحث الذي يقترح تعريب الأبحاث والرّسائل، أي: تأليفها بالعربيّة». ويريان في ذلك «حلًّا لتأخر التّعريب؛ لأنّ الأبحاث الأكاديمية نواة التّأليف العلميّ والأكاديميّ، وتعريبها يثري اللّغة العربيّة والمكتبة العربيّة في فرعها الأكاديميّ والعلميّ بآخر ما توصّل إليه المجتمع العلميّ العالميّ».

وتركز الدراسة على قضية تعريب الدراسات المتعلقة بالترجمة بصورة خاصة، حيث يخلص الباحثان إلى نتيجة مهمة، هي أن معظم الدراسات التي تعالج قضايا الترجمة (بما في ذلك البحوث العلمية والرسائل أو الأطروحات)، تُكتب بلغات غير العربية حتي في الدوريات التي تصدر من مؤسسات جامعية عربية، مثل كليات اللغة والترجمة.

وعن أهمية التعريب بالمفهوم الذي يستعمله الباحثان، يقولان: «وللنهوض بالبحث العلميّ لا بد أن تتراكم المعرفة، وسبيل ذلك قراءة الباحث إنتاج زميله أو أستاذه باللّغة العربيّة؛ لأن ذلك يشجع على كثرة قراءة الأبحاث وييسّر فهمها ... كما أنه يثري المناقشة العلميّة». كذلك يريان أنه: «كلما زاد النّشر في المجلّات العربيّة، زادت رصانتها، وزاد تأثيرها، وارتفع تصنيفها دوليًّا.» وعلى العكس من ذلك، يشير الباحثان إلى أن «اضطرار كثير من الباحثين إلى الكتابة باللغة الإنجليزية تؤدي إلى عبء إضافي، حيث يلجأ البعض إلى ترجمة بحوثهم إلى اللغة الإنجليزية، كما تُرفض بعض الدراسات الجيدة لرداءة اللغة (الإنجليزية) التي كتبت بها».

وعن الهدف من الدراسة، يقول الباحثان: «يهدف هذا البحث إلى دراسة مقترح تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة في كليّات اللّغات والتّرجمة السّعوديّة، وذلك لتقديم بيانات يُستند عليها، لتقديم توصيات للباحثين وأصحاب القرار». في سبيل ذلك، قاما باستعراض الأنظمة والممارسات المتبعة في مجال تعريب العلوم ودراسات الترجمة بصورة خاصة.

في ختام الدراسة، يوصي الباحثان «بدعوة كليات الترجمة في المملكة إلى تشجيع النشر بالعربية، ووضع سياسات لغوية للنشر العلمي في كليات الترجمة ... ورفع حواجز النشر باللغة العربية في مجلات الترجمة العربية ذات التصنيف العربي».

ونحن نرى أن هذه التوصيات يجب تطبيقها على جميع التخصصات العلمية سواء في المملكة العربية السعودية أم في غيرها من البلدان العربية التي تسعى للحفاظ على العربية من جهة، وعلى تنميتها وتفعيل دورها الثقافي والعلمي.

نقرأ في البحث الثاني «أثر العلاقة بين السياسات اللغوية واختبارات الكفاية اللغوية على اللغة العربية لغة ثانية: دراسة استكشافية» للباحث د. فهد بن صالح العليان. وعن الهدف من الدراسة، يقول الباحث: «هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى تأثير السياسات اللغوية التي تشترط الحصول على درجة في اختبارات الكفاية اللغوية، لتحسين مستوى الممارسات المتعلقة بتلك الاختبارات، وتأثير وجود مثل تلك السياسات والاختبارات في دفع غير الناطقين بالعربية على تعلمها، وتطوير مهاراتهم اللغوية، وعلاقة ذلك بتحسين مدخلات الجامعات ومخرجاتها من متعلميها، وعلى تفاعل المتعلمين مع مجتمع اللغة، وعلى المحافظة على الهوية اللغوية للمجتمع».

ويوجز لنا الباحث نتيجة بحثه الذي اعتمد على آراءِ سبعةٍ من المتخصصين في اللسانيات التطبيقية في الجامعات السعودية، بقوله: «وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن غالبية المشاركين يرون أهمية وجود سياسات لغوية واضحة، تشترط الحصول على درجة في اختبارات الكفاية باللغة العربية لمن يريدون الحصول على قبول للدراسة في الجامعة، أو الجنسية، أو تأشيرة العمل. حيث يرون أن مثل هذا الشرط يساهم إسهامًا كبيرًا في تحسين المدخلات التعليمية، وتفاعل غير الناطقين بالعربية مع المجتمع السعودي، بالإضافة إلى المحافظة على هُوية المجتمع وثقافته». ويستشهد الباحث بأقوال بعض الخبراء في المجال، بقوله: «وبناء عليه، فإن الاختبارات لا تلعب دورًا في تمثيل السياسات اللغوية فحسب، بل تلعب دورًا في إيدولوجيات اللغة، والاعتقادات حولها، وفرض تعلمها على بعض الفئات... هذا بالإضافة إلى الجوانب الاستثمارية، والمردود المادي العالي لمثل هذا النوع من الاختبارات ...».

أما عن اختبارات الكفاية في اللغة العربية، فيشير الباحث إلى غياب اختبار معياري موحد في المملكة العربية السعودية، تطبقه الجهات الرسمية المختلفة، حيث تعتمد الجامعات على اختبارات محلية أُعِدَّت ربما لأغراض تصنيف

الطلاب الأجانب في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ومراكزها. وهذا الأمر ينطبق على اللغة العربية سواء بوصفها لغة قومية أم أجنبية.

لكننا نود أن نشير إلى وجود بعض الاختبارات المقننة للكفاية في اللغة العربية، أعدته بعض المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية، مثل: هيئة قياس، والجامعة الإلكترونية السعودية، ثم اختبار «همزة» الذي أُعْلِن عنه مؤخرًا من مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. غير أنها لم تلق الانتشار اللازم في المؤسسات الأكاديمية السعودية المختلفة.

يشير الباحث كذلك إلى غياب أنظمة تتطلب معرفة اللغة العربية من فئات العاملين المستقدمين من خارج البلاد العربية، مثلما هو متبع في كثير من دول العالم المتقدمة. ويضيف الباحث: «أما فيما يتعلق باشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية للحصول على تأشيرة عمل في السعودية، فأشار أغلب المشاركين أيضًا إلى مناسبة هذا الشرط، بل وضرورة وجوده لعدة أسباب. حيث أشار بعضهم إلى أن هذه ممارسة عالمية، وأن عدم وجود هذا الشرط، ساهم في خلق فجوة بين الكثير من الفئات العاملة في السعودية من غير الناطقين بالعربية، وبين المجتمع السعودي. بالإضافة إلى أن عدم معرفة الملايين ممن يعمل في السعودية باللغة العربية، تَسبَّب في انتشار اللغة الهجين، واضطرار السعودي للتعامل مع الأجنبي إما بالإنجليزية أو بتلك اللغة الهجين، في حين كان من المفترض العكس».

وتوصي الدراسة الحالية قيام الجهات ذات العلاقة في وزارة التعليم، وفي الجامعات السعودية بدراسة إمكانية اشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية باللغة العربية لمن يريد الحصول على قبول جامعي من الطلاب الدوليين للدراسة في الجامعات السعودية؛ وأن تقوم الجهات ذات العلاقة بمنح الجنسية، والإقامة، وحق اللجوء بالنظر في إمكانية اشتراط الحصول على درجة

في اختبـار الكفايـة باللغـة العربيـة لمـن يريـد الحصـول علـى تلـك المزايـا. كذلـك الأمـر بخصـوص منـح تأشـيرات العمـل.

يقـول الباحـث مـن حيـث علاقـة الاختبـار في الكفايـة اللغويـة والسياسـات اللغويـة: «أظهـرت نتـائج الدراسـة الحاجـة الملحـة إلى وجـود سياسـات لغويـة داعمـة لاختبـارات الكفايـة اللغويـة بنوعيهـا (الأكاديـمي والعـام)، وأن وجـود سياسـات لغويـة في هـذا الشـأن، سيسـهم في تطويـر الممارسـات في مجـال اختبـارات اللغـة، وأن وجـود السياسـة اللغويـة الـتي تُلـزم متعلـم اللغـة بالحصـول علـى درجـة في الاختبـار يُعَـدُّ أمـرًا جوهريًّـا، لدعـم حضـور الاختبـارات، ودعـم مسـيرة تطورهـا، وانتشـارها عالميًّـا».

في الدراسـة الثالثـة «الميـز اللغـوي والهيمنـة في السـياقين الاسـتعماري ومـا بعـد الاسـتعماري»، للباحـث صوضـان محمـد مـن المغـرب الـذي يذكـر بـأن مقالتـه تـدور حـول «دور الميـز اللغـوي في إنتـاج الهيمنـة اللغويـة ثـم الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية. ويركـز علـى هـذه الظاهـرة في السـياقين الاسـتعماري ومـا بعـد الاسـتعماري، مفترضًـا أن الميـز اللغـوي مـن أهـم الآليـات الإيديولوجيـة الاسـتعمارية التقليديـة والجديـدة الـتي سـاهمت في تأكيـد تفـوق لغـات علـى حسـاب لغـات، وتكريـس صـورة نمطيـة عـن العلاقـات بـين اللغـات المختلفـة في الفضـاءات الاسـتعمارية السـابقة وفي التفاعـل بـين اللغـات الـتي تعمـل دائمًـا لصالـح اللغـات الاسـتعمارية».

ويشـير الباحـث إلى خطـورة «الميـز اللغـوي» ومـا يـؤدي إليـه مـن «فصـل لغـوي» (يشـبه الفصـل العنصـري) إلى هيمنـة بعـض اللغـات، مـن ثـم المتحدثـين بهـا، علـى لغـات أخـرى. فيقـول: «وغالبًـا مـا تلجـأ المجموعـات المهيمنـة لإعـادة إنتـاج الميـز اللغـوي الـذي يضمـن للغاتهـا، ومـن ثـم لمصالحهـا، الهيمنـة والسـيادة إلى إسـتراتيجية تمجيـد لغاتهـا، ووصفهـا بأنمـاط الصفـات الـتي تؤكـد تفوقهـا وجمالهـا وقوتهـا التعبيريـة

في السياقات التواصلية والمجالات المعرفية المتنوعة، وقدرتها على الاستجابة للطفرات العملية والثقافية والمعرفية والتقنية. وبـ«أنها لغات الحداثة والعلوم والتكنولوجيا والنجاح والوحدة الوطنية»، ووصْم لغات الآخرين بالبدائية، والتخلف، والبساطة، والعجز واللهجنة ...».

ونفهم من كلام الباحث، أن من نتائج الهيمنة اللغوية، استمرار لغة المستعمر أداة في التعليم، على حساب اللغة القومية. وهو ما نلاحظه من غياب للتعريب في المؤسسات التعليمية في كثير من الدول العربية. كذلك يرى الباحث أن الاقتصار على لغة واحدة بوصفها أداة للوحدة الوطنية، يؤدي إلى حرمان الأقليات من حقوقها اللغوية الموروثة. يقول الباحث: «يعمل الانتماء اللغوي كعامل تعبئة أساس في الصراعات ذات الأسباب المتعددة والمتداخلة، حيث يكون أحيانًا حاسمًا، كما أن الافتقار إلى الحقوق اللغوية، يكون سببًا في نزاعات معينة وخاصة في سياق توزع فيه السلطة / القوة والموارد على أسس لغوية وعرقية توزيعًا غير متساو... «ويضرب لنا مثلًا المكانة المتميزة لكل من اللغة العربية والفرنسية مقابل اللغة الأمازيغية في المغرب العربي. ولكنه يستدرك ذلك بالإشارة إلى التغيرات الحديثة التي تحدث في المغرب، نتيجة للقوانين الخاصة بالتعددية اللغوية في هذا البلد العربي، والاعتراف المؤسسي باللغة الأمازيغية.

نختتم هذا العدد من المجلة بعرض لكتاب «السياسة اللغوية العائلية: صيانة لغة مهددة بالانقراض في المنزل»، يقدمه لنا أ.د. محمد مازن جلال. ويستهل الباحث عرضه المتميز للكتاب الذي صدر باللغة الإنجليزية، بقوله: «لا شك أن موضوع السياسة اللغوية العائلية من الموضوعات الشائقة التي بدأت تطرح نفسها في الآونة الأخيرة؛ حيث لا تعد اللغة عملًا مؤسسيًّا في نطاق المؤسسات الكبرى فحسب، بل هي عمل يبدأ من النواة الصغرى للمجتمع، وهي الأسرة. فالأسرة مكمن التنشئة الاجتماعية، وهي الحضن الأول والركن المكين الذي

ينشأ فيه الأطفال. والتنشئة اللغوية -أو بالأحرى السياسة اللغوية- تعد من الأسس التي يعتمد عليها في اكتساب الأطفال للغة ما، وهي أشد نجاعة في حال وجود لغة منافسة خارج المنزل».

ويذكر الباحث أن الكتاب يمثل دراسة حالة لعائلة أسكتلندية، لغتها الأولى الغيلية، وتعيش في بيئة تهيمن عليها اللغة الرسمية، الإنجليزية. ويتكون من ستة فصول، حيث يبحث في قضايا نظرية ومنهجية، إلى جانب ما خلصت إليه المؤلفة من خلال متابعتها لثلاثة أجيال من عائلة واحدة على مدى ثمانية أعوام. فهو يبدأ بالبحث في «أصول المقاربات اللغوية الاجتماعية للثنائية اللغوية لدى الأطفال، ودراسة المدخلات اللغوية، كمًّا وكيفًا، وأهمية ذلك في استجلاء عوامل نجاح بعض الأطفال في تحقيق كفاءة أعلى في اكتساب لغة الأقلية التي ينطقون بها».

يقدم أحد فصول الكتاب دراسة إثنوغرافية تمتد لثماني سنوات حول عائلة كامبل، وترصد تحليلات تفاعلية دقيقة لمدونتين لغويتين سُجلتا في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤ توضحان التفاعل اللغوي والمحادثات التي تمت في نطاق العائلة بين ثلاثة أجيال، منها الجيل الأول والثاني والثالث في استخدامهم للُّغتين (الغيلية والإنجليزية)، وحالات الازدواج اللغوي». كما يسلط الفصل الضوء على ملاحظات عدة حول استخدام اللغة على مدى ثلاثة أجيال، منها: حدوث هذا التحول اللغوي على مرِّ الأجيال، وحدوث التحول اللغوي أيضًا داخل الجيل الواحد باختلاف متغير العمر، وتقلُّص الاستخدام العام للُّغة الغيلية في الطائفتين.

يذكر جلال بأن الفصل الأخير من الكتاب يلخص «نتائج واستنتاجات دراسة السياسة اللغوية العائلية ومضامين التخطيط المستقاة من قصة عائلة كامبل، ويناقش اختلاف المجالات والوظائف التي تستخدم فيها لغة الأقلية (الغيلية)، وهو المفتاح في فهم السبب وراء تقلص استعمال اللغة

الغيلية بين أطفال عائلة كامبل». ويشير الباحث جلال إلى إهمية مراعاة السياق الاجتماعي والسياق اللغوي العام وسياق الوظائف عند النظر في رسم السياسات العائلية لصيانه اللغات، وهذا يقتضي دراسة وثيقة للسياقات المختلفة التي يُحافَظ فيها على اللغة الأم في بيئة تسودها لغة أخرى، أي لغة البلد التي يعيش فيها الأطفال.

يقدم لنا الباحث في ختام مراجعته للكتاب المذكور عدة توصيات، تشمل الإفادة من منهجية البحث التي اتبعتها الباحثة في عملها التوثيقي. إضافة إلى ضرورة النظر في السياقات والأدوار التي تستخدم فيها لغة الأقلية، وليس مجرد تعرض الأطفال للغة -على مستوى الكم- التي ترغب العائلة الحفاظ عليها. فقد أثبتت الدراسة أن كل ذلك يؤثر في نظرة الأطفال إلى اللغة الأم (لغة الأقلية) ولغة المجتمع الذين يعيشون فيه، من ثم ممارستهم لها أو التخلي عنها.

ونحن نرى أنه ثبت من دراسات عدة ما أشارت إليه مؤلفة الكتاب من أهمية، ليس على مستوى الكم فحسب بل والكيف الذي تمارس فيه لغة الأقلية من حيث تأثيرها في الحفاظ على لغة الأقلية. ونرى أن موضوع الكتاب الذي يستعرضه الباحث، يهمنا معشر الباحثين في دراستنا لأوضاع المبتعثين والمهاجرين العرب في البلدان المختلفة، لكي نعين الأسر العربية في اتباع السياسات اللازمة للحفاظ على اللغة العربية في هذه البيئات الأجنبية.

في ختام تقديمنا لهذا العدد، نكرر دعوتنا للزملاء الباحثين للإسهام بمزيد من العطاء في هذا الميدان المهم: ميدان السياسة والتخطيط اللغوي.

رئيس هيئة التحرير

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
مجلة التخطيط والسياسية اللغوية، م١٠، ع١٩؛ ١٤٤٦هـ
ردمد (ورقي): ١٦٥٨-٧٤١٣ ردمد (رقمي): ١٦٥٨-٩٨٧٤
التخطيط والسياسة اللغوية
Journal of Language Planning and Policy
Journal of Language Planning and Policy Vol. 10, No. 19; 2024
ISSN: 1658-7413 E-ISSN: 1658-9874
mtsl@ksaa.gov.sa

تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة في حقل التّرجمة[١]

Arabicization of Research and Theses in the Field of Translation

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1483-010-019-001

أ. حبيبة بنت سعود العريفيّ[أ] أ.د. أحمد كمال زغلول[ب]
أ باحثة في دراسات الترجمة والتعريب
ب كلية اللغات وعلومها، جامعة الملك سعود

تاريخ الإرسال: ٢٠٢٣/١٠/١٢ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١١/٢٧

الملخص:

جاء هذا البحث إجابة لدعوة هيئة الأدب والنّشر والتّرجمة إلى البحث في مجالات التّرجمة، ومن بينها التّعريب، وتعريب العلوم ليس ترجمتها إلى العربيّة فحسب، بل -كما فعل المعرِّبون الأوائل- التّأليف بالعربيّة فيها. درس هذا البحث تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة في حقل التّرجمة، وذكر أهميّة ذلك وإيجابيات وتحدياته، ونظر إليه بمنهج وصفيّ إحصائيّ؛ فقد حلّل عيّنة من الأبحاث الأكاديميّة في التّرجمة، كُتبت خلال السّنوات الخمس الماضية، وبلغت (١٣٧) بحثًا من حيث لغة كتابتها (العربيّة أو الإنجليزيّة أو لغة تخصّص الباحث) والمجلّات التي نُشرت فيها ومن حيث تصنيفها، بلغ عدد نشر الرّسائل العلميّة في كليّات اللّغات والتّرجمة السّعوديّة من عيّنةٍ من رسائل الماجستير والدكتوراه في التّرجمة من الجامعات السّعوديّة (٥٦) رسالة، كما حلّل البحث عيّنة، بلغت (٥٦) مجلّة عربيّة و(٨٦) مجلّة أجنبيّة في التّرجمة من حيث تصنيفها ولغاتها؛ للوصول لتوصيات تفيد باحثي التّرجمة وأصحاب القرار. وقد خلص البحث إلى نتيجة تفيد بتدنّي النّشر في التّرجمة، وضعف النّشر باللّغة العربيّة، والنّشر في مجلّات غير متخصّصة في التّرجمة، وقلّة نشر الرّسائل العلميّة، وندرة قبول المجلّات الأجنبية للأبحاث العربيّة.

Abstract:

Arabicization in this research means conducting academia in Arabic. This research suggests that Saudi translation colleges write research in Arabic as it enriches the Arabic academia and content. This research has analyzed a sample of research (137) according to publishing language (Arabic, English or specialization language) and journal ranking. It has estimated dissertations and theses publishing ratio from a sample of them (56). It has also analyzed a sample of Arabic (56) and foreign (76) translation journals according to ranking and languages. This research has found that publishing in translation is low, publishing in Arabic is poor and a considerable part of research is not published in translation journals. It has also found that dissertations and theses publishing is low; and that Arabic research is rarely accepted in foreign journals.

الكلمات المفتاحية:

السّياسات اللّغويّة، التّعريب، الأبحاث الأكاديميّة، لغة النّشر الأكاديميّ، حقل التّرجمة.

Keywords:

language policies, Arabicization, academic research, publishing language, the translation field.

(١) حصل الفريق البحثيّ على تمويل من برنامج منح الدّراسات والأبحاث في مجال التّرجمة بهيئة الأدب والنّشر والتّرجمة بوزارة الثّقافة بالمملكة العربيّة السّعوديّة، لإنجاز هذه الدّراسة البحثيّة في مجال التّرجمة لعام ٢٠٢٣.

الباحث المراسل: أ. حبيبة العريفي (البريد الإلكتروني: habibasaud@gmail.com).

١.١ المقدمة

إنّ تعلّمَ لغةٍ أجنبيّة وسيلةٌ للوصول إلى المعرفة، والتّأليف بها إسهام في ثقافتها وحضارتها، أما الإسهام في تحقيق مبتغى المملكة العربيّة السّعوديّة الحضاريّ والثقافيّ، فلا يكون إلا بلغتها العربيّة، حيث نصّت المادة الأولى من النظام الأساسيّ للحكم على أن المملكة «دولة عربيّة إسلاميّة، [...] ولغتها هي اللّغة العربيّة». ونصّت المادة التاسعة والعشرون منه على «رعاية الدولة للعلوم والآداب والثقافة، وعنايتها بتشجيع البحث العلميّ، وصونها للتراث الإسلاميّ والعربيّ، وإسهامها في الحضارة العربيّة والإسلاميّة والإنسانيّة». وتبعًا لذلك، تحرص المملكة على الإسهام في الحضارة الإسلاميّة، وتعتني بلغتها العربيّة؛ لأن لكل حضارة لغة تقوم بها وتنتهي بانتهائها، والعناية بالعربيّة تقتضي التّعليم بها، والتّرجمة إليها والتّأليف بها، وهو ما يوافق هدف التّعريب: «جعل اللّغة العربيّة لغة التّدريس في جميع التخصصات» (القحطانيّ، ١٤٢٣هـ، ص. ١٣). ولن تكون العربيّة لغة تدريس إلا إذا أمست الكتب الدّراسيّة عربيّة، والتّكليفات والأبحاث المقدمة عربيّة؛ لذا أضحى «التّعريب ضرورة لغويّة؛ لتبقى اللّغة العربيّة حيّة نامية، إذ إن إقصاء اللّغة عن التعبير عن المستجدات، يؤدي إلى اندثارها وتقلصها ومن ثم إلى موتها» (القحطانيّ، ١٤٢٣هـ، ص. ١٤). واستعمال اللّغة الأجنبيّة في الأبحاث إقصاء للعربيّة عن «المستجدات»، لذا فإن وضع سياسات لغويّة لتقنين استعمال العربيّة في الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة هو أيضًا ضرورة، حيث إن هذا ما تقتضيه المادة التاسعة والعشرون المشار إليها أعلاه. وكما أشار كابلان وبالدوف (Kaplan & Baldauf, 1997) بكلمات القحطاني ١٤٢٣هـ: «الاستثمار اللّغويّ حق مشروع لكل لغة؛ للتّعبير عن المستجدات ومتابعة المتغيرات، وهو من أهم عوامل النّماء اللّغويّ» (ص. ١٤). لذا حاول هذا البحث جمع البراهين والمعلومات التي تدفع الجامعات السّعوديّة، لتشجيع الباحثين على ممارسة هذا الحق المشروع.

كذلك قرّر فينوتي (Venuti, 2005) حقيقة أن الأمم هي «الرابحة [من التّرجمة، وأن] الحركات القوميّة استعملت التّرجمة لإثراء اللّغة القوميّة وثقافتها[1]» (ص. ١٧٨).

---

(١) ترجمة الباحِثَين، وكذلك كل اقتباس من مرجع أجنبي إلا أن يكون نقلاً عن مصدر عربيّ.

والعربيّة غنيّة، لكنَّ نقل المعارف الحديثة إليها بالتّأليف بها في الأبحاث، يمكّن أهلها من التمتع بهذا الغنى؛ وهذا التّأليف يتضمّن ترجمة بالضّرورة، لكنّ مادته مُنتقاة ومُنتقَدة؛ فالباحث سيترجم اقتباساته واستشهاداته من المصادر غير العربيّة ليضمّنها بحثه وسينتقدها، وهذا يزيد من إدراكه وفهمه لهذه الاقتباسات من ناحية؛ لأن التّرجمة ليست كالنّسخ، ومن ناحية أخرى فإن ترجمة هذه الاقتباسات أو الاستشهادات من شأنها أن تزكّي المؤلفات الرصينة، فتشجع على ترجمتها. والمفترض أن الباحث قادر على التّعبير عن أفكاره وأفكار غيره بلغته، كما هو متوقع منه أن يعبّر عن أفكاره وأفكار غيره بلغة أجنبيّة. وتعريب الأبحاث في هذا السياق ليس ترجمة العلوم ولا نحت المصطلحات فحسب، بل إنتاج المعرفة بالعربيّة أيضًا.

وقد استُلهِم هذا البحث من دعوة هيئة الأدب والنّشر والترجمة، ودعوات مؤتمرات التّعريب والتّرجمة القديمة والحديثة، ومن ذلك ما ذكره تقرير سيد (١٩٩٦) عن أحد هذه المؤتمرات حول ضرورة إنتاج العلم بالعربيّة، وتوحيد الجهود العربيّة لتعريب التّعليم العالي، مستشهدًا ببعض تجارب التعريب الناجحة، مثل تجربة جامعة المؤسس عام ١٤٠٠هـ، وتجربة ألمانيا، وحرصها على أن تكون الألمانيّة لغة التّعليم في جميع المراحل.

وتاريخ التّعريب في السودان وارتباطه بالاستقلال، نموذج لالتصاق السيادة باللّغة (Balla, 2017، ص. ١٤٨)، وقد ألمح بالا إلى اعتماد نجاح عملية التّعريب لأصحاب القرار (Balla, 2017، ص. ١٤٦). كما صاحَب قرار تعريب الطب في سوريا «مرسومًا بتدريس اللّغة العربيّة في جميع أعوام الدراسة» (إسماعيل، ١٤٤١هـ، ص. ٦٨)، وكذلك عُرّب التّعليم في العراق بقرار حكوميّ عام ١٩٧٧ (الجواري، ١٩٨٥)، وهذا يؤكد الدور المفصليّ لأصحاب القرار في تقدّم التعريب.

ونجد في مسودة النظام الوطنيّ للّغة العربيّة في المادة الثالثة «اللّغة العربيّة لغة المملكة العربيّة السّعوديّة [...] وهي لغة التّعليم». ويحث هذا البحث الجامعات على أن يكون لها السبق في تطبيق هذه السّياسة اللّغويّة، ومن أعمال مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للتخطيط والسّياسات اللّغويّة «رصد القرارات الرسميّة المتعلقة بالعربيّة»،

وهي إشارة للدّور المفصليّ لصاحب القرار، ويطمح المركز «لبناء سياسة لغويّة وطنيّة أو وثيقة لغويّة يعتمدها صاحب القرار»، ويشدد هذا البحث على دور أصحاب القرار؛ فكما كانت بداية التّأليف الأكاديميّ باللّغة الأجنبيّة بموافقة أو تشجيعِ صاحب القرار -قد يكون مجلس الكلية كما تنص اللّوائح- فالعودة إلى التأليف بالعربيّة في حقل التّرجمة، يجب أن يجدَ أيضًا تشجيعًا من أصحاب القرار.

٢.١ أهميّة البحث

تنص المادة الأولى من نظام مجلس التّعليم العالي والجامعات في المملكة على أن من مهام الجامعات «النهوض بالبحث العلميّ [...] بالتّأليف والتّرجمة والنّشر»، وقد قامت النهضة العلميّة على ثنائيّة التّأليف والتّرجمة، فتُرجِمت المعارف ثم أُلِّف فيها لشرحها أو الإضافة إليها أو انتقادها، وبهذا وُطِّنت، ومن التّوطين: التعريب، وهذا هو تسهيل الوصول إلى العلم وإدراكه الذي تقصده أورباخ (Auerbach, 1993 نقلًا عن Abdaly & Metwally, 2021، ص. ٦٩)، وللنهوض بالبحث العلميّ، يجب أن تتراكم المعرفة، وسبيل ذلك؛ قراءة الباحث إنتاج زميله أو أستاذه باللّغة العربيّة؛ لأن ذلك يشجع على كثرة قراءة الأبحاث، وييسّر فهمها (Al-Qurashi, ١٩٨٢، ص. ٢٤١)، كما أنه يثري المناقشة العلميّة (إسماعيل، ١٤٤١هـ، ص. ٤٧). لذا كان هدف هذا البحث دراسةَ مقترح تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة.

وتظهر أهميّة تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة، في أن المُراد هو توطين ما انتهى إليه الآخرون بتعريبه، أي شرحه والتّأليف فيه، وهذا ما يكاد يفعله الباحثون عند كتابة دراساتهم ورسائلهم، فلو كتبوا دراساتهم بالعربيّة؛ لتكوّنت مكتبة ضخمة من الإنتاج العربيّ الأصيل، المبني على آخر ما توصّل إليه المجتمع العلميّ العالميّ. والمصطلحات العلميّة عادة ما تكون قليلة العدد إذا ما قورنت بباقي مفردات النّص العلميّ، مما يقلل مشروعية التّأليف بغير العربيّة، خاصة أنه يمكن لهذه الأبحاث أن تتحول إلى كتاب دراسي أو جزء منه.

وأما دعوى التّواصل والنّشر العلميّ في المجلّات العلميّة الدوليّة، فجوابها التّرجمة، حيث يُوصَى بترجمة ما يتميّز من الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة، فالمملكة تخرّج كل عام فوق ألف مترجم ومترجمة. وهناك بعض المجلات الأجنبيّة التي تقبل النشر بالعربية، مثل بابل (Bable)، وهناك أيضًا مجلات عربية ذات تصنيف دوليّ، بلغ عددها أكثر من (٥٠٠) مجلة عام ٢٠١٥، وفقًا لحنفي وأرفانتيس (ص. ١٢٠)، علمًا أن المجلات المصنّفة اليوم أكثر من ذلك، وفقًا لتقرير ٢٠٢٢ لمعامل التأثير والاستشهادات المرجعيّة العربيّ (أرسيف). فكلما زاد النّشر في المجلّات العربيّة، زادت رصانتها، وزاد تأثيرها، وارتفع تصنيفها دوليًّا. وإذا كتب الباحث رسالته بالعربيّة، فلا يعني هذا أنه لم يقرأ إلا مصادر عربيّة، بل المتوقع أن أغلب مصادره أجنبية إلى أن تتراكم المعارف العربيّة، وتحظى بنصيب أكبر من الاقتباسات والاستشهادات.

تسعى المملكة اليوم إلى إبراز صورتها الحقيقيّة للعالم التي تعكس قيمها من وسطيّةٍ وأصالة وتقدم وإنتاج، والتّأليف العلميّ بالعربيّة نموذج من الإنتاج السعوديّ الأصيل الذي يعبّر عنها ويبرز أثرها في العالم. وللّغات اليوم قيمة اقتصاديّة، ففي بحث بنيا (Peña، 2022) إشارة لأحفاد الموتشيك الذين هبوا لمحاولة إنقاذ لغتهم المنقرضة، وكان دافعهم فكرتين: فكرة الأصالة وأنها لغة المنحدرين من موتشيكاس، وفكرة التسليع؛ أي: جعلها أداةً لجذب السياح، وهذا مثال للقيمة الاقتصاديّة للغة، وسبب حرص فرنسا على إبقاء الفرنسيّة في إفريقيا والعالم (الغوث، ٢٠٢١أ)، ناهيك عن الاقتصاد السياسي للنّشر وتسليعه (حنفي وأرفانتس، ٢٠١٥، ص. ٢٤٦).

٣.١ مسألة البحث

كرّم الله الإنسان بالقدرة على التّعلم واللّغة والاختيار، وهذه جميعها من صميم مقترح هذا البحث؛ فالتّعلم لا بد له من لغة، وأي لغة أفضل من اللّغة الأم (Auerbach، 1993 نقلًا عن Abdaly & Metwally, 2021، ص. ٦٩)؟ ونحن اليوم نملك الاختيار بأن تكون لغة العلم في المملكة اللّغة العربيّة، فالمملكة مستقلة وذات سيادة، وليس فيها أعراق لا تتحدث العربيّة، بل كل جيرانها يتحدثون العربيّة.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ومن يقرأ في السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ عن الدعوة إلى استعمال اللّهجات المحليّة في التّعليم والكتابة، يدرك فداحة التأخّر في التعريب، فالعربيّة لغة يتحدثها أكثر من (٤٤٤) مليون نسمة تقريبًا (World Bank, 2021)، وذكر أحد برامج الذكاء الاصطناعي أن (٣٠٪) فقط من أبحاث العالم العربيّ يُكتب بالعربيّة (Poe-Fast AI Chat)، وذكر القاضي (١٤٣٩هـ) الدعوات إلى تقليص العربيّة في التّعليم (ف. ١)، وأن الأمر بدأ بتعليم الإنجليزيّة إلى أن تحوّل إلى التّعليم بالإنجليزيّة، مما يضع العربيّة درجة «ثانية وربما ثالثة» (ف. ٣)، ويذكِّر هذا البحث أن الغاية من تعلّم اللّغة الأجنبيّة، الوصول إلى المعرفة والتّواصل، لا التّعبير والتّأليف بها.

وكتابة الأبحاث والرّسائل بغير العربيّة خضوع لاستعمار لغويّ، وفقًا لما تعنيه الإمبرياليّة اللّغويّة (Phillipson, 2018، ص. ٣٤٧٠)، أي استعمار «بأدوات لغويّة» (القاضي، ١٤٣٩هـ، ف. ٣). وفي سياقه، يأتي اهتمام فرنسا بلغة التّعليم في إفريقيا، وهو ما نستقيه من إشارة رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون إلى تراجع الفرنسيّة في المغرب العربيّ، وتشديده على «ضرورة استعادة مكانتها من خلال تعزيز برامج التّعليم [...] الفرنسية» (قناة الجزيرة، ١٤٤٤هـ)، وقد كان من سياسات «ترويس» إستونيا فرض الروسيّة، و«أعنف هجمة» كانت «إجبار الباحثين الإستونيّين» على النّشر بالروسيّة (طجو، ١٤٣٩هـ، ص. ٢٠٤)؛ لأن إجبارهم على الكتابة بالروسيّة تهميش للإستونيّة.

كما نرى أنّ الأصل في الرّسائل العلميّة كتابتُها بالعربيّة، والاستثناء هو الكتابة بغيرها حسب ما تقتضيه المادة الرابعة والأربعون من اللاّئحة الموحدة للدّراسات العليا في الجامعات السّعوديّة (١٤٣٦هـ)، وتتبعها في ذلك القواعد التّنفيذيّة للجامعات، (انظر الإطار العام لكتابة الرّسائل الجامعية لدرجتي الماجستير والدكتوراه [١٤٣٨هـ] والقواعد التّنفيذيّة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن [١٤٤٤هـ])، وحاول هذا البحث إيضاح المصلحة في الالتزام باللاّئحة الموحدة وبقواعدها التّنفيذيّة.

إن من أهداف البحث العلميّ في المملكة «تيسير سبل التعاون والتكامل في مجال البحث العلميّ بين الأقسام العلميّة» (القواعد المنظمة لوحدات البحوث بالجامعة، ٢٠٠٨)،

كذلك التميّزوتوطين العلوم، وربط البحث العلميّ بالمجتمع المحليّ (اللائحة الموحدة للبحث العلميّ في الجامعات، ١٤١٩هـ)، وهذا لا يكون إلا إذا ألّفت جميع الأقسام بلغة واحدة هي لغة الدولة، وهو ما تنص عليه اللوائح والقواعد والتنظيمات، مثل: لائحة كراسي البحث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة (١٤٤٢هـ).

٤.١ هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة مقترح تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة في كليّات اللّغات والتّرجمة السّعوديّة، وذلك لتقديم بيانات يُستند عليها، لتقديم توصيات للباحثين، وأصحاب القرار.

٥.١ حدود البحث

تختص بيانات هذا البحث وتحليلاته بأبحاث كليّات اللّغات والتّرجمة السّعوديّة الأكاديميّة في الترجمة، ورسائلها العلميّة بين عامي ١٤٣٨و١٤٤٣هـ، وعيّنة من المجلات المختصة في التّرجمة والملحقة بهذا البحث.

٦.١ التعريفات

التعريب: يقصد هذا البحث بالتعريب التّأليف العلميّ بالعربيّة؛ أي: جعل اللّغة العربيّة لغة الأبحاث والدراسات والمقالات والكتب، وهذا التعريف يوافق مفهوم التعريب الواسع الذي ذكره القحطانيّ (١٤٢٣هـ، ص. ١٤)، ويتضمن التعريفات التقليديّة الخاصة والعامة.

التصنيف: يقصد هذا البحث بتصنيف المجلّة فهرستها في منصة معنيّة بالمجلات العلميّة، وحصولها على تصنيف، بالاعتماد على معاييرتلك المنصة.

معامل تأثيرالمجلّة (م.ت): تعرّف كلاريفايت (Clarivate) الشركة المالكة لشبكة العلوم (Web of Science) معامل تأثيرالمجلّة السنويّ بأنه نسبة الاستشهادات في السنة

إلى عـدد المنشـورات في السّنوات السـابقة، ويحسـب بقسـمة عـدد الاستشـهادات الـتي نالتها المجلّة في السـنة على مجموع المقالات المنشـورة في السـنتين السـابقتين.

مؤشـر اقتباسـات المجلّـة (م.ق): مقيـاس جديـد لقيـاس تأثـير اقتباسـات المجلّـة، وتسـتعمله كلاريفايـت لـكل المجـلات على منصتهـا، ويمثـل متوسـط مؤشـر تأثـير الحقـل المعيـاري لأوراق المجلـة في ثـلاث سـنوات سـابقة بمقارنتهـا مع الأوراق الـتي تماثلهـا في الحقـل والعمـر والنـوع، ويعـني حصـول مجلّـة مـا (٠،١) علـى مؤشـر الاقتباسـات أن مقالاتهـا تنـال اقتباسـات تسـاوي متوسـط الاقتباسـات الـتي تنالهـا المقـالات في حقـل تلـك المجلّـة.

١.٢ أدبيّات التّعريب

تناقـش الأدبيّـات تعريـب الطّـب والهندسـة والأقسـام العلميّـة، وتـدرس المصطلحـات، وتبحـث في آراء الطّـلاب والأسـاتذة في تعريـب التّعليـم دون قيـاس أو مقارنـة، وتغيّـب الحديـث عـن التّأليـف بالعربيّـة، فدراسـة الجـرف (Al-Jarf, ٢٠٠٨) نقلـت نظـرة طـلاب جامعـة الملـك سـعود للّغـة الإنجليزيّـة، وأنـذرت بالتهديـد المتربـص بالعربيّـة بسـبب غيـاب التّخطيـط اللّغـويّ، وبطء عمليّـة التّعريـب. نقلـت دراسـة طعيمـة والبنـدري (٢٠٠٤ نقـلًا عـن إسـماعيل، ١٤٤١هـ) رأي الطـلاب في الجامعـات العربيّـة، ومثلها اللّحـام وحلـس (٢٠١٦)، واسـتطلعت دراسـة المهيـدب (١٤٢٦هـ) آراء أعضـاء هيئـة التّدريـس والطـلاب، وكان مـن تخوفـات أعضـاء هيئـة التّدريـس، عزلـة الطّالـب العلميّـة (ص. ٢٢).

ولا يوجـد دليـل علـى أن كتابـة الرّسـائل العلميّـة بالعربيّـة تسـبب هـذه العزلـة، بـل هنـاك عـدة دّراسـات تفيـد بـأن اسـتعمال اللّغـة الأم يزيـد مـن التحصيـل العلمـيّ (Auerbach, 2016؛ Charamba, 2020؛ بلهـواريّ، ١٤٤٢هـ). ويفسّـر القرشـيّ (١٩٨٢) هـذا بـأن للمعـاني في كل لغـة ظـلالًا، لا يراهـا عـادة إلا أهـلُ اللّغـة الأصليّـون؛ مـا «يحـول» بـين الطّالـب و«دقائـق النّظريـات»، فـلا «يبـدع» فيهـا، فالتّعلـم بلغتـه يجعلـه يسـأل ويناقـش بأريحيـة لا يجدهـا عنـد التّعلم بلغـة غيرلغتـه الأم (ص. ٢٤٠)، كمـا أن ذاكـرة المتعلـم بلغتـه الأم أقـوى (والتّدريـس باللّغـة العربيّـة يتيـح للمعلـم أيضًـا «فرصـة [...] شـرح أفـكاره بطريقـة سـهلة مبسـطة» (إسـماعيل، ١٤٤١هـ، ص. ٦٢، ٦٤)، ويتبعـه في ذلـك التّأليـف باللّغـة الأم.

ولذا، لا ينظر هذا البحث في الآراء، بل في الإنتاج العلميّ وتأثيره على جودة التّعليم -أحد تعاريفه «التفوق أو مطابقة المعايير أو رضا المستفيد» - ومن مؤشرات الجودة في المؤسسات التّعليميّة: «الإنتاج العلميّ لهيئة التّدريس وارتباطه بمشكلات المجتمع [...] ودافعيّة الطّلّاب للتّعلم» (زغلاش، ٢٠٢٠، ص. ٤٢-٥٠). وقد أشارت الأبحاث أعلاه إلى ارتباط اللّغة الأم بدافعيّة الطّلّاب للتّعلم وتفوقهم، وتشير أبحاث أخرى إلى ارتباط اللّغة الأم بجودة إنتاج الباحث (انظر ٢.٢).

ومن مقترحات زغلاش (٢٠٢٠) لدعم جودة التّعليم مراعاة المرحلة الحضريّة واستشراف المستقبل وتقويم البرامج وتطويرها، وتعريب الرّسائل العلميّة والأبحاث الأكاديميّة من تطوير البرامج وتقويمها، وفيه رفع لجودة البحث العلميّ؛ لأنه بذلك يتحدث بلغة المجتمع فيُنْتَقد ويرتقي، وهو استشراف لمستقبل ينتعش فيه البحث العلميّ السعوديّ ويتفوق، وهو من صلب رسالة التّعليم في المملكة، وكذلك مراعاة لمرحلة حضاريّة حرجة تطغى فيها الثقافة الأنجلويّة، فقد أنبأ هيدبيرغ وفيمر (Hedberg & Vimr, 2020) في مقالة عن خيبة باسكال كازانوفا (Pascale Casanova) بأن العالم لم يعد يتحدث الفرنسيّة، وإنذارها بسيطرة العولمة الأنجلويّة، وتحريضها على «القتال ضد لغة مسيطرة» تزاحم التنوّع اللّغويّ، وتقريرها أن الإنجليزيّة ليست دومًا أفضل لغة وسيطة في كل السياقات، وتذكيرها بالإصلاحات المضادة التي أجرتها فرنسا لإنقاذ التنوع اللّغويّ بتشجيع التّرجمة من اللّغات الهامشيّة وشبه الهامشيّة، ودعم التّرجمات ليس من اللّغات الأوروبيّة فحسب، بل ومن اللغات الشرقية أيضًا.

ولا يتطرق هذا البحث إلى معالجة المصطلحات؛ فمنذ ظهور أول مجامع اللّغة العربيّة وهي تركز اهتمامها عليها، وتنشر مساردَ اُتّفِق عليها، وقد عرّفت المجامع التّعريب وأقرّت سياسات لتوحيد المصطلحات (ناصر وحماد، ٢٠١٩)، وهو دور رئيس ومفصلي في نجاح عملية التّعريب. وفي المملكة نماذج من الجهود المبذولة في معالجة المصطلحات، منها: مشروع البنك الآلي السعوديّ للمصطلحات (باسم)، وإصدارات الهيئة السّعوديّة للمواصفات والمقاييس، ومركز التّعريب في جامعة الملك عبد العزيز، ومركز التّرجمة بجامعة الملك سعود (القحطاني، ٢٠٠٢). وقد أصدرت الهيئة السّعوديّة

للبيانات والذكاء الاصطناعيّ (سدايا) معجم البيانات والذكاء الاصطناعيّ. ومن أهداف معهد الملك عبد الله للتعريب والتّرجمة، وضع معاجم بالمصطلحات وترجمتها. وقد وضعت موسوعة الملك عبد الله للمحتوى الصحيّ قاموسَ المصطلحات الطبيّة (كاه). ومن مشاريع مجمع الملك سلمان العالميّ للّغة العربيّة وضعُ معجم اللّغة العربيّة المعاصرة. وذكر تقرير «الحالة الثقافيّة للمملكة العربيّة السّعوديّة عام ٢٠٢١: الثقافة في الفضاء العام» ثمانية معاجم أخرى، أطلقت عام ٢٠٢١.

انتقل هذا البحث إلى الخطوة التالية في عمليّة التّعريب، وهي التّأليف، ففي المكتبة الرقميّة السّعوديّة في قاعدة بيانات بنك المعلومات العربي (زاد) (٧٢٨) رسالة باللّغة العربيّة تحت تبويب جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في مجالات العلوم والأدب والتربية وغيرها، مثل رسالة خديجة بنت رابح الحربي المقدمة لقسم الأحياء لنيل درجة الدكتوراه، وعنوانها «الإكثار الدقيق لبعض الأشجار البريّة (الأكاسيا والأراك) في المملكة العربيّة السّعوديّة»، وأخرى قدَّمَتْها ريم بنت شديد القحطاني لنيل درجة الماجستير في الرياضيّات بعنوان «بعض المعادلات التفاضليّة التجريديّة غير الخطيّة من الرتبة الثانية في فضاء بناخ»، لكن أحدث هذه الرّسائل في المكتبة، نُشر عام ٢٠٠٨، وهو ما قد يكون إشارة إلى تدني التّأليف بالعربيّة، ونجد أيضًا في المكتبة مجلّة نيتشر (Nature) العربيّة. ونخلص من هذا إلى أن الكتابة بالعربيّة، ليست عائقًا في البحث العلميّ، وفي النّشر.

وفي المقابل، عدد لا بأس به من المجلّات السّعوديّة التي تنشر بالإنجليزيّة؛ ففي المكتبة الرقميّة (٤١) مجلّة سعوديّة، أغلبها طبيّة إنجليزيّة، ومجلّة اللّغات والتّرجمة التي تصدرها كلية اللّغات وعلومها بجامعة الملك سعود، لا تقبل النّشر بالعربيّة (تواصل شخصي مع عبد الله الأسمريّ، محرر المجلّة، ١٢ جمادى الأولى، ١٤٤٤هـ).

ومن الملاحظ، ضعف الاقتباسات من العالم العربيّ (حنفي وأرفانيتيس، ٢٠١٥)؛ وأحد أسبابه تأخر التّعريب؛ لوجود «فجوة بين التنظير والتطبيق وبين الباحثين والمفكرين وسلطة التنفيذ» (إبراهيم، ٢٠٢٠، ص. ٨٨)، ويبدأ جسر هذه الفجوة -وهي

من أكبر معوقات التّعريب – بدراسة لغة التّأليف العلميّ ثم سَنِّ السّياسات اللّغوية المناسبة، وهذا من تخطيط الموارد الوطنيّة وتطويرها (Kaplan & Baldauf, 1997، ص. ٤)، ويسرّع عملية التّعريب، تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة من النّشر العلميّ؛ لأن المتوقع أن الكتابة باللّغة الأم أيسر من الكتابة بلغة أجنبيّة، وأنه يزيد من الأصالة والجودة العلميّة (انظر الغوث، ٢٠٢١ب؛ Burgess, 2017).

وقد ذكر تقرير «حال اللّغة العربيّة» ضعفَ المحتوى العربيّ كمًّا وكيفًا على الشابكة، وضعف اللّغة العربيّة في التّعليم العالي بإيثار أعضاء هيئة التّدريس استعمالَ اللّغة الأجنبيّة والمصطلحات الإنجليزيّة مع وجود البديل المعرب (مجمع اللّغة العربيّة الأردني). لذا «ينبه [كثيرون] إلى ضرورة استعمال [العربيّة] على أوسع نطاق [...] للمساهمة [...] في تعزيز المحتوى الرقميّ العربيّ» (بوفلاقة، ٢٠١٩، ص. ١١٤، ١١٥)، وهو ما يدفع إلى الاطلاع على الأبحاث العربيّة والمقابِلات العربيّة، بل يساهم في ترجمة المصطلحات وتعريبها ونشرها ورفع معامل تأثير المجلّات العربيّة عن طريق زيادة الاقتباس منها، وهذا يجعل البحث العلميّ العربيّ مركَّزًا، ويراكم المعرفة العربيّة، فتزيد أصالةً وإبداعًا.

٢.٢ الدراسات السابقة

ممن درس أثر احتكار الإنجليزيّة للبحث العلميّ، سالي برجس (Sally Burgess) (٢٠١٧)، وبحْثها في أثر سياسات تقييم الأبحاث على الباحثين الإسبان ونظرتهم تجاه نظام الجامعات، والحيز التّعليميّ في أوروبا، ومكانتهم في العالم. وترى برجس أن الباحثين حول العالم يُدفعون إلى النّشر بالإنجليزيّة، وقد وجدت في أبحاث سابقة مَن «يتحدث [من الباحثين ممن إنجليزيّته لغة ثانية] عن ضيقهم بعدم قدرتهم على التّعبير عن المعاني كما لو فعلوا بلغتهم الأم» (Pérez-Llantada, Plo & Ferguson, 2011)، ويتحدث آخرون عن الضغط الذي يشعرون به عند الاضطرار للتواصل بالإنجليزيّة (Flowerdew, 2009 نقلًا عن Burgess, 2017). وذكرت أيضًا «تفضيل وكالات التقييم للنّشر في المجلّات الدّولية المرموقة، واستخدامها الاقتباسات برهانًا على الجودة، وهذا لا يوحي بابتعاد

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الباحثين في المجالات الإنسانيّة عن النّشر بلغتهم الأولى فحسب، بل بتبديلٍ في أوعية النّشر المعتادة» (ص. ١٤).

وأضافت بأن كتابة الأبحاث بلغة أجنبيّة تحدٍّ للباحثين في العلوم الإنسانيّة، ناهيك عن أثر ارتباط التقييم على الأمن الوظيفيّ والترقيات وعلى نصاب الباحث من المواد واختيارها والأعمال الإدارية، وتبعات ذلك من إعلاءٍ لمكانة بعض الباحثين وإقصاءِ آخرين عن البحث العلميّ والمنح البحثيّة وحضور المؤتمرات والتعاون البحثي، وقد ذكر المشاركون في دراستها «غياب المبررات» للكتابة بالإنجليزيّة و«القلق»، والتّدقيق اللّغويّ اللّازم؛ لأن لغة الباحث الإنجليزيّة ليست لغته الأم «كما يبدو!» [لهيئة التحرير] (ص. ٢١)، وقالت الباحثة: إن أحد المشاركين -وهو باحث في التاريخ، لغته الأم الإسبانيّة- طُلِب منه تأليف فصل بالإنجليزيّة، فألّفه بالإسبانيّة، ثم أوكله إلى مترجم محترف ينقله إلى الإنجليزيّة، وقالت أخرى: إن المشتغلين في اللّغة الإنجليزيّة أكثر ثقة عند التّأليف بالإنجليزيّة والنشر بها، لكنّ استعمالها يزيد جهد التّأليف ويطيله، وهو ما يؤكده استياء الأكْفاء منهم، وذكرتْ أن أحد المؤتمرات رفض قبول أوراق إسبانيّة، وبعد الاحتجاج الرّسميّ تراجع (ص. ٢٥). وبعد هذه الحادثة، بدأ بقبول لغات أخرى، علمًا أن استعمال الإنجليزيّة تراجع أيضًا، وتذكر أن المشاركين في الدّراسة لم يعارضوا السّياسات، ولم يرضوا بها (Burgess، 2017).

درست الباحثتان كري وليليز (Curry & Lillis, 2019) -في ورقة وُسِمت بـ «كشف الظنون عن نشر الباحثين متعددي اللّغات بالإنجليزيّة»- الأبحاثَ التي تزامنت مع توجيه الباحثين للنّشر في المجلّات ذات التصنيفات العليا في أدلة الاقتباسات التي تفضل الأبحاث الإنجليزيّة، ودرست الأبحاث توجهات الباحثين وتجاربهم وسياسات النّشر وغيرها، ورأت الباحثتان أن الاعتماد على الظنون قد يشوّه المسألة محل الدراسة، وهي نشر الباحثين متعددي اللّغات بالإنجليزيّة، وتبعًا لذلك تصميم الدراسة والاستنتاجات.

وفي ورقتهما، ناقشتا بعض الظنون المتداولة التي قد لا تتماشى أحيانًا مع نتائج الأبحاث والنقاش النظريّ الناقد، ومن هذه الظنون «الرغبة في النّشر بالمجلّات ذات السمعة

وتـرْك النّشـر باللّغـة الأم». بينمـا يـرى الباحثـون -خاصـة في المجـالات الإنسـانيّة مثـل اللّغـات والتاريـخ- عبثيـة كتابـة أبحـاث اللّغـات المحليّـة بالإنجليزيّـة، وأن ذلـك يضعهـا خـارج سـياقاتها، ويعيـق التقـدم الفكـريّ المحلـيّ، ووجـد البحـث مقاومـةَ الباحثـين للسياسـات الـتي توجِّـه بالكتابـة بالإنجليزيّـة، ودعـت الباحثتـان إلى دراسـة أثـر فكـرة أن الإنجليزيّـة هـي اللّغـة الوحيـدة المهمـة في التّواصـل الفكـريّ العالـميّ، ومـن الظنـون الـتي تتعلـق بهـذا البحـث أن «الباحثـين متعـددي اللّغـات لا يخسـرون شـيئًا عنـد نشـرهم بالإنجليزيّـة»، وقـد وجـدت الأبحـاث أنهـم يواجهـون «عبئًـا مضاعفًـا»؛ ممـا يزيـد نصـاب العمـل والقلـق وعـدم الـرضى عـن أبحاثهـم.

وأنـذر بحـث كيـد وغارسـيا (Kidd & Garcia, 2022) بمـوت كثـير مـن اللّغـات، وخسـارة العالـم التنـوع اللّغـوي، وذكـر بحثهمـا تفضيـل المجـلّات للأبحـاث ذات اللّغـة الواحـدة، وميـل الحقـل العلـميّ للتّركـيز الأنجلـويّ، وحذرتـا مـن خطـورة التعميمـات والبيانـات الخاطئـة المبنيـة علـى حفنـة مـن اللّغـات، ومـن ميـل الدراسـات للغـرب.

وذكـر بـرادس (Paradis, 2022) -معلقًـا علـى بحـث كيـد وغارسـيا- محاولـةَ الباحثـين مـن دول «غـير متحدثـة بـالإنجليزيّة» المساهمـة في المجتمـع العلـميّ الـذي تطغـى عليـه الإنجليزيّـة، لكـنَّ كثـيرًا منهـم تُـرد إليهـم أبحاثهـم؛ لضعـف جـودة الكتابـة. واقـترح تبـادل طـلاب الدكتـوراه، وزيـادة البعثـات إلى دول أسـماها ويـرد (wierd): أي غريبـة، وهـي كلمـة منحوتـة مـن أوائـل الكلمـات: غربيّـة، وصناعيّـة، ومتعلّمـة، وغنيّـة، وديموقراطيّـة (WEIRD: western educated industrial rich and democratic) ومـن حلولـه، تقديـم خدمـات التّحريـر والتّصحيـح.

١.٣ المنهج

منهـج البحـث وصفـيّ إحصـائيّ؛ فقـد وصـف عيّنـة مـن الأبحـاث الأكاديميّـة والرّسـائل العلميّـة، ألّفهـا أعضـاء مـن هيئـة التّدريـس وطـلاب دراسـات عليـا في كليّـات اللّغـات والتّرجمـة السّـعوديّة خـلال السّـنوات الخمـس الماضيـة؛ لتحديـد لغـات الأبحـاث، ومقارنـة المجلّات الـتي نُشـرت بهـا مـن حيـث تخصصهـا وتصنيفهـا، ثـم حـاول تقييـم جـدوى كتابـة

الرّسائل العلميّة بلغة أجنبية بتقدير نسبة نشْرها، ثم أحصى المجلّات العربيّة وغير العربيّة المتخصّصة بالتّرجمة أو المهتمة بها، وبيَّن قبولها للّغة العربيّة.

٢.٣ الأداة

استقى البحث بياناته من استبانة وُجّهت للباحثين من أعضاء هيئة التّدريس في كليات اللّغات والتّرجمة السّعوديّة، ومن عيّنة عشوائية من أبحاث كليات اللّغات والتّرجمة السّعوديّة، واستعمل استبانة أخرى لتقدير نسبة نشْر الرّسائل العلميّة، ومُسحت عيّنة من مجلّات التّرجمة لإحصاء المجلّات التي تقبل النّشر بالعربيّة.

٣.٣ المجتمع

مجتمع الدراسة باحثو كليّات اللّغات والتّرجمة السّعوديّة، طلابًا وأساتذةً؛ لأنها متعددة اللّغات، وهذا التعدد يفرض زوجًا من اللّغات، العربيّة إحداها دائمًا، ولأن لغة تدريس برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه الفعليّة مختلطة، ولأن أغلب باحثي التّرجمة مترجمون، وهذا يقتضي معرفتهم بالعربيّة، وبجودة مهارة الكتابة عندهم في اللّغتين، ولأن أبحاثهم ورسائلهم لا تخلو من العربيّة في أغلب الأحيان. ومن مجتمع الدراسة كذلك مجلّات التّرجمة.

٤.٣ العيّنة

عيّنة استبانة الأبحاث الأكاديميّة عيّنةٌ عشوائيّة من أعضاء من هيئة التّدريس في كليّات اللّغات والتّرجمة، وعيّنة الأبحاث الأكاديميّة من أبحاث أعضاء هيئة التّدريس بين عامي ١٤٣٨-١٤٤٤هـ في الترجمة، وإن لم يشارك أصحابها في الاستبانة، وعيّنة استبانة الرّسائل العلميّة عيّنةٌ عشوائيّة من الحاصلين على درجة علميّة في التّرجمة من الجامعات السّعوديّة في الأعوام ١٤٣٨-١٤٤٣هـ، وعيّنة المجلّات العلميّة المستهدفة هي مجلّات التّرجمة أو المهتمة بالتّرجمة من قائمة سكوبس (Scopus) وقائمة مكتبة جامعة ميتشغين، ومنصّة المجلّات العلميّة الجزائريّة ومنصّة المجلّات الأكاديميّة

العلميّة العراقيّة، وتقرير أرسيف ٢٠٢٢ والمجلّات العربيّة -منشأً أو لغةً- في التّرجمة على المكتبة الرقميّة السّعوديّة بما فيها من قوائم قواعد بيانات أسك زاد والمنظومة.

وقد مسحت الدراسة جميع المجلّات على القوائم المذكورة أعلاه، وتفحصتها إن كان في اسمها إشارة للّغة أو التّواصل أو اسم عام مثل أوراق. ونظرًا للطبيعة البينيّة لدراسات التّرجمة، والتي تجعل النّشر في المجلّات الإنسانية والفكريّة عامة ممكنًا، وكذلك مجلّات الجامعات والكليّات العامة، فقد وُضع معياران، لإدراج المجلّة في عيّنة البحث، وهما:

- أن يحتوي اسم المجلّة كلمة «ترجمة» أو «تعريب».
- أن تنص صفحة المجلّة الإلكترونيّة على أنها مجلّة للتّرجمة، أو أن التّرجمة أو التّعريب في نطاقها.

وبناء على ذلك، لم تدرج أيُّ مجلّة لا ينطبق عليها هذان المعياران، أو تبيّن توقف إصدارها، أو أنها غير محكمّة.

٤. النتائج والتحليلات والنقاش

٤.١ النتائج والتحليلات

٤.١.١.الأبحاث الأكاديميّة

حلّل هذا البحث نشاط ثلاثة عشر باحثًا في التّرجمة خلال السنوات الخمس الماضيّة، كالتالي:

١. الباحث الأول (عربيّ - إسبانيّ)، نشر ثلاثة أبحاث بالإسبانيّة وأربعة بالعربيّة.
٢. الباحث الثاني (عربيّ - إسبانيّ)، نشر ثلاثة أبحاث بالإسبانيّة.
٣. الباحث الثالث (عربيّ - إسبانيّ)، نشر بحثين بالإسبانيّة.
٤. الباحث الرابع (عربيّ - ألمانيّ)، نشر بحثين بالألمانيّة.
٥. الباحث الخامس (عربيّ - ألمانيّ)، نشر ثمانية أبحاث بالألمانيّة، منها بحثان في مجلّة «دفاتر التّرجمة» الجزائريّة والتي تنشر بالعربيّة، والألمانيّة، والفرنسيّة، والإنجليزيّة، وغيرها.

٦. الباحث السادس (عربيّ – عبريّ)، نشر بحثين بالعربيّة.

٧. الباحث السابع (عربيّ – عبريّ)، نشر بحثين، أحدهما بالعربيّة والآخر بالعبريّة.

٨. الباحث الثامن (عربيّ – فارسيّ)، نشر خمسة عشر بحثًا بالعربيّة.

٩. الباحث التاسع (عربيّ – فرنسيّ)، نشر بحثًا بالعربيّة، وخمسة أبحاث بالفرنسيّة في خمس مجلّات عربيّة، تنشر بالعربيّة وبغيرها.

١٠. الباحثة العاشرة (عربيّ – فرنسيّ)، شاركت في نشر ثلاثة أبحاث بالفرنسيّة.

١١. الباحث الحادي عشر (عربيّ – إنجليزيّ)، نشر عشرة أبحاث بالإنجليزية.

١٢. الباحثة الثانية عشرة (عربيّ – إنجليزيّ)، نشرت بحثين بالإنجليزيّة، وشاركت باثني عشر بحثًا: عشرة بالإنجليزيّة، واثنين بالفرنسيّة.

١٣. الباحثة الثالثة عشرة (عربيّ – إنجليزيّ)، نشرت بحثًا بالإنجليزيّة، وشاركت بثلاثةٍ بالإنجليزيّة، وواحد بالفرنسيّة.

ونرى من النشاط البحثيّ أن المتخصصين في العبريّة والفارسيّة، يميلون لكتابة أبحاثهم بالعربيّة؛ ولربما كان التوتر العربيّ الفارسيّ تفسيرًا لذلك، كما يمكن أن تكون كتابة المتخصصين في العبريّة بالعربيّة تعبيرًا عن مناهضة الصهيونيّة، بينما نرى أن المتخصصين في اللّغات الأوروبيّة يميلون لاستعمالها، وهذا قد يردُّ ما أشار إليه ابن خلدون من ولع المغلوب بالغالب (٧٨٤هـ)، ويكاد يقتصر متخصصو الإنجليزيّة على الإنجليزيّة، وهو مثال لغلبة الإنجليزية على البحث العلميّ. كما حلَّل هذا البحث (١٣٧) بحثًا في التّرجمة نُشِرت بين عامي ١٤٣٩و١٤٤٤هـ.

مجلّات أبحاث العيّنة، وتخصصها في التّرجمة وتصنيفها، واللّغات التي نشر بها الباحثون وتخصصاتهم.

جدول (١): المجلّات العربيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
الحداثة، لبنان	غير متخصّصة	لا يوجد، لكنها مدرجة على معامل التأثير العربيّ	(١)	العربيّة	الإنجليزيّة
العربيّة والتّرجمة، المنظمة العربيّة للترجمة، لبنان	متخصّصة	غير مصنّفة	(١)	العربيّة	الإسبانيّة
المترجم، جامعة وهران ١ أحمد بن بله، الجزائر	متخصّصة	(٠,٠٧٦٤) على منصّة المجلّات العلميّة الجزائريّة، مدرجة على بنك المعرفة المصريّ على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
المجلّة الأردنيّة للّغات الحديثة والآداب، جامعة اليرموك، الأردن	غير متخصّصة	(٠,٢) درجة CiteScore على سكوبس و(٠,١٥) م.ق على شبكة العلوم	(١) (١)	الفرنسيّة الإنجليزيّة	الفرنسيّة الإنجليزيّة
المجلّة الإنجليزية في العالم العربيّ للدراسات الأدبيّة والتّرجمة، ماليزيا Arab World English Journal (AWEJ) for Translation & Literary Studies	متخصّصة	(٠,٦٤) م.ق على شبكة العلوم	(٧)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
المجلّة السّعوديّة لدراسات اللّغة، جامعة الملك خالد The Saudi Journal of Language Studies (SJLS)	متخصّصة	غير مصنّفة، مدرجة على بروكويست وغيرها	(٦)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
المجلّة العربيّة للدراسات اللغويّة، المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم (الألكسو) بتونس ومعهد الخرطوم الدولي للّغة العربيّة	غير متخصّصة	غير مصنّفة	(١)	العربيّة	الفرنسيّة
ترجمان، مدرسة الملك فهد العليا للتّرجمة، المغرب	متخصّصة	غير مصنّفة	(٢) (١)	الفرنسيّة الإسبانيّة	الفرنسيّة الإسبانيّة
دراسات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، الجامعة الأردنيّة، الأردن	غير متخصّصة	(٠,١) على سكوبس و(٠,١٣٥) على أرسيف	(١) (١)	الفرنسيّة العربيّة	الفرنسيّة الفرنسيّة
دفاتر التّرجمة، جامعة الجزائر، الجزائر	متخصّصة	(٠,٠٤٢٣) على منصّة المجلّات العلميّة الجزائريّة	(٢) (١)	الألمانيّة الفرنسيّة	الألمانيّة الفرنسيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
في التّرجمة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر	متخصّصة	(٠,١١١٧) على منصّة المجلّات العلميّة الجزائريّة، و(٠,٠٨٧) على أرسيف، و(١,١٣) على معامل التأثير العربي، مدرجة على بنك المعرفة المصريّ على شبكة العلوم	(١)	العربيّة	الإسبانيّة
مجلّة أدب ونقد، مصر	غير متخصّصة وغير محكمة	غير مصنّفة	(١)	العربيّة	الفارسيّة
مجلّة ألترالانغ، جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، الجزائر ALTRALANG Journal	متخصّصة	(٠,٠٦١٥) على منصّة المجلّات العلميّة الجزائريّة، و(٠,٣٢) على معامل التأثير العربي	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
مجلّة البحث في اللّغة والتّرجمة، مجلّة كلية اللّغات وعلومها، جامعة الملك سعود، السّعوديّة Journal of Research in Language & Translation	متخصّصة	غير مصنّفة	(١٩)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
مجلّة بحوث كليّة الآداب، جامعة المنوفيّة، مصر	غير متخصّصة	(٠,٠١١٣) على أرسيف، ومدرجة على بنك المعرفة المصريّ على شبكة العلوم	(١)	العربيّة	الفارسيّة
مجلّة التّرجمة واللّغات، جامعة محمد بن أحمد وهران ٢، الجزائر	متخصّصة	(٠,٥٢٩٣) على منصّة المجلّات العلميّة الجزائريّة و(٠,٣٢١٤) على أرسيف، و(٢,١) على معامل التأثير العربي	(١)	الإسبانيّة	الإسبانيّة
مجلّة الثّقافة الشّعبية، البحرين	غير متخصّصة	(٠,٠٣١) على أرسيف	(١)	العربيّة	الإسبانيّة
مجلّة جامعة أم القرى لعلوم اللّغات وآدابها، السّعوديّة	غير متخصّصة	(٠,١٥٣٨) على أرسيف، ومدرجة على بنك المعرفة المصريّ على شبكة العلوم	(١)	العربيّة	الإسبانيّة
مجلّة جامعة الأمير سلطان العلميّة الدوليّة المحكمة، السّعوديّة	غير متخصّصة	(٥,٩٦٥) SJIF معامل تأثير المجلّات العلميّة و(٠,٧٢٣) ISI الفهرس العلميّ الدوليّ	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
مجلّة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، السّعوديّة	غير متخصّصة	(٠,٠٥١٣) على أرسيف	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
مجلّة دراسات نقدية في اللّغات والآداب، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، السّعوديّة	متخصّصة	غير مصنّفة	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السّعوديّة	غير متخصّصة	(٠,١٥٩١) على أرسيف	(١) (٢)	العربيّة الإنجليزيّة	الفرنسيّة الإنجليزيّة
مجلّة كلية الآداب، جامعة الإسكندريّة، مصر	غير متخصّصة	(٠,٠٢٩٨) على أرسيف	(١)	العربيّة	الفارسيّة
مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، المغرب	غير متخصّصة	على قاعدة معرفة، لكنها غير مصنّفة	(١)	الإسبانيّة	الإسبانيّة
مجلّة كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر	غير متخصّصة	(٠,٤٥٧١) على أرسيف	(١)	الفرنسيّة	الفرنسيّة
مجلّة كلية اللّغات والتّرجمة، جامعة الأزهر، مصر	متخصّصة	غير مصنّفة	(٣) (٢) (١) (٢)	العربيّة العربيّة الإسبانيّة الفرنسيّة	الفارسيّة العبريّة الإسبانيّة الفرنسيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
مجلّة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم	غير متخصّصة	مدرجة على بنك المعرفة المصريّ على شبكة العلوم	(١)	العربيّة	الفرنسيّة

جدول (٢): المجلّات غير العربيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
Advances in Language and Literary Studies التقدم في دراسات اللّغات والتّرجمة، المركز الأكاديميّ الدوليّ الأستراليّ	غير متخصّصة	غير مصنّفة	(٢)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Al-Andalus Magreb الأندلس والمغرب للدراسات العربيّة والإسلامية، جامعة قادس، إسبانيّا	غير متخصّصة	(٠،٠٢) *IDR* على ديالنت Dialent من جامعة الحمراء De la Roja	(١)	الإسبانيّة	الإسبانيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
Asia Pacific Translation and Intercultural Studies دراسات التّرجمة والثقافات البينيّة في آسيا والمحيط الهادي، تيلور وفرانسيس	متخصّصة	(٠,٠٩) م.ق على شبكة العلوم	(٣)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Babel بابل، شركة جون بنيامين	متخصّصة	(٠,٦) على سكوبس، و(٠,٢١) م.ق و(٠,٣) م.ت على شبكة العلوم	(٣)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Corpus Pragmatics براغماتية المجاميع، سبرِنغِر نيتشر	غير متخصّصة	(١,٨) على سكوبس، و(٠,٩٠) م.ق و(١,٠) م.ت على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Eastern Mediterranean Health Journal المجلّة الصحية لشرق المتوسط، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط بمنظمة الصحة العالمية	غير متخصّصة	(٢,٩) على سكوبس و(٠,٤٦) م.ق و(٢,١) م.ت على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
English Language Teaching تدريس اللّغة الإنجليزية، كندا	غير متخصّصة	مدرجة على سكوبس، لكن لم يرصد لها بعد	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Entreculturas مجلّة المجموعة المشتركة بين الجامعات للترجمة والاتصالات واللّغويات التطبيقية (*HUM 767*) بإسبانيّا	متخصّصة	لا يوجد، مدرجة على ديالنت	(١)	الإسبانيّة	الإسبانيّة
Estudios de Traducción دراسات التّرجمة، جامعة كومبلوتنسي بمدريد	متخصّصة	(٠,١١) على ديالنت و(٠,٠٧) م.ق على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Ethos أخلاق: مجلّة المجتمع لعلم الانسان النفسي، رابطة علم الإنسان الأمريكية	غير متخصّصة	(١,٨) على سكوبس (٠,٤٤) م.ق و(٠,٦) م.ت على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Eurasian Journal of Applied Linguistics المجلّة الأوروبية الآسيوية للغويات التطبيقية، تركيا	غير متخصّصة	(٢,٧) على سكوبس و(٠,٤٢) م.ق على شبكة العلوم	(٢)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
European Journal of Social Sciences المجلّة الأوروبية للعلوم الاجتماعية	غير متخصّصة	مدرجة على سكوبس، لكن لم يرصد لها بعد	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Hikma حكمة: دراسات التّرجمة، جامعة قرطبة، إسبانيا	متخصّصة	و(٠,٤) على سكوبس (٠,١٢) ديالنت	(١)	الإسبانيّة	الإسبانيّة
International Journal for Academic Development المجلّة الدولية للتطوير الأكاديمي، تيلور وفرانسيس	غير متخصّصة	(٤,٠) على سكوبس و(٠,٨٣) م.ق و(١,٣) م.ت على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
International Journal of Comparative Literature and Translation Studies المجلّة الدولية للأدب المقارن ودراسات التّرجمة، أستراليا	متخصّصة	لا يوجد، مدرجة على الباحث العلميّ	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
International Journal of English Linguistics المجلّة الدوليّة للغويات الإنجليزية، المركز الكِندي للعلوم والتّعليم، المملكة المتحدة	غير متخصّصة	(١,٤٣) م.ت على قوقل، مدرجة على سكوبس	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
International Journal of Environmental Research and Public Health المجلّة الدوليّة للبحث البيئي والصحة العامة، جامعة جنوب الدنمارك	غير متخصّصة	(٤,٥) على سكوبس	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
International Journal of Linguistics, Literature and Translation المجلّة الدوليّة للغويات والأدب والتّرجمة، مركز الكِندي للبحث والتطوير، المملكة المتحدة	متخصّصة	غير مصنّفة	(٣)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
Journal of Educational and Psychological Studies مجلّة الدراسات التّعليمية والنفسية، إيطاليا	غير متخصّصة	(٠,٨) على سكوبس و(٠,١١) م.ق على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Journal of Foreign Language Teaching and Translation Studies مجلّة تعليم اللّغة الأجنبيّة ودراسات التّرجمة، جامعة الشيخ بهائي، إيران	متخصّصة	لا يوجد، مدرجة على عدة فهارس	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Journal of Intercultural Communication مجلّة التواصل عبر الثقافات، مؤسسة اللاجئين، السويد	غير متخصّصة	(٠,٦) على سكوبس	(٣)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Journal of Internationalization and Localization مجلّة التّدويل والتوطين، شركة جون بنيامين للنشر	متخصّصة	(١,٥) على سكوبس	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
Journal of International Students مجلّة الطّالب الدوليّ، شبكة ستار للباحثين،، أمريكا	غير متخصّصة	(٢,٩) على سكوبس	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Journal of Language and Education (JLE) مجلّة اللّغة والتّعليم، جامعة الأبحاث الوطنيّة، روسيا	غير متخصّصة	(١,١) على سكوبس، (٠,٣٥) م.ق على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Journal of Language and Linguistic Studies مجلّة دراسات اللّغة واللّغويات، جامعة هايتيب، تركيا	غير متخصّصة	مدرجة على سكوبس، لكن لم يرصد لها بعد	(٢)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Journal of Namibian Studies جمعية الدراسات الثقافية والعلوم الاجتماعية، هونكونغ	غير متخصّصة	(٠,٥) على سكوبس	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
Kervan: International Journal of African and Asiatic Studies كرفان: المجلّة الدولية للدراسات الإفريقيّة والآسيويّة، كلية الآداب واللّغات الأجنبيّة بجامعة تورينو، إيطاليا	غير متخصّصة	(٠,٣) على سكوبس	(١) (٣)	الإنجليزيّة الفرنسيّة	الإنجليزيّة الفرنسيّة
La main de Thôt يد تحوت، جامعة تولوز، فرنسا	متخصّصة	غير مصنّفة	(١)	الفرنسيّة	الفرنسيّة
Language and Intercultural Communication اللّغة والتواصل عبر الثقافات، تيلور وفرانسيس	غير متخصّصة	(٢,٥) على سكوبس و(١,٣٨) م.ق و(١,٥٣٢) م.ت على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Linguistik online جامعة بيرن، سويسرا	غير متخصّصة	غير مصنّفة	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
MDÜ: Fachzeitschrift für Dolmetscher und Übersetzer مجلّة المترجمين التحريريين والشفويّين، الرابطة الفيدرالية للمترجمين في ألمانيا	متخصّصة	غير مصنّفة	(٢)	الألمانيّة	الألمانيّة
Media, War and Conflict الإعلام والحرب والصراعات، سيج للنّشر (Sage)، أمريكا	غير متخصّصة	(٠,٨٥) م.ق و(١,٣) م.ت على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
New Voices in Translation Studies أصوات جديدة في دراسات التّرجمة، الرابطة الدولية للترجمة والدراسات بين الثقافات وجامعة شولالونغكورن، تايلند	متخصّصة	(٠,٦) على سكوبس	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Open Cultural Studies الدراسات الثقافية المفتوحة، دي جرويتر، ألمانيا	غير متخصّصة	(٠,٦) على سكوبس و(٠,٢٥) م.ق و(٠,٣) م.ت على شبكة العلوم	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
RAIS Journal for Social Sciences مجلّة رابطة البحث في الدراسات البينية للعلوم الاجتماعية، السيفير	غير متخصّصة	لا يوجد	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Revista Española de Lingüística Aplicada المجلّة الإسبانية للّغويات التطبيقيّة، الرابطة الإسبانية للّغويات التطبيقية	متخصّصة	(٠,٨) على سكوبس	(١)	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Sendebar: Revista de la Facultad de Traducción e Interpretación السندبار: مجلّة كلية التّرجمة، جامعة غرناطة، إسبانيّا	متخصّصة	(٠,٣) على سكوبس و(٠,٢٥) على ديالنت	(١)	الإسبانيّة	الإسبانيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
SKASE Journal of Translation and Interpretation مجلّة التّرجمة التحريرية والشفويّة، الرابطة السلوفاكية لدراسة اللّغة الإنجليزية	متخصّصة	(٠,٤) على سكوبس	١	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
Skopos: Revista internacional de traducción e interpretación سكوبس: المجلّة الدولية للترجمة – جامعة قرطبة -إسبانيّا	متخصّصة	(٠,٠) على ديالنت	١	الإسبانيّة	الإسبانيّة
The Asian EFL Journal المجلّة الآسيويّة للإنجليزيّة لغة أجنبيّة، أستراليا	غير متخصّصة	(٥,٨) على مؤشر التّعليم الأسيويّ، و(٤,٦٤) على مؤشر كوبرنيكس الدولي، ومدرجة على سكوبس، لكن لم يرصد لها بعد	١	الإنجليزيّة	الفرنسيّة
The Asian ESP Journal المجلّة الآسيويّة للإنجليزيّة لأغراض خاصة، أستراليا	غير متخصّصة	مدرجة على سكوبس، لكن لم يرصد لها بعد	٢	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

المجلّة	تخصصها في التّرجمة	تصنيفها	عدد الأبحاث من العيّنة	لغة النّشر	لغة تخصص الباحث
Texto livre Linguagem e Tecnologia مجلّة النّص للغة والتقنية، جامعة ميناس جيرايس الاتحاديّة، البرازيل	متخصّصة	(٠,٦) على سكوبس، و(٠,٥٣) م.ق على شبكة العلوم	٤	الفرنسيّة	الفرنسيّة
The Onomázein: Revista de linguistica مجلّة اللّغويات والفلسفة والتّرجمة، الجامعة البابوية الكاثوليكية في تشيلي	متخصّصة	(٠,٦) على سكوبس	١	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة
TESOL International Journal المجلّة الدوليّة لتعليم الإنجليزيّة للناطقين بغيرها، إلسيفير	غير متخصّصة	مدرجة على سكوبس، لكن لم يرصد لها بعد	٢	الإنجليزيّة الإنجليزيّة	الإنجليزيّة الفرنسيّة
Translation Spaces مساحات التّرجمة، شركة جون بنيامين للنّشر	متخصّصة	(٢,٩) على سكوبس و(١,١٣) م.ق على شبكة العلوم	١	الإنجليزيّة	الإنجليزيّة

وحسب الجدولين أعلاه، نجد أن عدد الأبحاث المنشورة في المجلات العربيّة من العينة (٧١) بحثًا، ما يعادل النصف تقريبًا (٥١,٨٢٪)، ونسبة الأبحاث العربيّة من العيّنة (١٢,٤٪) فقط، وأن (٧٦,٣٨٪) من الأبحاث المنشورة في المجلّات العربيّة من

العيّنة أعجميّة، وأن أقلّ من نصف المجلّات العربيّة التي نشرت بها العيّنة (٤٤,٤٤٪) متخصّصة في التّرجمة، وينطبق هذا على المجلات الأجنبيّة (٤٢,٢٢٪)، وعند مقارنة أرقام المجلّات المتخصّصة التي نشرت بها العيّنة، نجد أن معاملات المجلّات الأجنبيّة أعلى، وأن خمسي المجلات العربية تقريبًا (٤١,٦٦٪)، وثلث الأجنبية تقريبًا (٣٦,٨٤٪) المتخصّصة منهما غيرُ مصنّفة، وأن (٥٧,٧٨٪) من الأبحاث التي نُشرت في مجلات أجنبية، نُشرت في مجلات، لم تذكر التّرجمة في نطاق اهتماماتها البحثيّة.

وظهر من استبانة تعريب الأبحاث الأكاديميّة في حقل التّرجمة أن (٨١,٥٪) من المشاركين الذين بلغوا (٢٧) مشاركًا، ينشرون بلغة التّخصص عادة، ولم يسبق لنحو ثلثيهم النّشر بالعربيّة (٦٣٪)، لكنّ (٥٥,٦٪) منهم قد نشر في مجلّات عربيّة. يواجه الباحثون تحديًا في جذب القارئ والاقتباسات، والتحدي لهذا البحث هو إيجاد مجلّة علميّة تنشر بالعربيّة متخصّصة في التّرجمة ومصنّفة وذات معامل تأثير «أكثر من الصفر»، وفي الجدولين السابقين، مثالان على إمكانية تجاوز هذا التحدي، وهما مجلّتا «التّرجمة واللّغات» و«بابل» (المظلّلتان)، إذ تعكس البيانات السابقة -إذن- وجود ثلاث مشكلات:

١. العزوف عن الكتابة بالعربيّة.
٢. ضعف النّشر في مجلّات التّرجمة العربيّة.
٣. النّشر في المجلّات غير المتخصصة في التّرجمة.

٤.١.٢. الرّسائل العلميّة

بيّنت ردود استبانة تعريب الرّسائل العلميّة في التّرجمة أن أغلب المشاركات (٩٨,٢٪) من تخصص (عربيّ - إنجليزيّ)، وأن معظمها من حملة درجة الماجستير (٨٩,٣٪)، والغالبيّة العظمى، لم تنشر أبحاثها (٨٧,٥٪)؛ حيث نُشرت سبع رسائل ماجستير فقط (١١,١٪)، وكان النّشر بمقابل في المجلّات: (AWEJ) و(The International Journal of Applied Linguistics and Translation)، كما ظهر أن (٧١,٤٪) من رسائل المشاركات، تناقش التّرجمة من العربيّة أو إليها، وأن (٨٩,٣٪) منها، تضمّنت أمثلة عربيّة، كذلك اطّلعت (١٩,٦٪) فقط من المشاركات على رسائل سابقة، كتبها طلاب وطالبات من الجامعات السّعوديّة.

ونخلص من هذا، أن كتابة الرّسائل العلميّة بلغة غير عربيّة، غير مجدٍ من ناحية حصد الاقتباسات أو مشاركة المجتمع العلميّ الدوليّ؛ لأن الغالبيّة العظمى من حملة الماجستير والدكتوراه في التّرجمة من الجامعات السّعوديّة، لا ينشرون أبحاثهم حسب النتائج أعلاه، كذلك هو غير مجدٍ؛ لأن أغلب الرّسائل تناقش التّرجمة من العربيّة وإليها، وبما أن العيّنة تشير إلى ضعف الاطلاع على الرّسائل السابقة من الجامعات السّعوديّة، فإن كتابة الرّسائل بالعربيّة ستشجع قراءتها، وتركز الأبحاث في مسائل تتعلق بالتّرجمة والمترجم في المجتمع السعوديّ والعربيّ.

٣.١.٤. المجلّات العلميّة

درس هذا البحث عيّنة بلغت (٥٦) مجلّة عربيّة، و(٨٦) مجلّة أجنبيّة متخصّصة في التّرجمة أو التعريب أو مهتمة بهما أو إحداهما، كما هو مذكور في نطاق المجلّات على مواقعها الإلكترونيّة (انظر ملحق ١ و ٢)، ووجد البحث أن أربعًا من المجلات العربيّة، لا تقبل النّشر بالعربيّة -اثنتين منهما سعوديّة، وهما: (Journal of Research in Languages and Translation) «مجلّة البحث في اللّغة والتّرجمة»، و«مجلّة دراسات نقدية في اللّغات والأدب»- وستّ مجلات عربية أخرى، لم تذكر صراحة قبولها للّغة العربيّة من عدمه، وتقتصر عشر منها على النّشر بالعربيّة، أما الباقي فتجمع مع العربيّة الإنجليزيّة والفرنسيّة ولغات أخرى. ومما يجدر ذكره، أن ثلاثًا من هذه المجلّات تصدر من ماليزيا وألمانيا وتركيا، وهي -على التوالي:. «مجلّة اللّغة العربيّة للأبحاث التخصصيّة»، و«المجلّة العربيّة لعلم التّرجمة»، و«ضاد مجلّة اللّسانيات العربيّة»، ولا تنشر المجلتان الأوليان إلا بالعربيّة.

كما أن ما يناهز نصف مجلّات التّرجمة العربيّة في العيّنة جزائريّة (٢٦ مجلّة: أي ما يعادل ٤٦,٤٪)، وربما يعود ذلك؛ لسببين، هما: أن للمجلّات الجزائريّة منصّةً وطنيّة وهو ما يسهّل معرفتها، ولكثرة المجلّات العلميّة الجزائريّة في العموم، ونرى هذا في تقرير أرسيف وتقرير معامل التأثير العربيّ؛ حيث إن عددها يبلغ (٣٧٦) مجلّة في تقرير أرسيف ٢٠٢٢، وهذا أكثر من ضعف عدد مجلّات العراق، ثاني دولة من حيث عدد المجلّات في التقارير العربيّة.

تتخصّص (٢١) مجلّة (٣٧,٥٪) من عيّنة المجلّات العربيّة في التّرجمة، واثنتان في التّعريب (٣,٥٧٪)، كما تهتم اثنتان أخريان بالتّعريب (٣,٥٧٪)، وباقي العيّنة تقع التّرجمة في نطاقها (٥٥,٣٥٪). أما عن تخصص النطاق، فقد وجد البحث مجلتي ترجمة ترحب بالتاريخ وعلم الاجتماع والتربية، إحداها «مجلّة أرتا للتّرجمة واللّغات»، تأسست عام ٢٠٢١؛ وقد يكون ترحيبها لجذب الباحثين.

ومن ناحية إدراج المجلّات في منصّات معامل التأثير، فإن (٣٩) مجلّة (٦٩,٦٤٪) مدرجة على منصة أو أكثر: (١٨) مجلّة (٣٢,١٪) في تقرير أرسيف ٢٠٢٢ –ستًّا منها (٣٣,٣٣٪) لم يرصد لها معامل تأثير– وتسعًا (١٦٪) في تقرير معامل التأثير العربيّ ٢٠٢٢، ولمجلّات الجزائر معامل تأثير جزائريّ، إلا أنّ خمسًا منها، معامل تأثيرها صفر؛ لكنها تأسست عام ٢٠٢٠ وما بعد إلا اثنتين (٢٠٠٤، ٢٠١٥)، وسبع من مجلّات الجزائر مدرجة في تقرير أرسيف –اثنتان منها لم يرصد لها معامل تأثير بعد– وست في تقرير معامل التأثير العربيّ لعام ٢٠٢٢ ، كما وجد البحث أن (٥٠٪) من العيّنة العربيّة لها معامل تأثير أكبر من الصفر في إحدى المنصات أو أكثر.

ولا تظهر المجلّات الجزائريّة في محركات البحث إلا ضمن منصّتها؛ لذلك ليس الوصول لمواقعها الخاصة –إن وجدت– سهلًا، وأغلب مجلّات التّرجمة الجزائريّة تقبل ثلاث لغات (العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة)، كما يظهر أن كثيرًا من محتوى المجلّات الجزائريّة عربيّ، لكن يبدو أن لبعض مجلّاتها في التّرجمة أو على الأقل إحداها نِسَبًا محددة للّغات المنشورة، أو أن هيئة التحرير تخشى أن تستأثر العربيّة بعدد ما من المجلّة، وفقًا لرسالة على صفحة المجلّة بتوقف استقبالها للأبحاث المكتوبة بالعربيّة؛ لاستقبالها كثيرًا منها، وهذا قد يكون مؤشرًا لحاجة الباحثين العرب لمجلّات تقبل النّشر بالعربيّة. وللمجلات العراقيّة منصّة كذلك، وللمصريّة، وللسعوديّة تبويب على المكتبة الرقميّة السّعوديّة، لكنه لا يحوي جميع المجلّات.

ملاحظات حول المجلّات العربيّة عامة

١. سعة التخصص وغيابه أحيانًا، وذلك شائع في مجلّات الكليات والجامعات.

٢. غياب وضع تبويب واضح للمجلّات العلميّة على موقع الجامعة أو الكليّة أو المنظمة وهو ما يساهم في الجهل بها.

٣. كثير من المجلّات يغفل ذكر مجالات تخصص المجلّة ونطاقها.

٤. تطابق أسماء بعض مجلّات الكليات.

أما عيّنة المجلّات الأجنبيّة التي بلغت (٨٧) مجلّة فإن (١٩,٥٤٪) منها تملكه شركتا نشر؛ فلشركة جون بنيامين (١٠) مجلّات من أشهر مجلّات التّرجمة، تتوزع مقراتها على أوروبا والولايات المتحدة، ولا تقبل العربيّة منها إلا «بابل» (Babel)، وتقبل مجلّة أخرى الفرنسيّة (FORUM | Revue internationale d'interprétation et de traduction)، وتشجع اثنتان أخريان منها نشر الأبحاث المترجمة إلى الإنجليزيّة («دراسات التّرجمة التحريريّة والشفويّة» Translation and Interpreting Studies (TIS) و«تارغِت: المجلّة الدوليّة لدراسات التّرجمة» Target: International Journal of Translation Studies). أما ما تبقى من المجلات، فلا تنشر إلا بالإنجليزيّة، وجميع مجلّات جون بنيامين مدرجة على سكوبس، ولها معامل تأثير أكثر من الصفر ما عدا واحدة (التّرجمة في المجتمع Translation in Society)، وأعلى مجلّاتها تصنيفًا مجلّة التّرجمة الشفويّة (Interpreting)، حيث إن درجتها بلغت (٣,٣) على سكوبس، والنّشر في مجلّات جون بنيامين دون مقابل إلا أن النّشر المفتوح مقابل (١٨٠٠) يورو.

وتملك مجموعة إنفورما (Informa) شركة تيلور وفرانسيس، وتنشر سبع مجلّات، جميعها مصنّفة عدا واحدة (دراسات التّرجمة بين الثقافات في آسيا والمحيط الهادي Asia Pacific Translation and Intercultural Studies)، والنّشر في مجلّات تايلور وفرانسيس بالإنجليزيّة فقط ودون مقابل، لكن يُدفع مقابل الصور الملونة المطبوعة (٣٠٠) جنيه إسترليني أو أكثر لكل صورة، وإن أراد الباحث النّشر المفتوح وهو من مؤسسة أو جامعة سعوديّة تموّله، فيدفع (٢٩٧٠) دولارًا، وتشجع تايلور وفرانسيس الباحثين على النّشر

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المفتوح؛ لأنه يزيد من الاقتباسات بنسبة قد تصل إلى (٩٥٪) في إحدى مجلاتها (المترجم The Translator)، - تجدر الإشارة إلى أن أربعة من محرري هذه المجلة عرب - وبذلك يزيد حظ الباحث من حصاد الاقتباسات، وحظها من رفع معامل التأثير والتصنيف، وأعلى مجلاتها تصنيفًا مجلة مدرب المترجم الشفويّ والتحريريّ (The Interpreter and Translator Trainer)، حيث إن درجتها بلغت (٢,٩) على سكوبس ومعامل تأثيرها (١,٢٢).

تتميّزت مجلات غير إنجليزيّة اللّغة ولا المنشأ من العيّنة بالاقتصار على لغة واحدة، هي لغة الدّولة واللّغة الأم وهي: سينِرجيز (Synergies)، والمجلّة الفرنسية للغويّات التطبيقيّة (Revue Francaise de Linguistique Appliquee) بالفرنسيّة، ومجلّة الدراسات بين الثقافات (E-Revista de Estudos Interculturais) بالبرتغاليّة، ومجلّة المترجمين الصينيّين (Zhongguo fan yi) بالصينيّة، ومجلّة الرابطة الفيدراليّة للمترجمين في ألمانيا (BDÜ: the Bundesverband der Dolmetscher und Übersetzer) بالألمانيّة، ومجلّة الدراسات الهولندية الدوليّة (Internationale Neerlandistiek) بالهولنديّة والأفريقانيّة.

وتتميّز - أيضًا - ثمانِ مجلات بعدم قبولها للُغة الدّولة ولغتها الأم، واقتصارها على الإنجليزيّة (مجلّة عبر اللّغات والثقافات الهنغاريّة (Across Languages and Cultures) ومجلّة التّرجمة اليوم الهنديّة (Translation Today) وكلتس: مجلّة الوساطة والتّواصل بين الثقافات الإيطاليّة (Cultus: the Journal of intercultural mediation and communication) ومجلّة برونو للدراسات الإنجليزيّة التشيكيّة (Brno Studies in English) ومجلّة التّرجمة السويديّة (SKASE Journal of Translation and Interpretation) والمجلّة الدوليّة للترجمة الماليزيّة (International journal of translation and interpreting research) ومجلّة التّرجمة البولنديّة (Rocznik Przekladoznawczy) ومجلّة الأدب والثقافة والتّرجمة الأدبيّة الكرواتيّة (sic: A Journal of Literature, Culture and Literary Translation).

وتتفرّد مجلّة اللّغويات المقارنة (Comparative Legilinguistics) بقبولها سبعَ لغات ليس من بينها لغتها البولنديّة، وأختها مجلّة دراسات لبلين في اللّغات الحديثة وآدابها (Lublin Studies in Modern Languages and Literature) التي تقبل أربعًا ليس من بينها

البولنديّة، ومجلّة نشرة المترجمين الإخباريّة الإيطاليّة (Interpreters Newsletter) التي تقبل الفرنسيّة، إضافة إلى الإنجليزيّة ولا تقبل الإيطاليّة.

وتقبل مجلّة التّرجمة (Journal of Translation) الأمريكيّة كل اللّغات. أما الدّول ذات النّصيب الأكبر من مجلّات العيّنة الأجنبيّة، فهي إسبانيا (١٢) مجلة، تتبعها المملكة المتحدة (١٠) مجلات، والولايات المتحدة (٨) مجلات، ثم بولندا وإيطاليا (٦) مجلات.

ومن ناحية معامل التأثير، فإن (٢٤) مجلّة من بين (٨٧) -ما يعادل (٢٧,٥٨٪)- ليست مدرجة على سكوبس، ومن بين المدرجة أربع، لم تصنّف بعد، وست معامل تأثيرها صفر؛ وذلك إما لأنها حديثة التأسيس أو حديثة الانضمام للمنصّة أو لأسباب أخرى، وللمجلّات الإسبانيّة معامل تأثير إسبانيّ (The Dialnet Scientific Portal) ولغيرها كذلك.

٢.٤ النقاش

نلاحظ من التحليل السابق مشكلة النّشر بلغات التخصّص المتعددة في مجلّات عربيّة، يستبعد وصولها لغير المتحدثين بالعربيّة مما يخلق عوائق لغويّة لقرّائها، ويعطل التعاون والتكامل البحثيّ، وكذلك النّشر في مجلات غير متخصّصة في التّرجمة، يقلّل من فرصة الاقتباس ويضعف التأثير، ناهيك عن ضعف النّشر بالمجلّات العربيّة عامةً.

يؤكد كيليطو (١٤٤١هـ) في مقالته «ميزان التّرجمة» أن القراءة بلغة غير اللّغة الأم ترجمة واعية، تنقل المقروء إلى لغة القارئ وأدبه، وبذلك يكون الباحث مترجمًا آنيًا لما يقرأ من أبحاث في غير لغته الأم، وحين يؤلف بلغة غير لغته الأم. ويكون تأليف الباحث في الترجمة بالعربية، تدوينًا لترجمة آنيّة مكررة، وحفظًا للجهد والوقت.

يواجه الباحث في التّرجمة معضلة النفع الفردي مقابل النفع الجمعي، والنفع الآني مقابل النفع المستقبليّ؛ فالنّشر بالعربيّة قد يكون نفعه للباحث أقل أو قد لا يراه، لكنه ينعكس على لغته وأبنائها من أكاديميين وطلاب، ونفعه قد لا يكون آنيًّا، مثل دعم النّشر في مجلّات مصنّفة على شبكة العلوم، أو قد يكون أقل؛ للفرق في الدعم الماليّ عند النّشر في المجلّات المصنّفة عربيًّا مقابل المصنّفة أنجلويًّا. وقد ينشر الباحث بالعربيّة في

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

مجلّة مصنّفة في سكوبس تقبل العربيّة، مثل مجلّة «بابل»، ومثل ذلك نجد على شبكة العلوم ست مجلات غير عربيّة وتنشر بالعربيّة، مثل مجلّة الثقافة العالمية من ماليزيا (قائمة مجلات شبكة العلوم، ٢٤ شوال، ١٤٤٤هـ)، وهذا يحقق النفع الفردي والجمعي والآني والمستقبليّ، أو قد يساهم برفع مستوى تصنيف المجلّات العربيّة بالاقتباس من مقالاتها أو الاستشهاد بدراساتها؛ لأن من معايير تصنيف المجلّات معدل الاقتباس، وهذا يحقق النفع الجمعي المستقبليّ.

تشجع الجامعات السعوديّة النّشر في المجلّات المرموقة لرفع تصنيفها، وتذكر شبكة العلوم في أدلة النّشر، إلا أن الملاحظ قلة النّشر في العلوم الاجتماعية التي تنتمي إليها أبحاث الترجمة (دليل حوافز برنامج النّشر العالمي للدورة العاشرة، ٢٠٢٢)، وأبحاث الترجمة على وجه الخصوص (إنفو جرافك البحث العلميّ في جامعة الأميرة نورة، ١٤٤٣هـ). لذا، لن يكون لتعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة تأثيرٌ يذكر في سعي الجامعات، لإعلاء ذكرها على شبكة العلوم أو تصنيف شانغهاي، لكن تأثيره كبير في دعم حقل التّرجمة، وإعلاء تصنيف المجلّات العربيّة، وإنعاش البحث العلميّ العربيّ في حقل التّرجمة.

ولذا، لا يناسب تفضيل الأبحاث المنشورة على شبكة العلوم في الحوافز حقل التّرجمة؛ فإسهامات باحثي التّرجمة من الجامعات السّعوديّة ضعيفة على شبكة العلوم مقارنةً بالحقول الأخرى كما أسلفنا، لذا يرى البحث أن تعديل الحوافز لدعم الأبحاث عربيّة اللّغة في حقل التّرجمة، قد يقويّ الإسهامات، خاصة بعد إطلاق مؤشر الاقتباس العربيّ للمجلّات العربيّة: الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (Clarivate) (ARCI)، ودعم النّشر بالعربيّة في مجلّات مصنّفة مدافعة للسيطرة الأنجلويّة، ورفع لمعامل تأثير المجلّات العربيّة، وهذا يتوافق مع لوائح النّشر العلميّ في الجامعات السّعوديّة؛ فهذه جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن تشترط أن يكون البحث العلميّ منشورًا في مجلّة مصنّفة، لنيل الترقيات مع عدم اشتراطها أيَّ لغة (تواصل شخصي مع نهى الجاسر، مدير مركز البحث العلميّ بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، ٢٠ شعبان، ١٤٤٤هـ)، وليس في ضوابط النّشر أيُّ ذكر للُغة النّشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

(تنظيمات تحكيم ونشر الإنتاج العلميّ، ١٤٤٢هـ)، ولا في لوائح جامعة الملك سعود ومواثيقها (عمادة البحث العلميّ بجامعة الملك سعود).

ومعامل تأثير المجلّات وترتيبها على كشافات الدلائل المرجعية، مثل شبكة العلوم وسكوبس وأرسيف وغيرها والاقتباسات، ليست برهانًا على أصالة الأبحاث وجودتها (انظر حنفي وأرفانتس، ٢٠١٥)؛ فقد تركز المجلّات على الشكل الظاهري للبحث لا المضمون، وقد استطاعت مجموعة من الباحثين اختبار هذا العيب (البريدي، ١٤٤٤هـ؛ (Sokal, 2017)، مجلّة كوغنت للعلوم الاجتماعية (Cogent Social Science) تصنيفها اليوم (٢) على سكوبس وقد نشرت أحد الأبحاث المكذوبة)، وهو ما يشكل عائقًا في الجهة المقابلة للباحثين الذين يستعملون لغةً ليست لغتهم الأم (انظر Curry & Lillis, 2019)؛ حيث إن أسلوب الكتابة قد يُظهِر أصل المؤلف الذي يغاير أصول محرريّ المجلّة، فيلفت المحررين عن المضمون إلى الشكل الذي قد لا يتوافق مع أسلوب أغلبية مؤلفي المقالات في المجلّة الذين يستعملون لغتهم الأم، وهي الإنجليزيّة البيضاء؛ فيستبعد أو يعاد للمراجعة.

وهناك عيب آخر في الاعتماد على عدد الاقتباسات، وهو أن معامل التأثير يزيد طرديًّا بزيادة عدد الاستشهادات، واحتمال زيادة الاستشهادات يزيد عند النّشر في مجلّات ذات معامل تأثير مرتفع، وهذه الحلقة المفرغة تضع البحث العلميّ الإنسانيّ في التّرجمة في فقاعةٍ ذات ثقافة علميّة أنجوليّة فردانيّة (انظر Karapetjana, 2020)، لذا ينظر البحث لمعامل التأثير وعدد الاستشهادات، على أنه مؤشر وليس برهانًا على أصالة البحث وجودته.

وضمّت آخر قائمة مؤلّفاتٍ وطنيةً سعوديّة (١٤٤٠هـ) (٤٩٠) تسجيلة إنجليزيّة، ما يمثل (٢٥,٣٪) من مجموع التسجيلات، والظاهر أن معظمها رسائل علميّة، حيث تُلزم الجامعات طلابَها بإيداع نسخة من رسائلهم في مكتبة الملك فهد الوطنية (تواصل شخصيّ مع مكتبة الملك سعود الجامعيّة)، وفي الجانب الآخر، وضعت كثير من كليات التّرجمة في السويد وفنلندا سياساتٍ لغويّةً، لدعم اللّغات الوطنيّة (فيليبسون، ٢٠١٣

نقلًا عن القاضي، ١٤٣٩هـ)، منها كلية تقنية المعلومات والاتصال (Faculty of Information Technology and Communication) بجامعة تامبير بفنلندا، حيث تقدّم برامج ترجمةٍ في تخصص اللّغة الإنجليزيّة، والألمانيّة، والروسيّة، والسويدية، بالفنلنديّة لغةِ الدّولة في التّدريس والتكليفات والاختبارات والأبحاث (تواصل شخصي مع أستاذة دراسات التّرجمة بالكليّة كايسا كوسكين Kaisa Koskinen في ٢٤ رجب، ١٤٤٤هـ). كذلك معهد التّرجمة الشفويّة ودراسات التّرجمة (Institute for Interpreting and Translation Studies) بجامعة ستوكهولم بالسويد، يقدّم برامجه باللّغة السويّدية، لكنّ معظم أبحاثه تنشر بالإنجليزيّة في المجلّات العلميّة حول العالم (تواصل شخصي مع مدير المعهد ماغنوس دانبيرغ Magnus Dahnberg، في ٦ شعبان، ١٤٤٤هـ). ومجموعة الدّراسة والبحث للفرنسيّة لغةً دوليّةً (Gerflint) مثال لاهتمام الفرنسيين بالتّأليف بالفرنسية؛ فقد أطلقت برنامج النّشر العلميّ بالفرنسيّة، وهو تابع لمؤسسة بيت العلوم الإنسانيّة (Maison des Sciences de l'Homme Foundation)، وتدعو الباحثين من متحدثي الفرنسيّة للتّأليف في جميع مجالات العلوم الإنسانيّة.

وللتمكّن من اللّغة أهميّة عظمى؛ فقد تؤثر الأخطاء اللّغويّة على «الصورة والثقة ونية الشراء» (Van Lil & De Boeck, 2021 نقلًا عن Leuven, 2021)، هذا في قطاع الأعمال، أما في قطاع النّشر العلميّ فتأثيره أعظم؛ لذا أوصى براديس (Paradis، 2022) بتدريب الباحثين على الإنجليزيّة وابتعاثهم لدولها، وتقديم خدمات التحرير والكتابة. ولنسلم من حلوله المكلفة ماديًّا وثقافيًّا، والتي تصب في مصلحة المجلّات الأنجلويّة -لأنها بمقابل وتزيد من إنتاجها- يجب الالتفات إلى الحلول المنطقيّة والمجدية؛ لسهولتها وعِظَم العائد، وهي الكتابة بلغة الباحث الأم والاستقلال البحثيّ، وهذا يوافق الدعوات إلى الكتابة بلغات غير الإنجليزيّة؛ لأنه استعمال لمصادر ومخازن لغوية قد لا تستثمر عند الاقتصار على الإنجليزيّة، وأنه من العدالة الاجتماعيّة (National Council of Teachers of English, 2020). كما أن البحث بلغة أجنبيّة، يركز على هذه اللّغة الأجنبية ويخاطب متحدثًا متخيلًا من أهل هذه اللّغة، أما عند التّأليف بالعربيّة فيخاطب الباحث زميله وطالبه.

وهذا ينتج نموذجًا عربيًّا محليًّا ذا أصول معرفيّة مختلفة عن أصول المعرفة الغربيّة أو الشرقيّة، وهذه النماذج المحلية لها خصوصية (انظر Morrison, 2020)، والبحث بلغة أجنبيّة يخلق عائقين: القراءة والكتابة بلغة أجنبيّة، والتفكير بلسان أجنبيّ (أو عقل أعجميّ)، والثاني هو ما ينتج عنه غربة بين البحث والمجتمع المحليّ (Andersen & Hellman, 2021). وإقصاء العربيّة عن الأبحاث في التّرجمة إقصاءٌ لها عن العلم، كما أن إقصاءها عن الصف والجامعة أو العمل إنزال من مرتبتها أو تنقيص منها، وبذلك تكون لغة غيررسميّة في بعض السياقات، وهذا فيه شيء من العنصرية اللّغوية إلا أنه تجاه اللّغة الأم الرسميّة للبلاد، وبذا يكون العزوف عن استعمال العربيّة في التّأليف العلميّ في التّرجمة، يشبه خجل الأمريكي الأسود من استعمال لهجته (Baker-Bell, 2020).

يختفي أحد أهداف التّرجمة (ترجمة العلوم) -وتنتفي تبعًا لذلك الحاجة لكثير من تخصصات التّرجمة- إن ألَّف العلماء والباحثون بغير العربيّة، ويتبع ذلك اختفاء مجلّات التّرجمة العلميّة العربيّة أو انغمارها، كما أن النّشر بلغة أجنبيّة، يؤثر سلبًا على الباحثين (Curry & Lillis, 2019). والغالبيّة العظمى من أبحاث حقل التّرجمة في المملكة والعالم العربيّ، تناقش قضايا التّرجمة من العربيّة وإليها، وقرّاء هذه الأبحاث باحثون ومترجمون وطلابُ ترجمةٍ سعوديّون وعرب أو ناطقون بالعربيّة بالعادة، وهذه الحقيقة تضعف مبررات الكتابة بالأعجميّة؛ لأن التّرجمة تقتضي وجود لغتين إحداهما العربيّة في هذا السّياق، وهي لغة الباحث الأم.

١.٥ النتائج والتوصيات

ناقش هذا البحثُ تعريبَ الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة في حقل التّرجمة، وخلُص إلى بعض النتائج التي تصف واقع التّأليف بالعربيّة في الترجمة، والتي يمكن الاستناد إليها في تقديم توصياتٍ للباحثين وأصحاب القرار، وهي كما يلي:

١. ضعف النّشر باللّغة العربيّة في حقل التّرجمة، فمن بين كل ثمانية أبحاث نشَرها باحثون منتسبون لكليّات اللّغات والتّرجمة بالسّعوديّة، هناك بحث واحد -تقريبًا- مكتوب بالعربيّة.

٢. تَساوي عدد الأبحاث المنشورة في المجلات العربية تقريبًا مع تلك المنشورة في المجلّات غير العربيّة.
٣. نشر نسبة كبيرة من الأبحاث في مجلّات غير متخصّصة في التّرجمة، فثلاثة من بين كل خمسة أبحاث تقريبًا، نُشِرت في مجلّات غير متخصصة.
٤. ندرة قبول المجلّات الأجنبية لنشر أبحاث مكتوبة باللّغة العربيّة.
٥. لا توجد رسالة علميّة واحدة في حقل الترجمة كُتبت باللّغة العربيّة، كما أن ما نشر من هذه الرّسائل -بعد مناقشته وإجازته- لا يتجاوز ما معدله رسالة واحدة تقريبًا لكل ثمانِ رسائل.

وانطلاقًا من هذه النّتائج التي تعكس واقعًا ليس هو الأفضل في مجال تعريب الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة في حقل التّرجمة، والتي توصل إليها البحث، فإننا نوصي بما يلي:

١. دعوة كليات التّرجمة في المملكة إلى تشجيع النّشر بالعربيّة؛ لما له من عوائد كميّة ونوعيّة على البحث العلميّ والباحثين والمجلّات العلميّة في المملكة والعالم العربيّ.
٢. وضع سياسات لغويّة للنّشر العلميّ في كليّات التّرجمة السّعوديّة.
٣. رفع حوافز النّشر باللّغة العربيّة في مجلّات التّرجمة العربيّة ذات التصنيف العربيّ.
٤. بناء منصّةٍ للمجلّات العلميّة السّعوديّة، أو تطوير تبويب المجلّات العلميّة السّعوديّة على المكتبة الرقميّة السّعوديّة؛ وذلك بإدراج جميع المجلّات السّعوديّة فيه، وإتاحة البحث المتقدم حسب التّخصّص، والحرص على تضمين تعريف وافٍ لكل مجلّة بمجالاتها وتخصّصها ودليل النّشر فيها، وأن يُدرج رابط ظاهر لموقع المجلّة الإلكترونيّ على المنصة، وأن يكون لها تصنيف وطنيّ مستقل ومعامل تأثير سعوديّ ينعش البحث العلميّ السعوديّ، ويشجع التنافس بين المجلّات العلميّة السّعوديّة.

٥. تطوير المجلات العربيّة من العناية بأسمائها، وإبراز مواقعها الإلكترونيّة، والتقييد بتخصصها، والانضمام لمنصات المجلّات وتصنيفاتها؛ لتشجيع الباحثين على النّشر بها.

٦. دعوة المجلات العالمية إلى قبول الأبحاث المكتوبة باللّغة العربيّة.

المراجع العربية:

إبراهيم، عبد الله محمد. (١٤٣٧هـ). التعريب: هذيان مانوي. الخرطوم: دار المصوّرات للنّشر والتوزيع.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (٧٨٤هـ). علي عبد الواحد وافي، (محقق ومحرر). القاهرة: دار نهضة مصر.

إدارة التكشيف والببليوجرافية الوطنيّة (١٤٤٠هـ). «الببليوجرافية الوطنية السّعوديّة: سجل حصريّ مصنف للإنتاج الفكري السعوديّ من المنفردات والمؤلفات والأطروحات والتسجيلات السمعيّة والبصريّة ١٤٣٨هـ ٢٠١٧»، ٣٨. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنيّة.

أسك زاد. رُجِع إليها في ٥ رجب، ١٤٤٤هـ على https://www.askzad.com

إسماعيل، علي سيد. (١٤٤١هـ). «تعريب الطب وأثره في الجامعات العربيّة: المحاذير الحسنات». القاهرة: دار التّعليم الجامعي.

الأمانة العامة بمجلس التّعليم العالي. (١٤١٩هـ). «اللائحة الموحدة للبحث العلميّ في الجامعات». المملكة العربيّة السّعوديّة. https://www.pnu.edu.sa/ar/Deanship/Research/Pages/Council-of-the-Deanship-of-Scientific-Research.aspx

البريدي، عبد الله. (ضيف). (٢٨ جمادى الأولى، ١٤٤٤هـ). الفلسفة ليست علمًا. (رقم ٢٨٢). [حلقة نشرة إذاعية]. من «فنجان مع عبد الرحمن أبو مالح». ثمانية. https://thmanyah.com/podcasts/fnjan/282/

بلهواريّ، محمد. (١٤٤٢هـ). التّعريب وعلاقته بالأمن اللّغويّ المدرسة الجزائريّة أنموذجًا. «مجلّة أبحاث العلوم التربويّة والإنسانيّة والآداب واللّغات»، ٧ (١)، ٤٩٤-٥٠٦.

بوفلاقة، محمد سيف الإسلام. (٢٠١٩). اللّغة العربيّة ومواكبة العصر: الكونية والبقاء والتقنيات الحديثة. «مستقبل العرب»، ٤٨(٨)، ١١٤-١٣١.

الجمعيّة الدوليّة للمجلّات العلميّة المحكمة -بيروت لبنان https://arabicjournal.org/members/

الجواري، أحمد عبد الستار. (١٩٨٥). تعريب التّعليم العالي والجامعي في العراق في ربع القرن الأخير. «اتحاد المجامع اللّغويّة العلميّة العربيّة: ندوة الرباط»، ٢٧-٣٨.

حنفي، ساري. وأرفانيتيس، ريغاس. (٢٠١٥). «البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة». لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

زغلاش، ليندة. (٢٠٢٠). الجودة الشاملة في المؤسسات التّعليمية. «مجلّة أبحاث العلوم التربويّة والإنسانيّة والآداب واللّغات»، ١ (٦)، ٣٨-٦١.

سكوبس. رُجِع إليها في ١ جمادى الثاني، ١٤٤٤هـ على
https://www.scopus.com/home.uri?zone=header&origin=searchauthorfreelookup

سيد، هاشم فرحات. (١٩٩٦) حول المؤتمر السنوي الثاني لتعريب العلوم. «دراسات عربيّة في المكتبات وعلم المكتبات»، ٢، ٢٣٠-٢٣٨.

طجو، محمد أحمد. (١٤٣٩هـ). تجارب أوروبيّة في التخطيط اللّغويّ والسياسة اللّغويّة: (إستونيا، وسلوفاكيا، وسلوفينا). في صالح بلقاسم صالح بلحسن (مقدم ومحرر)، «التّعريب: واقع وطموح». (ص ١٨٩-٢٧٤). معهد الملك عبد الله للترجمة والتّعريب.

عمادة البحث العلميّ بجامعة الملك سعود، رجع إليها في ٨ ربيع الثاني، ١٤٤٤هـ على
https://dsrs.ksu.edu.sa/ar

عمادة البحث العلميّ. (١٤٢٩هـ). «القواعد المنظمة لوحدات البحوث بالجامعة: أعدت هذه القواعد بناء على اللائحة الموحدة للبحث العلميّ بالجامعات السّعوديّة». جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة.

عمادة البحث العلميّ. (١٤٤٣هـ). «إحصائيات الربع الثالث». جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. https://www.pnu.edu.sa/ar/Deanship/Research/Pages/ahsaa.aspx

عمادة البحث العلميّ. (١٤٤٣هـ). «إنفوجرافك البحث العلميّ في جامعة الأميرة نورة». جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
https://www.pnu.edu.sa/ar/Deanship/Research/Pages/ahsaa.aspx

عمادة الدراسات العليا بجامعة الملك سعود. (١٤٣٨هـ). «الإطار العام لكتابة الرّسائل الجامعية: لدرجتي الماجستير والدكتوراه».

عمادة الدراسات العليا. (١٤٣٦هـ). «اللّائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات السّعوديّة: القواعد التّنفيذيّة للدراسات العليا بجامعة الملك سعود». جامعة الملك سعود. https://dsrs.ksu.edu.sa/ar/node/1116

عمادة الدراسات العليا. (١٤٤٢هـ). «اللّائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات وقواعدها التّنفيذيّة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة». جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
https://units.imamu.edu.sa/deanships/GRADUATE/Pages/Law/Law.aspx

عمادة الدراسات العليا. (١٤٤٣هـ). «دليل برامج الدراسات العليا». جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
https://www.pnu.edu.sa/ar/Deanship/PostGraduate/Pages/Postgraduate-Studies-Guide.aspx

الغوث، مختار. (٢٠٢١أ). «اللّغة هويّة». (الطبعة الثالثة)، الكويت: صوفيا.

الغوث، مختار. (٢٠٢١ب). «اللّغة والإبداع والتّعليم». (الطبعة الثالثة)، الكويت: صوفيا.

القاضي، هشام بن صالح (١٧ شوال، ١٤٣٩هـ). الاستعمار اللّغويّ. «مواقع أعضاء هيئة التّدريس بجامعة الملك سعود: د.هشام بن صالح القاضي».
https://faculty.ksu.edu.sa/en/halqadi/publication/234187

القحطانيّ، سعد بن هادي. (١٤٢٣هـ). «التّعريب ونظرية التخطيط اللّغويّ: دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السّعوديّة». مركز دراسات الوحدة العربيّة: بيروت.

قناة الجزيرة [AJArabic@]. (٢٦ ربيع الثاني، ١٤٤٤هـ). #ماكرون يقر بتراجع اللّغة الفرنسيّة في المغرب العربيّ على هامش القمة الفرنكفورتيّة في #تونس [صورة مرفقة]. [تغريدة]. تويتر.
https://twitter.com/ajarabic/status/1594548659877650432?s=48&t=idgiI5b08T009O9RGOcHhw

كلية اللّغات والتّرجمة بجامعة الملك سعود. (١٤٣٨هـ). «التّقرير السنويّ».

كيليطو، عبد الفتاح. (٩ جمادى الأولى، ١٤٤١هـ). ميزان التّرجمة. «الأنطولوجيا».
https://alantologia.com/blogs/categories/56/

اللّحام، يحيى نايف. وحلس، موسى صقر. (٢٠١٦). اتجاهات الطلبة نحو تعريب التّعليم في كلية العلوم بجامعة الأقصى. «مجلّة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية»، ٤ (١٥)، ١٤٧-١٨٠.

مجلس شؤون الجامعات. (١٤٤٣هـ). «اللّائحة المنظمة للدراسات العليا في الجامعات».
https://www.pnu.edu.sa/ar/Deanship/PostGraduate/Pages/Home.aspx

مجمع اللّغة العربيّة الأردني. «حال اللّغة العربيّة». رُجِع إليه في ٤ رجب ١٤٤٤هـ على
https://arabic.jo/?p=14479

مجمع الملك سلمان العالميّ للّغة العربيّة. رُجِع إليه في ٢٠ شعبان ١٤٤٤هـ على
https://ksaa.gov.sa

مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الوطني للتخطيط والسياسات اللّغويّة. «النظام الوطنيّ للغة العربيّة».
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/ agencyDetails/organization-AC944

معامل التأثير والاستشهادات المرجعيّة العربيّ (أرسيف). رُجِع إليه في ٥ رجب، ١٤٤٤هـ على
https://emarefa.net/arcif/ar/

المكتبة الرقميّة السّعوديّة. رُجِع إليها في ١٣ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ على
https://seu.edu.sa/kr/ar/saudi-digital-library/

منصّة المجلّات الأكاديمية العلميّة العراقيّة. رُجِع إليها في ٢٤ رجب ١٤٤٤هـ على
https://www.iasj.net/iasj

منصّة المجلّات العلميّة الجزائريّة (ASJP). رُجِع إليها في ٢٨ رجب ١٤٤٤هـ على
https://www.asjp.cerist.dz/en

المنظومة. رُجِع إليها في ٥ شعبان، ١٤٤٤هـ على www.mandumah.com

المهيدب، عبد الله بن إبراهيم. (١٤٢٦هـ). «تعريب التّعليم الهندسيّ في المملكة العربيّة السّعوديّة: الواقع والآمال». مركز دراسات الوحدة العربيّة: بيروت.

ناصر، جهاد. وحمّاد، خليل عبد الفتاح. (٢٠١٤\٢٠١٩). جهود المجمع القاهريّ في التّعريب. ResearchGate
https://www.researchgate.net/publication/331159488_jhwd_almjm_fy_altryb

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤١٢هـ\١٩٩٢). «النظام الأساسي للحكم».
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1

وحدة النّشر العالميّ. (١٤٣٧هـ). «تنظيمات حوافز التّميز في مجال النّشر العلميّ». (النسخة الثانيّة). عمادة البحث العلميّ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة.
https://units.imamu.edu.sa/deanships/SR/regulations/Pages/default.aspx

وحدة النّشر العالميّ. (١٤٤٠هـ). «دليل حوافز برنامج النّشر العالمي الدورة السادسة ١٤٣٩هـ». عمادة البحث العلميّ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة.
https://units.imamu.edu.sa/deanships/SR/Evidence/Pages/default.aspx

وزارة الثقافة. (١٤٤٣هـ). «الحالة الثقافيّة للمملكة العربيّة السّعوديّة عام ٢٠٢١: الثقافة في الفضاء العام». https://www.moc.gov.sa/ar/Media-center

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلميّ. (١٤٤٢هـ). «تنظيمات تحكيم ونشر الإنتاج العلميّ». برامج كراسي البحث: جامعة الإمام محمد بن سعود. ٦١-٨٢
https://units.imamu.edu.sa/rchairs/gsrc/Regulations/Pages/default.aspx

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلميّ. (١٤٤٢هـ). «لائحة كراسي البحث». جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة. ٧-٢٦.

https://units.imamu.edu.sa/rchairs/gsrc/Regulations/Pages/default.aspx

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلميّ. (١٤٣٦هـ). «مركز الأخلاقيات العلميّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: تصوّر مقترح ١٤٣٥هـ». جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة.

https://units.imamu.edu.sa/deanships/SR/regulations/Pages/default.aspx

المراجع الأجنبيّة

Abdaly, A. & Metwally, A. (2021). Arabicization in Saudi Arabia: Procedures and implementations. *International Journal of Linguistics,* 13(6), 6-76. https://doi.org/10.5296/ijl.v13i6.19317

Al-Jarf, R. (2004). College students' attitudes towards using English and Arabic as a medium of instruction at the university level. *World Arabic Translators Association (WATA)*, 1-15.

Al-Jarf, R. (2008). The impact of English as an international language (EIL) upon Arabic in Saudi Arabia. *The Asian EFL Journal Quarterly,* 10(4). https://ssrn.com/abstract=3862949

Al-Qurashi, K. (1982). The feasibility of the Arabic language as a medium of instruction in sciences (Publication No. 8301092) [Doctoral dissertation, Indiana University]. ProQuest Dissertations & Theses Global.

Andersen, D. & Hellman, M. (2021). Thinking in a foreign tongue: The problem of English language dominance in social research. *Nordic Studies on Alcohol and Drugs,* 38(3): 207-211. doi:10.1177/14550725211010682

Baker-Bell, A. (2020). Linguistic Justice: *Black, Language, Literacy, Identity, and Pedagogy.* Routledge & National Council of Teachers of English.

Auerbach, E. (17 June 2016). Reflections on Auerbach (1993), Reexamining English only in the ESL classroom. *TESOL Quarterly,* 50 (4), 936-939. https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1002/tesq.310

Balla, A. (2017). A review of arabicization as a controversial issue of language planning in the Sudan. *English Language and Literature Studies,* 7(2), 144-155. DOI:10.5539/ells.v7n2p144

Burgess, S. (2017). Accept or contest: A life-history study of humanities scholars' responses to research evaluation policies in Spain. In M. Cargill and S. Burgess (eds.), *Publishing Research in English as an Additional Language: Practices, Pathways and Potentials.* (pp. 13-31). Adelaide: University of Adelaide Press. https://library.oapen.org/handle/20.500.12657/31274

Charamba. E. (2020). Pushing linguistic boundaries: Translanguaging in a bilingual science and technology classroom. *Journal of Multilingual and Multicultural Development,* 43(10), 951-965. DOI: 10.1080/01434632.2020.1783544

Clarivate. *Arabic Citation Index.* (2023, 13 May). https://clarivate.com/arabic-citation-index/

Curry, M. J., & Lillis, T. (2019). Unpacking the lore on multilingual scholars publishing in English: A discussion paper. *Publications,* 7(2), 27. https://doi.org/10.3390/publications7020027

Dialnet. (2023, 14 May). https://fundaciondialnet.unirioja.es/dialnet/dialnet/

Hedberg, A. & Vimr, O. (2022). Translation support policies vs book industry practice in non-English settings, *Perspectives,* 30(5), 753-759. https://doi.org/10.1080/0907676X.2022.2093494

Kaplan, R. B. & Baldauf, R. (1997). *Language Planning from Practice to Theory. Multilingual Matters,* 108. Multilingual Matters LTD: Clevedon, UK.

Karapetjana, I. (2020). Latvian or English: The language situation of scientific communication in Latvia. *Baltic Journal of English Language,* Literature and Culture, 10, 72-82 https://doi.org/10.22364/BJELLC.10.2020.05

Kidd, E. & Garcia, R. (2022). How diverse is child language acquisition research? *First Language,* 42(6), 703–735.

Leuven, K. (2021). Taal en werk: Werk maken van (meer) taal! Inleiding (اللّغة والعمل: العمل (أكثر) على اللّغة! مقدمة). *Verslagenen & Mededelingen,* (131)2, 93-96.

Morrison, J. A. (2020). Valuing indigenous research paradigms in the context of language acquisition. *International Journal of Adult Education and Technology (IJAET),* 11(4), 12–20. http://doi.org.sdl.idm.oclc.org/10.4018/IJAET.2020100102

Paradis, J. (2022). What can journals do to increase the publication of research on the acquisition of understudied languages? A commentary on Kidd and Garcia. *First Language,* 42(6),794-798.

Peña, E. T. (2022). Ideologías lingüísticas de la autenticidad y la mercantilización: El caso del «rescate» de la lengua muchik en el norte peruano. *Boletín de la Academia Peruana de la Lengua,* (72)72, 219 – 257.

Phillipson, R. (2018). Linguistic Imperialism. In C. A. Chapelle. (ED.), *The Encyclopedia of Applied Linguistics* (pp. 3470 – 3476). Blackwell Publishing Ltd. DOI: 10.1002/9781405198431.wbeal0718

Sokal, A. (2017). More Fashionable Nonsense: Some thoughts on “the conceptual penis as a social construct” hoax. *Skeptic,* 22(3), 54–58.

Statement on second language writing and multilingual writers. (2020). *National Council of Teachers of English.* https://ncte.org/statement/secondlangwriting/

The World Bank. (2022). Population, total- Arab World. In https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A

University of Michigan Library. Research Guides: *Journals in Translation Studies.* [Website].

Venuti, L. (2005). Local contingencies: Translation and national identity. In S. Berman، M. Wood (Eds.), *Nation, Language, and the Ethics of Translation* (pp. 177–201). UK: Princeton University Press

ملحق (١): عيّنة مجلات التّرجمة العربيّة

الإشعاع: في اللّسانيات والتّرجمة	مجلّة جامعة الطائف للعلوم الإنسانيّة
بين الثقافات والتّعليمية (IMAGO)	مجلّة جامعة الملك خالد للدراسات اللغوية
التّرجمة واللّغات (الجزائر)	مجلّة جامعة وهران ٢
ترجميّات بيت الحكمة	المجلّة الجزائريّة لعلوم اللّغة
التدوين	مجلّة دراسات في اللّغة والثقافة والمجتمع (JSLCS)
الدراسات اللغوية والترجميّة	مجلّة دراسات نقدية في اللّغات والأدب
دفاتر التّرجمة	مجلّة الشمال للعلوم الإنسانية
دليل الآداب واللّغات	المجلّة العالمية للترجمة الحديثة
سلسلة الأنوار	المجلّة العربية لعلم التّرجمة
شمالجنوب	مجلّة كلية اللّغات (العراق)
ضاد مجلّة اللّسانيات العربيّة	مجلّة كلية اللّغات والتّرجمة (مصر)
العربية والتّرجمة	مجلّة اللّسانيات العربية
الفضاء المغاربي	مجلّة اللّغات والتّرجمة (مصر)
في التّرجمة	مجلّة اللّغات والتّرجمة (الجزائر)
اللسان العربي	مجلّة اللّغة العربية للأبحاث التخصصية
اللّسانيات	مجلّة المترجم (العراق)
اللّسانيات والتّرجمة	المجلّة المصرية لهندسة اللّغة
المترجم (الجزائر)	المجلّة المغربية لدراسات التّرجمة
مجلّة آداب الفراهيدي: مجلّة كلية الآداب	المجلّة المغربيّة للدراسات الإنسانيّة

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مجلّة الأحمدي للدراسات اللغوية والنقدية والتّرجمة	مجلّة هرمس
مجلّة أرتا للترجمة واللّغات	مراجعة لاروس
مجلّة بحوث اللّغات	المرتقى
مجلّة التخطيط والسياسة اللغوية	معالم
مجلّة ألترالانغ مجلّة ترجمان	*Didacstyle*
مجلّة التّرجمة واللّسانيات	*Didaskein*
مجلّة ترجمان	*Expressions*
مجلّة التعريب	*Journal of Research in Language and Translation*
مجلّة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية	*Multilinguales*

ملحق (٢): عيّنة مجلات التّرجمة الأجنبيّة

Machine Translation\Language Resources and Evaluation	*A Journal of Translation History 1611*
Meta: Translators› Journal	*Absinthe: A Journal of World Literature in Translation*
Mutatis Mutandis	*Across Languages and Cultures*
Mutatis Mutandis: Revista Latinoamericana de Traducción	*Acta Scientiarum Language and Culture*
New Voices in Translation Studies	*Anglo Saxonica*
Nottingham French Studies	*Art in Translation*
Onomázein	*Asia Pacific Translation and Intercultural Studies*

Babel | Revue Internationale de la Traduction	Pandaemonium Germanicum: Revista de Estudos Germanísticos
Babilónia. Revista Lusófona de Línguas, Culturas e Tradução	Papers on Language and Literature
BDÜ: the Bundesverband der Dolmetscher und Übersetzer	Paralleles
Brno Studies in English	Perspectives: Studies in Translation Theory and Practice
Cadernos de Traducao	Przeklady Literatur Slowianskich
Chronotopos - A Journal of Translation History	Respectus Philologicus
Comparative Legilinguistics	Revista Tradumatica
Compilation and Translation Review	Revue Francaise de Linguistique Appliquee
Cultus: The Journal of Intercultural Mediation and Communication	Rocznik Przekladoznawczy
Digital Translation: International Journal of Translation and Localization	Sendebar: Revista de la Facultad de Traducción e Interpretación
Doletiana: Revista de Traducció, Literatura i Arts	[sic] – a Journal of Literature, Culture and Literary Translation
East European Journal of Psycholinguistics	SKASE Journal of Translation and Interpretation
ELOPE: English Language Overseas Perspectives and Enquiries	Skopos. Revista Internacional de Traducción e Interpretación
Entreculturas	Slavistica Vilnensis
E-Revista de Estudos Interculturais	Studia Romanica Posnaniensia
ES Review	Swedish Journal of Romanian Studies

Fachsprache Journal of Professional and Scientific Communication	Synergies: Arab World
FORUM | Revue Internationale d’Interprétation et de Traduction	Target: International Journal of Trans-lation Studies
Glottodidactica	The Interpreter and Translator Trainer
Hermēneus. Journal of Translation and Interpreting	The Revista de Llengua i Dret, Journal of Language and Law (RLD)
HIKMA: Translation Studies Journal	The Translator
Íkala: Journal of Language and Culture	Thélème
International Journal of Translation and Interpreting Research	Translation and Interpreting Studies (TIS)
Internationale Neerlandistiek	Translation and Literature
Interpreters Newsletter	Translation and Translanguaging in Multilingual Contexts
Interpreting	Translation in Society
inTRAlinea: Online Translation Journal	Translation Journal: TJ
IU Journal of Translation Studies	Translation Review
JoSTrans: The Journal of Specialised Translation	Translation Spaces: A Multidisciplinary, Multimedia, and Multilingual Journal of Translation
Journal of Applied Linguistics and Professional Practice	Translation Studies
Journal of Translation	Translation Today
Journal of Translation Studies	Translation, Cognition & Behavior
Languages Cultures Mediation	TTR: Traduction, Terminologie, Rédaction

Lebende Sprachen: Zeitschrift für Interlinguale und Interkulturelle Kommunikation	*Verbeia*
Letras & Letras (Peru)	*Words without Borders*
Lublin Studies in Modern Languages and Literature	*Zhongguo fan yi = Chinese Translators Journal*

Journal of Language Planning and Policy
Journal of Language Planning and Policy Vol. 10, No. 19; 2024
ISSN: 1658-7413 E-ISSN: 1658-9874
مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، م ١٠، ع ١٩؛ ١٤٤٦هـ
ردمد (ورقي): ٧٤١٣-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٧٤-١٦٥٨
mtsl@ksaa.gov.sa

أثر العلاقة بين السياسات اللغوية واختبارات الكفاية اللغوية على اللغة العربية لغة ثانية: دراسة استكشافية

The Impact of the Relationship between Language Policies and Language Proficiency Tests on Arabic as a Second Language: An Exploratory Study

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1483-010-019-002

د. فهد بن صالح العليان
أستاذ اللغويات التطبيقية المشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم

تاريخ الإرسال: ٢٠/٣/٢٠٢٤ تاريخ القبول: ٦/٥/٢٠٢٤

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى تأثير السياسات اللغوية التي تشترط الحصول على درجةٍ في اختبارات الكفاية اللغوية، لتحسين مستوى الممارسات المتعلقة بتلك الاختبارات، وتأثير وجود مثل تلك السياسات والاختبارات في دفع غير الناطقين بالعربية على تعلمها، وتطوير مهاراتهم اللغوية، وتحسين مدخلات الجامعات ومخرجاتها التعليمية، وعلى تفاعل المتعلمين مع مجتمع اللغة، وعلى المحافظة على الهوية اللغوية للمجتمع. طبَّقت الدراسة المنهج الكيفي، واعتمدت على المقابلات أداةً لجمع البيانات. حيث شارك في الدراسة سبعة من المختصين في اللغويات التطبيقية وتعليم العربية لغة ثانية، ممن لهم خبرة في إدارة معاهد تعليم العربية للناطقين بغيرها في بعض الجامعات السعودية. وقد توصلتْ نتائج الدراسة إلى أن غالبية المشاركين، يرون أهمية وجود سياسات لغوية واضحة تشترط الحصول على درجة في اختبارات الكفاية باللغة العربية لمن يريدون الحصول على قبول للدراسة في الجامعة، أو الجنسية، أو تأشيرة العمل. حيث يرون أن مثل هذه الشرط، يساهم إسهامًا كبيرًا في تحسين المدخلات التعليمية، وتفاعل غير الناطقين بالعربية مع المجتمع السعودي، بالإضافة إلى المحافظة على هُوية المجتمع وثقافته. أخيرًا، خلصت الدراسة إلى مجموعة من المضامين والتوصيات للمختصين، والعاملين في الجهات ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية:

السياسة اللغوية، اختبارات الكفاية اللغوية، العربية لغة ثانية.

Abstract:

This study aims to explore the extent to which language policies that require achieving a score in language proficiency tests affect the improvement of practices related to these tests, the impact of such policies and tests on encouraging non-native speakers to learn Arabic, and to develop their language skills, as well as their relationship with improving the inputs and outputs of universities from its learners, and on the learners' interaction with the language community, and on preserving the linguistic identity of the community. The study employed a qualitative methodology and relied on interviews as a tool for data collection. Eight specialists in applied linguistics and teaching Arabic as a second language participated in the study. The results indicated that the majority of participants see the importance of having clear language policies that require obtaining a proficiency score for those who want to gain admission to the university, citizenship, or a work visa. They believe that such a condition significantly contributes to improving educational inputs and the interaction of non-native speakers with the Saudi community, in addition to preserving the identity and culture of the community. Finally, the study concluded with a set of themes and recommendations for specialists and workers in related entities.

Keywords:

language policy, language proficiency tests, Arabic as a second language.

لمراسلة الباحث: د. فهد بن صالح العليان، (البريد الجامعي: faha.alolayan@qu.edu.sa).

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مقدمة

يزداد الاهتمام يومًا بعد يوم بالكثير من القضايا المتعلقة بالعملية التعليمية، ومن ذلك زيادة الاهتمام بأدوات القياس بأنواعها. حيث أصبح لقياس مخرجات التعلم ومهارات المتعلمين، أهمية كبرى في مستويات متعددة، مما ساهم في تركيز جهود المختصين على تطوير تلك الأساليب (Kvasova & Kavytska, 2014). وفي ميدان تعليم اللغة الثانية، استعملت الاختبارات في البداية؛ لقياس جودة التعليم والتعلم (Yin, 2008)، لكنها مع الوقت، أصبحت تحظى باهتمام متزايد لتطوير مهارات المختصين في آليات بنائها بناء سليمًا، وقياس صدقها وثباتها، واستثمار نتائجها في تحسين طرق التدريس، وبناء المواد التعليمية، فضلًا عن الاستفادة من نتائجها على نطاق أوسع، كتطوير أنظمة المؤسسات التعليمية (Fulcher, 2012; Vogt & Tsagari, 2014). حيث لم تعد الاختبارات تؤثر فقط على محيط ضيق كالفصول التعليمية، بل أصبحت العديد من الدول تحرص على تحليل نتائج اختبارات اللغة للاستفادة منها في تطوير سياسة التعليم (Plake & Impara, 1996)، وكذلك السياسات اللغوية للدول (Schildt et al., 2024; Shohamy, 2008).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن نتائج الاختبارات أصبحت مؤشرًا يقود إلى تطوير أنظمة التعليم (Kunnan, 2009; Shohamy, 2001)، وأنها تؤثر على بعض قرارات السياسة اللغوية التي تتمثل في أنظمة الهجرة، وأحقية الحصول على أوراق الجنسية في بعض الدول، والحصول على قبولٍ للدراسة في الجامعات، وكذلك الحصول على عقد عمل أو وظيفة؛ حرصًا من تلك الدول على هُويتها، ودعمًا لثقافتها. حيث يعني هذا أن تعلم بعض اللغات أصبح مرتبطًا في أحيان كثيرة بالحصول على تعليم أفضل (Curdt-Christiansen, 2009)، وتنويع الفرص الاقتصادية، والمنافسة في سوق العمل، والمساهمة في زيادة إنتاجية العمال (Lane, 2010). وعليه، أصبحت بعض الدول حريصة على مثل هذا النوع من الاشتراطات، للتعبير عن أهمية لغتها، وارتباطها بهويتها الثقافية، ومحاولة منها لاندماج القادمين إليها مع ثقافة البلد (Giles, 1977; Phinney, Romero, Nava, & Huang, 2001).

كما أن اشتراط بعض الدول على القادمين إليها أن يتعلموا لغتها -في حال أرادوا الحصول على بعض المكتسبات- يعكس مدى حرص تلك الدول على ثقافتها، وأن تلك الدول تدفع دفعًا غيرَ مباشر إلى أن يعتقد القادمون إليها بأن لغتها مهمة، وأنه يفترض عليهم تعلمها من أجل الحصول على تلك المكتسبات (Shohamy, 2008). وبالرغم من أن اختبارات اللغة والسياسات اللغوية تؤثر وتتأثر ببعضها، إلا أن بعض الدراسات ذهبت إلى أن الاختبارات أكثر تأثيرا في الواقع من السياسات اللغوية المكتوبة. فبناء على نتائج بعض الاختبارات، وما تحتويه من معايير للمستويات المستهدفة من اللغة الهدف، وانعكاسات غير مباشرة للّهجة المستعملة في تلك الاختبارات، وما تركز عليه من محتوى لغوي، فإن ذلك يقود متعلمي اللغة إلى التركيز على ما تستهدفه تلك الاختبارات من مهارات ومستويات لغوية (Shohamy, 2008; Menken, 2005)، مما يؤدي إلى انتشار تعليم تلك اللغات وتعلمها، وإلى ازدياد الاهتمام ببعض المستويات أو اللهجات من تلك اللغات. بالإضافة إلى ذلك، فإن معايير الكفاية اللغوية المرتبطة بالاختبارات المعيارية (مثل: الإطار الأوربي المشترك للغات) أصبحت هي الموجه الأساس لكثير من البرامج اللغوية، وبناء السلاسل التعليمية، وبرامج تدريب المعلمين (Cheng et al., 2008; Fulcher, 2004; Hatipoğlu, 2016; Jiménez et al., 2017). وبناء عليه، فإن الاختبارات لا تلعب دورًا في تمثيل السياسات اللغوية فحسب، بل تلعب دورًا في إيدولوجيات اللغة، والاعتقادات حولها، وفرض تعلمها على بعض الفئات (Schildt et al., 2024; Shohamy, 2013; Spolsky, 2004). هذا بالإضافة إلى الجوانب الاستثمارية، والمردود المادي العالي لمثل هذا النوع من الاختبارات (الدغيري، ٢٠١٩؛ المحمود، ٢٠١٨).

وقد ارتبطت الاختبارات بالسياسات اللغوية، كما ترتبط السياسات اللغوية بهُوية المجتمعات وثقافتها ونظرتها لتلك الاختبارات. حيث تناولت بعض الدراسات الأسباب التي تدفع بعض الدول لصياغة سياسات لغوية، ترتبط باختبارات اللغة. ففي حين أن هناك من يشير إلى أن اشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية قبل الحصول على الجنسية أمر مهم؛ للحفاظ على هوية المجتمع، ولغته (Schildt et al., 2024)، فإن هناك من أشار إلى أن اختبارات الكفاية اللغوية تقيس قدرات المتقدمين

للحصول على الجنسية في التفاعل مع مجتمع اللغة الذي سيعيشون فيه (De Jong et al., 2009; Schildt et al., 2024; Shohamy, 2013). كما أن هناك من أشار إلى قوة تأثير الاختبارات على سياسات الدول والمجتمعات، وأن العديد من المجتمعات، تنظر إلى الاختبارات كأداة لقياس مدى تحقق المُختَبَر من المهارات المطلوبة، ومدى انطباق معايير الجودة عليه (Shohamy, 2001). كما أن الاختبارات في سياق التعليم، والحصول على قبولٍ للدراسة الجامعية، تدفع الراغبين بالحصول على قبول لتطوير مهاراتهم اللغوية باللغة الهدف، مما يعزز تمكنهم من المخرجات التعليمية المستهدفة (McNamara & Shohamy, 2008; Shohamy, 2013).

في المقابل، هناك من يتحدث حول بعض الآثار الجانبية (السلبية) لهذا الارتباط بين السياسات اللغوية والاختبارات. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن اشتراط الحصول على درجة محددة في اختبارات الكفاية اللغوية لا يؤثر على حصول بعض المهاجرين على الجنسية، وحقوق المواطنة في بعض الدول فحسب، بل قد يصل الأمر إلى تأثر استفادة بعض المهاجرين أو اللاجئين من الخدمات الصحية والتعليمية، أو حتى اضطرارهم إلى مغادرة بعض الدول وهجرتهم عن تلك الدول التي لم يستطيعوا الحصول على جنسيتها أو على إقامة فيها بسبب مثل هذا الشرط (Bonotti & Willoughby, 2022; McNamara & Shohamy, 2008; Schildt et al., 2024). بل إن بعض الدراسات، أشارت إلى أن بعض الدول تستخدم مثل هذه الاختبارات، ضمن مجموعة شروط أخرى؛ لكبح أعداد المهاجرين وتقليلها قدر الإمكان (De Jong et al., 2009)، وحُجة لرفض تقديم بعض الخدمات لمن لا يريده بعض المتنفذين في بعض الدول أو بعض الجهات (McLeod, 2023). كما أن بعض القوانين قد تحرم بعض المدارس أو القطاعات التعليمية من الحصول على الدعم المالي عند حصول طلابها على درجات متدنية في بعض الاختبارات اللغوية (Shohamy, 2008; Menken, 2005; Menken, 2008). كذلك، فإن اشتراط الحصول على درجة محددة في اختبار الكفاية اللغوية للحصول على قبول للدراسة الجامعية، قد يحرم بعض الطلبة من الدراسة في جامعات أو برامج متميزة، أو قد يحرم بعض الجامعات من بعض المتميزين أو المبدعين عند عدم تحقيقهم لذلك الشرط (Deygers & Malone, 2019; McNamara & Shohamy, 2008; Schildt et al., 2024).

ومن أبرز مظاهر تمثيل الاختبارات للسياسات اللغوية هي أنظمة القبول في بعض الجامعات العالمية. حيث تشترط العديدُ من جامعات العالم على الطلاب الدوليين الحصولَ على درجةٍ في اختبارات الكفاية اللغوية بلغة البلد، وهي اللغة التي تستخدم للتدريس في الجامعات. ومن أبرز الأمثلة على تطبيق هذا الشرط هي الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وأستراليا، والمملكة المتحدة. حيث تشترط العديد من الجامعات في تلك الدول على الطلاب الدوليين الحصول على درجة متقدمة في اختباري (TOEFL) و(IELTS) وغيرها من اختبارات الكفاية اللغوية باللغة الإنجليزية من أجل الحصول على قبول للدراسة فيها. حيث تستهدف تلك الجامعات دفع الراغبين بالحصول على قبولٍ لتطوير مهاراتهم اللغوية باللغة الهدف، مما يعزز تمكنهم من المخرجات التعليمية المستهدفة عند الالتحاق بالمرحلة الجامعية (Deygers & Malone, 2019; McNamara & Shohamy, 2008; Schildt et al., 2024; Shohamy, 2013).

كما تعكس أنظمة الهجرة والجنسية واللجوء بعض السياسات اللغوية المتعلقة باختبارات اللغة. فمع وصول عدد المهاجرين في العالم خلال العقود الخمسة الماضية إلى أكثر من (٢٧٠) مليون (International Organization for Migration, 2020)، تشترط بعض الدول الحصول على درجة محددة في اختبارات الكفاية اللغوية للحصول على جنسيتها (Bonotti & Willoughby, 2022; McNamara & Shohamy, 2008; Schildt et al., 2024). حيث بدأت بتطبيقه السويد قبل أكثر من (٣٠) عامًا، ثم انتشر تطبيقه في دول العالم (Shohamy & McNamara, 2009). فقد أشار تقرير نشره المجلسُ الأوروبي إلى أن (٣٣) دولة في أوروبا، تشترط على المهاجرين الحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية (Council of Europe and ALTE, 2020). كما أن العديد من الدول خارج أوروبا، كالولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وأستراليا، تشترط الشيء ذاته للحصول على جنسيتها، وبعضها يطلبه حتى من اللاجئين (McLeod, 2023).

وبالنظر إلى واقع اختبارات الكفاية باللغة العربية للناطقين بغيرها، وبالرغم مما تشهده العربية من اهتمام متزايد نحو تعلمها لغة ثانية (Wahba et al., 2006)، إلا أن اختبارات الكفاية اللغوية بالعربية لا تزال قليلة نوعًا ما، ويعتري الموجود منها ضعف

في العديد من الجوانب (Winke & Aquil, 2006). وبالرغم من قلة توفر هذا النوع من الاختبارات، فإنها لم تحظ باعتماد واضح لدى الجهات القائمة على السياسات اللغوية في بعض الدول العربية، وخصوصًا في السعودية. حيث لا توجد جهات تشترط درجة محددة في اختبار كفاية لغوية محددة. وبالرغم من إشارة بعض السياسات اللغوية في السعودية إلى إثبات إجادة اللغة العربية للحصول على الجنسية (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٥)، إلا أن تلك السياسات لا تشير إلى اختبار بعينه، أو درجة محددة، أو مستوى لغوي معين. كما لا تشترط الجامعات السعودية على الطلبة الدوليين الحصول على درجة محددة في اختبارات الكفاية باللغة العربية قبل الحصول على قبول للدراسة فيها. حيث تشير شروط الحصول على منحة في بعض تلك الجامعات إلى أن القبول سيكون على برنامج دبلوم تعليم اللغة العربية، وليس على أحد برامج الجامعات (جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، ٢٠٢٤)، مما قد يتسبب في فرض دراسة اللغة -ولو لفترة قصيرة- حتى على من يجيدها. بل إن إحدى الجامعات التي أشارت إلى الحصول على درجة في اختبار اللغة العربية لم تشر إلى اسم الاختبار، أو نوعه، ولم تحدد الدرجة المطلوبة (جامعة المجمعة، ٢٠٢٤). أما بالنسبة لشروط الحصول على عقد عمل، فليست هناك إشارة إلى أي اشتراطات أو سياسات تتعلق بمستوى الكفاية اللغوية باللغة العربية، تطبَّق على الراغبين في العمل في السعودية سواء في نظام العمل (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٤)، أو في لائحة عمال الخدمة المنزلية، ومن في حكمهم (وزارة العمل، ٢٠٢٤)، كما لم تشر مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة إلى ما يتعلق بإلزام العمالة بإثبات مستوياتهم باللغة العربية (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٥). وهذا قد يكون بسبب عدم وجود اختبارات تثق فيها تلك الجامعات، أو لعدم وجود سياسات لغوية، تدعم حضور هذا النوع من الاختبارات. وبناء على ما تناولناه أعلاه، تتلخص مشكلة الدراسة في التالي.

مشكلة الدراسة

بناء على ما سبقت الإشارة إليه من ازدياد الاهتمام باختبارات اللغة، ولحاجة ميدان تعليم اللغة الثانية إلى مزيد من البحث حول قضايا الاختبارات والتقويم (Grabe & Kaplan, 2014)، ولما تشهده اللغة العربية من اهتمام متزايد نحو تعلمها لغة ثانية، وعدم وجود سياسات لغوية تتعلق باشتراط الحصول على درجة محددة في اختبارات الكفاية اللغوية باللغة العربية للحصول على قبول في الجامعات السعودية، أو الجنسية، أو تأشيرة العمل، تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود دراسات سابقة – على حد علم الباحث – تتناول مرئيات المختصين نحو أهمية وجود مثل هذه السياسات اللغوية في سبيل تحسين المدخلات التعليمية من الطلاب الدوليين في الجامعات المحلية، وكذلك في المحافظة على الهوية اللغوية، ونشر ثقافة المجتمع.

أهداف الدراسة وأسئلتها

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة رأي المختصين حول طبيعة العلاقة بين السياسات اللغوية، واختبارات اللغة. حيث حاولت الدارسة التعرف على مدى تأثير السياسات اللغوية التي تشترط الحصول على درجة في اختبارات كفاية اللغة العربية للناطقين بغيرها في تحسين مستوى الممارسات المتعلقة بتلك الاختبارات، وتأثير وجود مثل تلك السياسات والاختبارات في دفع غير الناطقين بالعربية على تعلمها، وعلاقته بتحسين مدخلات الجامعات ومخرجاتها من متعلميها، وعلى تفاعلهم مع مجتمع اللغة، وعلى المحافظة على الهوية اللغوية للمجتمع. حيث يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين السياسات اللغوية واختبارات اللغة، وتأثيرهما على واقع تعليم العربية لغة ثانية وتعلمها. وقد اعتمدت الدراسة الحالية على سؤال رئيس، وهو:

- **ما مدى أهمية وجود سياسات لغوية داعمة لاختبارات الكفاية باللغة العربية؟**

ويتفرع من هذا السؤال، سؤالان فرعيان، وهما:

- ما مدى أهمية وجود سياسات داعمة لاختبارات الكفاية باللغة العربية، لتحسين مستوى المدخلات والمخرجات في الجامعات من وجهة نظر المختصين؟
- ما مدى أهمية وجود سياسات داعمة لاختبارات الكفاية باللغة العربية، للحفاظ على الهُوية اللغوية من وجهة نظر المختصين؟

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الكيفي عن طريق تطبيق الطريقة المسحية. حيث اعتمدت الدراسة على المقابلات شبه المقيدة لجمع البيانات؛ وذلك للحصول على نتائج أكثر عمقًا، وفهم أكثر تفصيلًا لمشكلة الدراسة (Creswell, 2014; Heigham, & Croker, 2009)، ولأن الدراسة لا تستهدف تعميم النتائج، وإنما تستهدف فهمًا أعمق حول العلاقة بين اختبارات اللغة والسياسات اللغوية، وما إذا كان للسياسات اللغوية التي تنص الحصول على درجة في اختبارات اللغة علاقةٌ بالمحافظة على الهُوية اللغوية، وعلى تحسين مخرجات التعلم (Dworkin, 2012).

عينة الدراسة

طُبقت الدراسة على مجموعة من المختصين العاملين في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في الجامعات السعودية. حيث تُقدِّم تلك المعاهد برامج لإعداد متعلمي العربية من غير الناطقين بها في المهارات اللغوية الأربع (استماع، محادثة، قراءة، كتابة)؛ لأغراض أكاديمية، ولكي يلتحقوا بعد إكمال تلك البرامج بالجامعة، وتستمر الدراسة في تلك البرامج عادة لمدة عامين. حيث اشتملت العينة على مجموعة من عمداء ووكلاء معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في الجامعات السعودية. الجدول التالي يوضح بيانات المشاركين (جدول رقم١):

جدول رقم (١): بيانات المشاركين في الدراسة

رمز المشارك	التخصص	الدرجة العلمية	المنصب	سنوات الخبرة
الأول	اللغويات التطبيقية	أ.مشارك	عميد حالي لأحد المعاهد	١٩ سنة
الثاني	اللغويات التطبيقية	أ.مشارك	عميد حالي لأحد المعاهد	١٥ سنة
الثالث	اللغويات التطبيقية	أ.مشارك	وكيل سابق لأحد المعاهد	٢٦ سنة
الرابع	اللغويات التطبيقية	أستاذ	وكيل سابق لأحد المعاهد	٢٧ سنة
الخامس	اللغويات التطبيقية	أ.مشارك	وكيل حالي لأحد المعاهد	١٤ سنة
السادس	اللغويات التطبيقية	أستاذ	عميد سابق لأحد المعاهد	٣١ سنة
السابع	اللغويات التطبيقية	أ.مشارك	عميد سابق لأحد المعاهد	٢١ سنة

وجاء التركيز على العمداء والوكلاء؛ رغبة من الباحث في التركيز على المسؤولين القريبين من تطبيق اللوائح والأنظمة المتعلقة بمتعلمي العربية لغة ثانية، ولاختصاصهم في اللغويات التطبيقية والتي تُعَدُّ مظلة لمجموعة من العلوم والتي من أبرزها التخطيط والسياسات اللغوية. وقد شارك في الدراسة أربعة عمداء، وثلاثة وكلاء حاليين وسابقين. وكان الباحث ينوي زيادة العينة متى ما رأى أن إضافة المزيد من المشاركين سيضيف مزيدًا من التفاصيل المهمة للإجابة على تساؤلات الدراسة، غير أنه اكتفى بالعينة المشار إليها؛ نظرًا لاعتقاده بأن الإجابات التي حصل عليها، تؤدي الغرض من أهداف الدراسة.

أداة الدراسة

بناء على أهداف الدراسة الحالية، قام الباحث بإعداد أداة الدراسة وهي المقابلات شبه المقيدة، وهي تلك المقابلات التي تعتمد على دليل إرشادي للمقابلة، يتضمن أسئلة توجه المقابلة توجيهًا عامًّا، ولكنها في نفس الوقت تتيح للمشارك التوسع في

إجاباته، والتفصيل فيها بما يساعد الحصول على معلومات إضافية قد تثري الدراسة (الشويرخ، ١٤٤٥). وقد بني دليل المقابلة بالاستفادة من بعض الدراسات السابقة في بناء الأسئلة وصياغتها الرئيسة والتابعة؛ مما يعطي دليل المقابلات المزيد من المصداقية (Mackey & Gass, 2011). حيث تمثلت مصادر دليل المقابلات في نتائج الدراسات السابقة التي تتناول العلاقة بين السياسات اللغوية واختبارات اللغة، وكذلك الدراسات التي أشارت إلى علاقة تلك السياسات بالهُوية الثقافية، وبتحسين مخرجات التعلم (Bonot-ti & Willoughby, 2022; De Jong et al., 2009; Deygers & Malone, 2019; McNamara & Shohamy, 2008; Menken, 2005; Spolsky, 2004; ; Shohamy, 2013; Schildt et al., 2024). حيث قام الباحث بصياغة أسئلة المقابلات (انظر الملاحق)، ثم أجرى مقابلة قصيرة استطلاعية مع أحد المشاركين (ليس من السبعة الذي أجرى معهم المقابلات الفعلية)؛ للتأكد من سير المقابلة سيْرًا سلسًا، واستفاد من تلك المقابلة في إضافة بعض الأسئلة إلى دليل المقابلة.

بعد ذلك، قام الباحث بصياغة دليل المقابلات صياغة نهائية، متبعًا الدليل المقترح في (Creswell) (2014, p. 194). حيث وضع الباحث في بداية الدليل عبارة ترحيبية بالمشاركين، وبعض الأسئلة الشخصية (التخصص، الدرجة العلمية، المنصب الحالي/ السابق، عدد سنوات الخبرة في مجال اللغويات التطبيقية وتعليم العربية لغة ثانية). ثم وضع بعد ذلك سؤالًا عامًّا حول رأي المشاركين بواقع اختبارات الكفاية باللغة العربية، ثم أتبع ذلك ببقية الأسئلة الموضحة في دليل المقابلة (مع إمكانية قيام الباحث بطرح بعض الأسئلة التابعة عندما تكون إجابة بعض المشاركين مختصرة جدًّا؛ لكي يتيح للمشارك أن يجيب إجابة مفصلة، مما يساعد على توفير إجابات ثرية، تمكن الباحث من إجابة أسئلة الدراسة). كما ختم الباحث الدليل بعبارة شكر للمشاركين على وقتهم الذي خصصوه للإجابة على أسئلة المقابلة.

تحكيم الأداة

للتأكد من مناسبة دليل المقابلات بعد الترجمة، وصياغة بعض العبارات المأخوذة من نتائج الدراسات السابقة، وإضافة بعض الأسئلة، قام الباحث بإرسال دليل المقابلات إلى أحد المختصين في علم اللغة التطبيقي، وتعليم اللغة العربية لغة ثانية (أستاذ مشارك). حيث تضمنت نتائج التحكيم بعض المقترحات في تعديل الصياغة اللغوية لبعض الأسئلة، وقام الباحث بتلك التعديلات لمناسبتها.

تطبيق الدراسة

فيما يتعلق بآلية إجراء المقابلات مع المشاركين في الدراسة، فقد تواصل الباحث مع المشاركين، والذين كان له تواصل سابق معهم جميعًا في مناسبات مختلفة جمعت الباحث مع المشاركين بحكم التخصص. حيث أجرى اتصالًا بكل مشارك على حدة، وشرح لهم أهداف الدراسة، ورغبته في إجراء مقابلات معهم عن طريق الاجتماعات الفردية مع كل مشارك عبر برنامج (Zoom). وفي بداية كل مقابلة، شكر الباحث المشاركين، لموافقتهم على المشاركة في الدراسة، وكرَّر عليهم أن المشاركة فيها اختيارية، ووضح لهم بأنه سيقوم بتسجيل المقابلات؛ ليتمكن من الاستماع إليها، والعودة إلى تفاصيلها، كلما دعت الحاجة إلى ذلك أثناء مراحل كتابة نتائج الدراسة، مع التأكيد لهم بأن التسجيلات لن يستمع إليها إلا الباحث، ولن تستعمل لأية أغراض أخرى، غير أهداف هذه الدراسة.

منهجية التحليل

بعد اكتمال إجراء المقابلات مع المشاركين، قام الباحث باستنساخ المقابلات (تحويلها من مسموعة إلى نصوص مكتوبة). حيث استمع الباحث لكل مقابلة مرتين (المرة الأولى بغرض كتابة المقابلات، والمرة الثانية بغرض التأكد من عدم فوات أية تفاصيل من تلك المقابلات). كما قام الباحث بتغيير أسماء المشاركين في الدراسة؛ رغبة في إبقاء هوية المشاركين فيها مجهولة. حيث استبدل أسماء المشاركين بأرقام، وفقًا لترتيبهم في إجراء المقابلات، والذي كان عشوائيا، وبدون ترتيب مقصود، حيث كان وقت إجراء المقابلات

بحسب تجاوب كل مشارك. بعد ذلك، قام الباحث بقراءة المقابلات، وترميزها؛ للتعرف على ما تحتوي عليه تلك المقابلات من تفاصيل مشتركة أو بارزة، متبعًا طريقة ترميز البيانات الكيفية التي أشار إليها (1990) (Tesch)، و(Creswell 2014). ويعتبر الترميز الخطوة الأولى في تحليل البيانات الكيفية، وذلك عن طريق وضع عناوين، أو رموز لكل مجموعة من الكلمات أو العبارات التي تشير إلى نتيجة تتعلق بأهداف البحث (Charmaz, 2006). حيث قرأ الباحث البيانات بتمعن، ووضع عناوين جانبية لبعض الجُمل والعبارات ذات العلاقة بأهداف الدراسة، ثم وضع قائمة بتلك العناوين، ثم استبدل العناوين برموز مختصرة، ثم جمع الرموز المتشابهة أو التي تشترك في إيصال فكرة واحدة، وخرج بعد ذلك بقائمة من التصنيفات ذات العلاقة بالسياسات اللغوية المتعلقة باختبارات اللغة، وكذلك علاقة تلك السياسات بالهُوية الثقافية، ومخرجات التعلم. وقد استعان الباحث في وضع العناوين والرموز بنتائج الدراسات السابقة، وما أشارت إليه من علاقة بين السياسات اللغوية والاختبارات (Tesch, 1990; Creswell, 2014; Heigham, & Croker, 2009). في المقابل، حرص الباحث بألا تؤثر عليه تلك النتائج في عملية الترميز، وكان على استعداد لاستحداث رموز جديدة في حال وجد في إجابات المشاركين في الدراسة أي بيانات لا تدخل ضمن ما توصلت إليه الدراسات السابقة. أخيرًا، قام الباحث بعرض النتائج بعد ترميزها على أحد المختصين (على درجة أستاذ)؛ للتأكد من مصداقية عملية التحليل، ومدى احتمالية اختلاف الرموز عن تلك التي خرج بها الباحث. حيث قام المحكم باتباع طريقة الترميز التي اعتمد عليها الباحث، وخرج بنفس النتيجة، مما يؤكد صحة الرموز والتصنيفات التي انتهى إليها البحث (Mackey & Gass, 2011).

النتائج والمناقشة

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة رأي المختصين حول طبيعة العلاقة بين السياسات اللغوية، واختبارات اللغة. حيث حاولت الدراسة التعرف على مدى تأثير السياسات اللغوية التي تشترط الحصول على درجة في اختبارات تحسين مستوى الممارسات المتعلقة باختبارات الكفاية اللغوية، وتأثير وجود مثل تلك السياسات والاختبارات في دفع غير الناطقين بالعربية على تعلمها، وعلاقته بتحسين مدخلات

الجامعـات ومخرجاتها مـن متعلميها، وعلـى تفاعلهـم مـع مجتمـع اللغـة، وعلـى المحافظـة علـى الهُويـة اللغويـة للمجتمـع. وقـد تضمَّـن دليـل المقابلـة بعـض الأسـئلة التحضيريـة، مثـل: «كيـف تـرى واقـع اختبـارات الكفايـة باللغـة العربيـة للناطقـين بغيرهـا؟». و«هـل تـرى أن الجهـود الحاليـة الـتي قامـت بهـا بعـض الجامعـات والجهـات لإيجـاد اختبـارات لغويـة تكفـي عـن اختبـار موحـد معتمـد مـن قبـل الجهـات التشـريعية؟». حيـث أشـار جميـع المشـاركين إلى ضعـف الاختبـارات الموجـودة حاليًّـا، وأنهـا جميعهـا عبـارة عـن جهـود مشـتتة، إمـا قامـت بجهـود فرديـة، أو بجهـود بعـض الجامعـات الـتي لـم تكـن لديهـا أهـداف لتطبيـق الاختبـارات علـى نطـاق واسـع، وإنمـا كانـت بغـرض توفـير مقيـاس خـاص بهـا، لتصنيـف مسـتويات المتعلمـين، وتسـكينهم في المسـتويات المناسـبة لهـم في معهـد اللغـة، ومـن هـذا، **قـول المشـارك الأول:**

والله صراحـة واقـع ضعيـف. مقارنـة بالاختبـارات اللـي الآن معروفـة مثـل التوفـل والآيلتس والاختبـارات المشـابهة. ضعيفـة جـدا مـن ناحيـة نتائجهـا. مثـلا.. لا نـرى لهـا فعاليـة كبـيرة حقيقـة في تحديـد مسـتويات الطـلاب بشـكل دقيـق، أأأأممـم مثـلا إعطـاء الطالـب مسـتواه الحقيقـي في اللغـة.. يعـني ضعيفـة جـدا. فيـه محـاولات كثـيرة ومتعـددة ومـن جهـات مختلفـة.. طبعـا في العالـم العـربي كلـه، وليـس فقـط في السـعودية. لكـن صراحـة مـا أشـوفه أنهـا وصلـت إلى النضـج الـكافي لكـي تطبـق علـى أنهـا اختبـارات معياريـة يعـني..

كما أكد المشارك الرابع هذا المعنى، بقوله:

الواقـع الحـالي لاختبـار الكفايـة اللغويـة يعـني.. أسـتطيع أن أقـول أنـه لا يوجـد عمـل تسـتطيع أن تقـول عنـه أنـه عمـل منظـم لقيـاس مثـل هـذه الاختبـارات في اللغـة العربيـة، وإنمـا هـي اجتهـادات فرديـة قـد تقـوم بهـا مؤسسـات مثـل بعـض الجامعـات وتجريهـا لأغـراض بحثيـة أو لتجربتهـا فـترة معينـة، لكـن لا يعتـد بهـا، ولا تعتـبر مرجـع أو عـن طريـق اختبـارات فرديـة قامـت بهـا بعـض المؤسسـات المختلفـة.

وهـذه الاختبـارات الموجـودة حاليًّـا ليسـت مناسـبة -مـن وجهـة نظـر المشـاركين- لأن تسـتعمل علـى نطـاق واسـع محليًّـا وعالميًّـا علـى أسـاس أنهـا اختبـارات كفايـة لغويـة

معيارية؛ فهي مبنية غالبًا على مناهج الجهات التي قامت ببنائها، وهذا أحد أوجه الخلل الكبيرة فيها. وفي هذا يقول المشارك الثاني عند سؤاله عن مدى كفاية الاختبارات الموجودة حاليًا عن اختبار معياري موحد:

طبعا لا تكفي؛ لأنه حقيقة بعض هذه الاختبارات واحدة من إشكالياتها أنها تقوم على المناهج التعليمية الموجودة في الجامعات، وأضرب بذلك مثال، في جامعة (اسم الجامعة)، لما وضعوا اختبار كفاية، وضعوه على المنتج أو المخرج العلمي الموجود عندهم، فكأنه مقياس لأثر تدريس هذا المقرر، أو هذه المقررات على طلابهم. لكن حقيقة الجهود مبعثرة وتحتاج إلى وجود خبرات تعمل هذا الاختبار الموحد الذي لا يقوم على خصوصية المناهج، وإنما يكون بمعايير دقيقة تخدم هذه الأهداف حتى يخرج اختبار يمكن الاستفادة من نتائجه للجميع، بغض النظر عن المنهج والمادة العلمية الموجودة في كل جامعة.

وأكد المشارك الخامس هذا المعنى، بقوله:

لا.. كلمة تقوم بها.. لا تقوم ولا تكفي، ولكنها قد تسد بعض الفراغ. يعني أظنهم يطبقون بيت الشعر القائل:

إذا لم يكن إلا الأسنة مركبا فما حيلة المضطر إلى ركوبها

فما عندهم أدوات احترافية لتصنيف الطلاب، وتقييمهم، إلا هذه الاختبارات المعدة للتصنيف. بل حتى اختبارات الكفاية التي تحاول بعض الجهات عملها.. قد ما تكون مثالية، وبعضها يتضمن أسئلة كأنها اختبارات نحو وصرف، ونحن نعرف أن اختبارات الكفاية اللغوية ليست اختبارات نحو وصرف، ولكن هذي نظرتهم. فبالتالي.. الذي يطبقون الاختبارات استعملوا الأدوات التي بين أيديهم ولم يجدوا ما هو أفضل حتى الآن.

كما كانت إجابات بقية المشاركين تدور حول نفس المعنى، وتؤكد الحاجة الكبيرة إلى إيجاد اختبار كفاية باللغة العربية، يكون مبنيًّا على معايير علمية دقيقة، ويكون مناسبًا لتطبيقه محليًّا وعالميًّا؛ لسد الفجوة الموجودة في هذا المجال. وبعد استعراض هذه الإجابات على الأسئلة العامة، الأسطر التالية تلقي الضوء على ما يتعلق بإجابات أسئلة الدراسة.

إجابة السؤال الأول: ما مدى أهمية وجود سياسات داعمة لاختبارات الكفاية باللغة العربية، لتحسين مستوى المدخلات والمخرجات في الجامعات من وجهة نظر المختصين؟

حاول السؤال الأول من هذه الدراسة التعرف على مدى إسهام وجود اختبار معياري لقياس مهارات الكفاية باللغة العربية، وسياسات لغوية تشترط الحصول على درجة محددة فيه، في تحسين مهارات متعلميها، ودفع الراغبين بتعلمها نحو مستويات أفضل، وكذلك انعكاس ذلك التطور على أدائهم في المرحلة الجامعية. حيث تضمَّن دليل المقابلة عدة أسئلة للخروج بإجابات من المشاركين، تساعد على الإجابة على هذا السؤال، مثل: «ما رأيك بشكل عام باشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية للحصول على قبول في الجامعة؟»، و«ما مدى إسهام ذلك في دفع الراغبين بالحصول على قبول في الجامعات السعودية على تطوير مهاراتهم اللغوية؟». وقد جاءت إجابات المشاركين فيما يخص هذه النقطة متسقة اتساقًا كبيرًا، وتشير إلى اتفاقهم مع فكرة وجود شرط الحصول على درجة في اختبار الكفاية باللغة العربية لمن يريد الحصول على قبول جامعي من الطلاب الدوليين. وقد كان السبب الذي تكرر لدى الغالبية منهم، هو أن الطلاب الذين يدرسون في معاهد تعليم اللغة العربية في الجامعات السعودية، لا يقدمون أفضل ما لديهم غالبًا في تعلم اللغة العربية؛ لأن القبول في الجامعة يُعَدُّ مضمونًا بالنسبة لهم بعد انتهائهم من مستويات المعهد، وأن الكثير من أولئك الطلاب ينتقل من مستوى لغوي إلى آخر في المعهد، حتى لو كان يعاني ضعفًا في مهاراته اللغوية. حيث يرى المشاركون أن وجود مثل هذا الاختبار، يضمن العدالة، وعدم تفاوت مستويات المتعلمين عند التحاقهم ببرامج الجامعة. وفي هذا، **يقول المشارك السادس:**

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

نعم.. نعم.. مناسب جدا، ومعيار مهم. يعني عندنا مثلا مشكلة في جامعة (اسم الجامعة) مثلا.. بغض النظر عن التزكية، لكن بناء على الاختصاص. فجامعتنا بالرغم من أنها عريقة جدا في مجال تعليم العربية للناطقين بغيرها، ولها تجربة طويلة في ذلك، لكن إلى الآن تجد التفاوت الكبير ما بين الطلاب.. ولا فيه معيار للقبول. يعني مثلا أنت متخرج مثلا من مدارس إسلامية.. خلاص تدخل الكلية. أما إذا أنت متخرج من مدارس غيرها لا، بغض النظر إنه فعلا مستواه يؤهله لدخول الكلية أو لا. فبالتي عندهم معايير غير لغوية

كما أكد مشارك آخر (المشارك الثاني) أن مثل هذا الشرط سيحظى بالقبول، وأنه لن يؤثر بالتأكيد على مدى الإقبال على الدراسة في المملكة؛ نظرًا لأن السعودية جاذبة، ومرغوبة للكثيرين. حيث قال:

أعتقد أنه في المملكة عندنا المنح، فلدينا خيارات كثيرة. يأتوك الطلاب هنا.. فالمملكة جهة جاذبة جدا للطلبة وفيها تنافس. فالاختبار هذا فعلا يعتبر وسيلة مهمة جدا لاختيار الطلاب، ووضعهم في مستويات مناسبة لهم حتى يدخلوا الجامعة وهم في مستوى أفضل.

في المقابل، أشار المشارك الرابع إلى نقطة مهمة في هذا السياق. حيث أشار إلى ضرورة ألا يكون الشرط هو الطريق الوحيد لدخول الجامعة، وإنما يفترض توفير أكثر من خيار للمتعلمين؛ لكيلا نخسر بعض المتميزين أو المبدعين، حيث قال:

أأأ. بالنسبة للجامعات العالمية.. فعندهم طريقتان للقبول. القبول المشروط باجتياز دورة اللغة، أو الحصول على درجة في الاختبارات المعروفة (توفل وآيلتس). ولذلك، على حسب رغبة الجامعات السعودية.. إن كانت ترغب بالحصول على طلاب جاهزين للدخول مباشرة إلى الجامعة فهنا يمكن أن يكون الشرط ضروري.. أما إن كانت الجامعات تعطي قبولا مشروطا باجتياز دورة اللغة، فهنا لا نريد أن نوصد الباب في وجه الطلاب، وقد يكون منهم متميزون بسبب أننا نريد أن نطبق مثل هذا الشرط.. والذي قد نتوقع أنه مفيد، ويكون ضارا. فأنا أرى أن يكون هناك نوعان من القبول، وممكن تكون الأولوية لمن يحصل على قبول غير مشروط أو نهائي.

أمـا بالنسـبة لمـدى إسـهام اشـتراط الحصـول علـى درجـة في اختبـار لغـوي معيـاري في تطويـر المهـارات اللغويـة لـدى الطـلاب. فقـد أشـار المشـارك الأول إلى هـذا المعـنى، بقولـه:

لا شـك... أعتقـد فعـلا، بل حتى ما يكون يعـني القضيـة مضمونة وأن الطالب يشـعر أنه ما دام عنـده منحة يدخل مباشـرة دون تقييم.. حتى لـو اضطر أنـه يأخذ دورات خاصة قبـل الاختبـار. خاصـة أن الاختبـار سـيكون معيـاري ومبـني علـى أسـس قويـة. بالتـالي هنـاك نقـاط معينـة سـيحرص الطـلاب علـى مراعاتهـا إذا أرادوا أن يدخلـوا الاختبـار، حتى يعطـي للاختبـار أهمية وأنـه هنـاك جديـة في الجامعـات في قبـول الطـلاب، وليـس كما سـبق أي طالـب يدخل الجامعـة بسـهولة.

ويؤكد المشارك السادس هذا المعنى، بقوله:

نعـم أكيـد، وسـيكون المتعلـم حريـص. يعـني علـى سـبيل المثـال: الطالـب يعـرف أنـه إذا تخـرج مـن المعهـد أو البرنامـج أنـه سـيقبل في الجامعـة، وهـذا قـد يسـبب الفتـور أو عـدم الاهتمـام؛ لأنـه يعـرف أنـه سـيقبل علـى أي حـال.. أمـا إن عـرف أنـه مطلـوب منـه أن يحصـل علـى درجـة محـددة، فسـيجتهد ويشـارك ويحـرص علـى تطويـر مهاراتـه، لكـن بشـرط أن يكـون عارفـا بأنـه سـيدخل اختبـار مـن هـذا النـوع، لكـي يدفعـه هـذا الـشيء للاجتهـاد مـن البدايـة.

كمـا أن أغلـب المشـاركين، أشـاروا إلى أن وجـود مثـل هـذا الشـرط، وحـرْص المتعلمـين علـى الحصـول علـى درجـة في مثـل هـذه الاختبـارات، يسـاهم في تطـور مهاراتهـم اللغويـة، وسـينعكس علـى تمكـن متعلـمي العربيـة مـن مخرجـات التعلـم تمكنًـا أفضـل عنـد التحاقهـم بالبرامـج الجامعيـة. حيـث قـال المشـارك الثـاني:

بالتأكيـد أنـه سيسـاهم في هـذا الاتجـاه؛ لأنـه في نهايـة المطـاف الطالـب سـيتطور.. حـتى أذكـر لمـا كنـا نعمـل الاختبـارات العالميـة مثـل الآيلتـس والتوفـل.. بالتأكيـد أن هـذا لا يعطـي مهـارة أو كفايـة حقيقـة باللغـة بالمعـنى المطلـق، ولكـن علـى الأقـل سـينعكس علـى المهـارات اللغويـة...

وأضاف:

لاحقا سينعكس على مهارات الطلاب في الجامعة بلا شك، بخلاف الشخص الذي جاء في أي جامعة لديها اختبار لم يكن مبنيا بشكل علمي، ولا نعرف كيف حصل على درجة عالية فيه، وعندما يدخل الجامعة نكتشف أنه يعاني من ضعف كبير في مهاراته اللغوية وسيتأثر تحصيله العلمي نتيجة لذلك.

كما أشار المشارك الثالث إلى أن المحاضرات في الجامعة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التواصل والمهارات اللغوية بين الأستاذ وطلابه، وأن ضعف المهارات اللغوية لدى متعلم اللغة الثانية، سيكون عائقًا في طريق تمكنه من مخرجات التعلم المستهدفة في المرحلة الجامعية، حيث قال:

بلا شك.. فالجامعات تعتمد على اللغة والتواصل بين الأستاذ وطلابه، فإذا أتقن الطالب مهارات اللغة أو طورها بشكل كبير، فسيسهم هذا في الاندماج الأكاديمي، والحصول على درجات عالية في الجامعة لأن اللغة مرتبط بشكل كبير بالعملية التعلمية، والاختبار أيضا يحفزهم على إتقان اللغة.

وبشكل عام، توضح إجابات المشاركين أهمية اشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية لمن يرغب بالحصول على قبول للدراسة في الجامعات السعودية، لضمان جودة المدخلات التعليمية في الجامعات السعودية، وتحسين مستوى المخرجات فيما بعد، وهو ما يؤكد ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة من أهمية هذا النوع من الاختبارات في ميدان تعليم اللغة الثانية؛ لقياس جودة التعليم والتعلم (Yin, 2008)، وأن العديد من المجتمعات، تنظر إلى الاختبارات، كأداة لقياس مدى تحقق المُختَبَر من المهارات المطلوبة، ومدى انطباق المعايير (Shohamy, 2001). في المقابل، وكما أشار بعض المشاركين، قد يكون من المهم ألا يتسبب اشتراط الحصول على درجة محددة في اختبار الكفاية اللغوية للحصول على قبول للدراسة الجامعية في حرمان بعض الطلبة المتميزين، مما قد يؤثر لاحقًا على مدخلات الجامعات، وإنما قد تكون هناك حلول إضافية في حال عدم حصول بعض المتميزين على تلك الدرجة كاشتراط إكمال برنامج

الإعـداد اللغـوي في المعهـد قبـل الالتحـاق بالجامعـة (Deygers & Malone, 2019; McNamara & Shohamy, 2008; Schildt et al., 2024).

إجابة السـؤال الثـاني: ما مدى أهمية وجود سياسـات داعمة لاختبـارات الكفاية باللغة العربيـة للحفـاظ على الهويـة اللغويـة من وجهـة نظر المختصين؟

حـاول السـؤال الثـاني مـن هـذه الدراسـة التعـرف علـى مـدى إسـهام وجـود اختبـار معيـاري لقيـاس مهـارات الكفايـة باللغـة العربيـة، وسياسـات لغويـة تشـترط الحصـول علـى درجـة محـددة فيـه، في الحفـاظ علـى الهُويـة اللغويـة للمجتمـع، وفي تفاعـل الناطقـين بغـير العربيـة مـع المجتمـع السـعودي. حيـث تضمَّـن دليـل المقابلـة عـدة أسـئلة للخـروج بإجابـات مـن المشـاركين تسـاعد علـى الإجابة علـى هـذا السـؤال، وهـي: «مـا رأيـك بشـكل عـام باشـتراط الحصـول علـى درجـة في اختبـار الكفايـة اللغويـة للحصـول علـى الجنسـية السـعودية؟»، و«مـا مـدى مناسـبة اشـتراط الحصـول علـى درجـة في اختبـار الكفايـة اللغويـة للمهاجريـن، أو اللاجئـين بسـبب بعـض الظـروف السياسـية قبـل اسـتفادتهم مـن الخدمـات العامـة (كالصحـة، وغيرهـا)؟»، و«مـا رأيـك بشـكل عـام باشـتراط الحصـول علـى درجـة في اختبـار الكفايـة اللغويـة للحصـول علـى تأشـيرة عمـل في السـعودية، خصوصـا في الوظائـف الـتي فيهـا العـرض أكـثر مـن الطلـب بالنسـبة للعمالـة؟ ومـا مـدى إسـهام ذلـك في المحافظـة علـى هويـة المجتمـع، ولغتـه؟» و«مـا مـدى إسـهامه في تفاعـل الناطقـين بغـير العربيـة مـع المجتمـع السـعودي؟ وإلى أي مـدى تـرى أن هـذا يسـاعد علـى التأكـد مـن زيـادة إنتـاجية العامـل، وقدرتـه علـى التفاهـم مع أهـل اللغـة؟». وقـد جـاءت إجابـات المشـاركين فيمـا يخـص إجابـة هـذا السـؤال متسـقة اتسـاقًا كبـيرًا، وتشـير إلى اتفاقهـم مـع فكـرة وجـود شـرط الحصـول علـى درجـة في اختبـار الكفايـة باللغـة العربيـة لمـن يريـد الحصـول علـى الجنسـية السـعودية، أو للحصـول علـى تأشـيرة عمـل، مـع وجـود بعـض الإجابـات الـتي أشـارت إلى أهميـة الأخـذ ببعـض الاعتبـارات، والـتي سنشـير إليهـا في موضعهـا. فبالنسـبة لاشـتراط الحصـول علـى درجـة في الاختبـار قبـل الحصـول علـى الجنسـية السـعودية، أشـار المشـاركون إلى أنهـم يـرون أهميتـه، وأن هـذه ممارسـة عالميـة تدفـع الراغـب في الحصـول علـى الجنسـية إلى تعلـم اللغـة، وفي هـذا قـال المشـارك الثـاني:

حقيقة هذا يطبق في دول العالم.. الأمر عندهم يجعل الراغب في الحصول على الجنسية يسعى لهذا الأمر. لكن مع اختلاف الأنظمة عندنا، ويبدو أن الجنسية عندنا ليست بالسهولة أن تنمح. لكن لو وضعت الدولة معايير من هذا النوع.. فباعتقادي أن هذا سيدفع الراغب في الحصول على الجنسية بأن يهتم أكثر لتعلم لغة أهل البلد.

وأكد المشارك الخامس هذا المعنى بقوله:

أأأأ.. والله أنا أظن لو أتيح الأمر، فشيء أساسي أن يشترط على المتقدم أنه يحصل على درجة في مثل ها الاختبار؛ لأن اللغة جزء من الهوية، وأعتقد أن من يريد أن يحمل الجنسية فلا بد أن يكون لديه درجة تثبت قدرته على التواصل بلغة هذا البلد.. فالحد الأدنى من الثقافة لن يتمكن منه إلا باللغة.

في المقابل، أشار المشارك الرابع إلى نقطة مهمة، وهي ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار القيمة أو الميزة التي يحملها من سيحصل على الجنسية. حيث إن هناك بعض المختصين في مجالات نادرة ممن لم تسنح لهم الفرصة لتعلم اللغة العربية، في حين أن لحصولهم على الجنسية مردود إيجابي على البلد، وفي هذه الحالة يفترض أن تكون هناك استثناءات من مثل الشرط. حيث قال:

من ناحية كلغوي وكحريص على القومية العربية وعلى الهوية اللغوية أقول نعم، لكني أتلمس أن بعض الحاصلين على الجنسية يكونون متميزين.. هذا خبير في الذرة، وهذا خبير في الطائرات بدون طيار، فأخشى أن يكون اشتراط مثل ذلك قد يحرمنا من مثل هؤلاء المتميزين. إن حصل أن نطبق مثل هذا الشرط بدون أن نخسر المتميزين، فلا بأس، أما إن كان لا تمنح الجنسية إلا لمن يجيد اللغة العربية مهما كان متميزا، فأخشى أن مثل هذا الشرط قد يكون سلبيا أكثر من كونه إيجابيا.

أما بالنسبة لاشتراط الحصول على درجة في تلك الاختبارات قبل الحصول على بعض المنافع بالنسبة للمهاجرين واللاجئين، فقد مالت أغلب الإجابات إلى مناسبة ذلك بالنسبة للمهاجرين، وعدم مناسبته للاجئين؛ نظرًا للاعتبارات الإنسانية فيما

يتعلق باللجوء، مع الإشارة إلى إمكانية الاشتراط على اللاجئين بالانخراط في برامج تعليم اللغة العربية تعليمًا تدريجيًّا، ودون أن يؤثر ذلك على احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. وفي هذا يقول المشارك السادس:

بالنسبة لهذا الشرط عند الهجرة لغرض الاستقرار. فنعم، لكن اللجوء مسألة إنسانية في الغالب يعني لن تكون مسألة اشتراط اللغة فيها مسألة فاعلة؛ لأنه في الغالب إذا كان لاجئ من بلده، فبالتأكيد السعودية لن تشترط عليه، ولن تضع عليه عائق اللغة بسبب طبيعة اللجوء. لكن لو قلنا الهجرة لغرض الاستثمار، أو السكنى الدائمة في المملكة أو الحصول على الجنسية السعودية، فلا شك أنه سيكون مسألة مهمة في هذا المجال.

في حين أشار المشارك الرابع إلى أن اشتراط الحصول على درجة في اختبار اللغة العربية على اللاجئين أنسب من اشتراطه على المتقدم للجنسية أو المهاجر الذي لديه مزايا يحتاج إليها البلد. فاللاجئ سيحرص؛ بحكم حاجته، على استكمال جميع الاشتراطات ليحصل على حق اللجوء، وفي هذا يقول:

في مثل هذه الحالة.. المتعلم المحتاج لك.. فاللاجئ هو المحتاج لك، ويحتاج إلى الخدمات التي تقدمها إليه، ولذلك ممكن أن تطبق عليه بعض الشروط لكي يكون عضو فاعل في المجتمع، وينطبق على جزء ممن ذكرتهم في الجزء الخاص بالجنسية. لكن إن كنت أنت المحتاج إلى الشخص فلا أرى أن تشترط عليه..

وأكد المشارك الثاني هذه النظرة، وأن بعض الدول تمارسه، وأنه حق مشروع لضمان انخراط اللاجئ مع مؤسسات البلد، فقال:

طبعا لا شك.. وهذا تفعله كما أظن الجمهورية التركية الآن... من يريد أن يزاول المهنة، أو يدرس في المدارس التركية، أو من يعمل رخصة تجارية في تركيا، فيجب عليه أن يحصل على اللغة التركية من اللاجئين السوريين وغيرهم. في المقابل هذا من الواجب أن يكون في اللغة العربية، بل فكرة أن يكون مهاجر أو لاجئ دون معرفته بلغة أهل البلد، فهذا سيسبب مشكلة كبيرة في التركيبة السكانية إذا لم يجد التواصل باللغة.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وتتشابه هذه النتائج مع ما أشارت إليه مجموعة من الدراسات السابقة. حيث أشار أغلب المشاركين إلى مناسبة اشتراط الحصول على درجة محددة في اختبارات الكفاية اللغوية قبل الحصول على الجنسية، وحقوق المواطنة، ولكن يفترض ألا يؤثر ذلك على استفادة بعض المهاجرين أو اللاجئين من الخدمات الصحية والتعليمية؛ لارتباط ذلك بجوانب إنسانية (Bonotti & Willoughby, 2022; McNamara & Shohamy, 2008; Schildt et al., 2024). ومع ذلك، أشار بعض المشاركين إلى إمكانية تطبيقه حتى على اللاجئين، ولكن بشرط ألا يؤثر على حصولهم على الخدمات الأساسية، وأن يكون لديهم الوقت الكافي لتطوير مهاراتهم اللغوية، أو الالتحاق ببعض الدورات قبل أن تطبق عليهم مثل هذه الشروط، وهو ما أشارت إليه أحد الدارسات السابقة (McLeod, 2023).

أما فيما يتعلق باشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية للحصول على تأشيرة عمل في السعودية، فأشار أغلب المشاركين أيضًا إلى مناسبة هذا الشرط، بل وضرورة وجوده، لعدة أسباب. حيث أشار بعضهم إلى أن هذه ممارسة عالمية، وأن عدم وجود هذا الشرط، ساهم في خلق فجوة بين الكثير من الفئات العاملة في السعودية من غير الناطقين بالعربية، وبين المجتمع السعودي. بالإضافة إلى أن عدم معرفة الملايين ممن يعمل في السعودية باللغة العربية، تسبب في انتشار اللغة الهجين، واضطرار السعودي للتعامل مع الأجنبي إما بالإنجليزية أو بتلك اللغة الهجين، في حين كان من المفترض العكس. حيث أشار المشارك الثاني إلى ذلك، بقوله:

جميل.. بالنسبة للعمالة المنزلية، ومن يمارس كثير من المهن في السعودية.. بوجهة نظري أنه يجب أن يكون عنده الحد الأدنى من التواصل اللغوي قبل القدوم للعمل في السعودية..

وأكد المشارك هذا المعنى بقوله:

والله أتمنى.. أذكر في بريطانيا كان أحد الزملاء يعمل، واشترطوا عليه درجة في اختبار الآيلتس العام، وليس الأكاديمي.. قال واله لازم تأتي بها قبل تلتحق بعمل.

في المقابـل، أشـار المشـارك الرابـع إلى ضـرورة عـدم تأثـير ذلـك علـى اسـتقدام بعـض المتميزيـن في بعـض المهـن، والتخصصـات النـادرة؛ لكيـلا يكـون ذلـك عائقـا أمـام عجلـة التنميـة الـتي تسـير سـريعا في البلـد، وحينهـا يمكـن أن ينظـر إلى مثـل هـذا الشـرط علـى أسـاس المفاضلـة بـين المتقدمـين للحصـول علـى فرصـة عمـل في السـعودية، وليـس علـى أسـاس أن يكـون شـرط يمنـع مـن لا يحققـه مـن الحصـول علـى العمـل. حيـث قـال:

أأأأأ.. هنـا إجابتـان أنـا أفضـل أن كل مـن يـأتي إلى العالـم العـربي أن يكـون يجيـد اللغـة العربيـة، بـل أفضـل أن تنتشـر هـذه اللغـة وينتشـر تعلمهـا في خـارج العالـم العـربي. لكـن إذا كان الاشـتراط سـيكون عائقـا أمـام التنميـة في البلـدان الـتي تحتـاج إلى سـرعة في الإعمـار في حـال منـع مـن قـدوم بعـض المتميزيـن.. لذلـك لا أرى أن يكـون شـرطا، ولكـن أن يكـون للمفاضلـة فـلا بـأس.

أمـا بالنسـبة لمـا يتعلـق بأثـر وجـود مثـل هـذه السياسـة اللغويـة علـى الهُويـة اللغويـة للمجتمـع، فقـد أشـار أغلـب المشـاركين إلى أن لذلـك تأثـيرًا كبـيرًا علـى حالـة اللغـة في المجتمـع، وأن وجـود مثـل هـذه السياسـات يقلـل مـن التأثـير السـلبي للعمالـة علـى لغـة التواصـل، وإلى الأثـر الإيجـابي في حـال تطبيـق مثـل هـذه السياسـات علـى تفاعـل العامـل الأجنـبي مـع مجتمـع اللغـة. فيمـا يتعلـق بالتأثـير السـلبي للعمالـة الأجنبيـة علـى اللغـة العربيـة، أشـار المشـارك السـابع إلى ذلـك، بقولـه:

لا شـك.. ويقلـل أيضـا مـن السـلبيات الأخـرى.. يعـني تعـرف اللـي هـو.. الرطانـة ولغـة العمالـة المكسـرة.. هـذي كلهـا بسـبب عـدم إتقـان اللغـة.. فـإذا كان الـذي سـيأتي إلى المملكـة علـى درجـة معينـة مـن القـدرات في التواصـل اللغـوي، فـلا شـك أنـه سيسـاهم في الحفـاظ علـى هويـة البلـد اللغويـة.. لأنـه سيسـهم في تقليـل سـلبيات العجمـة؛ لأن كثـير مـن العمالـة غـير قـادر أصـلا علـى التواصـل باللغـة العربيـة فيخطـئ، فيضطـر إلى التواصـل بلغـة مكسـرة. حـتى أصبحـت اللغـة المكسـرة لغـة متداولـة، فـلا شـك أن اشـتراط مثـل هـذا الشـيء يسـاهم في المحافظـة مثـل مـا تفضلـت علـى الهويـة اللغويـة للبلـد.

وهذا ما أكده المشارك الخامس، بقوله:

إذا أردنا للآخر بالدخول إلى البلد، فربما يؤثر.. لكن التأثير قد يكون سلبي أو إيجابي.. وهذا له سابقة قديما في بداية العصر الإسلامي، فقد تأثرت اللغة العربية بالأعاجم.. أما في العصر الحالي فربما قد يتكرر التأثير، ولذلك نحتاج إلى أن نحميها قدر الإمكان.

بل إن أثر ذلك قد يمتد إلى أبناء اللغة ممن يقوم على تربيتهم بعض الخادمات، حيث قال المشارك الثاني:

لا يوجد عندنا مثل هذا الشرط صراحة.. والسبب الذي يجعلها مشكلة هو أنها تتسبب في إيجاد بعض الثغرات في المجتمع المحلي هو وجود بعض العمالة مثل السائقين والخدم ومن يعمل في الكثير من المهن دون أن يكون لديهم الحد الأدنى من اللغة، ولذلك نلاحظ وجود الازدواجية في بعض أبنائنا الذين يتربون مع هذه العمالة.. نجد أن أصبح فاقد للغة الأم، ومتأثر بلغة تواصله مع الخادمة وغيرها.

حيث تؤكد هذه الإجابات، ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة من أهمية لوجود هذا النوع من السياسات اللغوية لمن يرغب في الحصول على عقد عمل أو وظيفة. حيث أشارت بعض الدراسات إلى حرص بعض الدول على تطبيق مثل هذه الاشتراطات تعبيرًا لعنايتها بهُويتها، ودعمًا لثقافتها (Kunnan, 2009)، وأن وجود مثل هذه السياسات اللغوية يُعَدُّ مؤشرًا قويًّا على ارتباط بعض المجتمعات بلغتها، وهُويتها الثقافية (Giles, 1977; Phinney, Romero, Nava, & Huang, 2001).

كما أشار مجموعة من المشاركين إلى أن وجود مثل هذه السياسات اللغوية، يساهم في تحسين مستوى تفاعل الناطقين بغير العربية مع المجتمع السعودي، وزيادة تعرفهم على الثقافة السعودية. إلى هذا المعنى، أشار المشارك الأول، بقوله:

لا شك أن ثقافة البلد وعاؤها الأساسي وأداتها الأساسية هي اللغة.. فإذا لم تكن عنده هذه اللغة، سيكون تعلمه لهذه الثقافة سطحي إلى أبعد الحدود، ولن يتعمق

فيها. فبالتالي، ربما يجلس سنوات يعمل في المملكة ويرجع بدون تعلم أي شيء، اللهم إلا قشور من الثقافة السعودية.. فهذا يساعد في حل إشكالية في أن الكثير ممن يأتون إلى المملكة ويعتمدون في التواصل مع السعوديين إما باللغة الإنقليزية أو اللغة المكسرة.. لا يتعلمون اللغة العربية ولا الثقافة السعودية، وإن تعلموا شيئا فسيكون شيء سطحي جدا بسبب حاجز اللغة.

بل إن هذا التفاعل، سيساهم في تشجيع العامل، وزيادة إنتاجيته، مما يعود بالنفع على المجتمع. حيث إن قدرة العامل على التواصل مع مجتمع اللغة تواصلًا أفضل، يقلل الكثير من الحواجز النفسية والاجتماعية، ويؤثر إيجابا على جودة ما يقوم به العامل. ففي هذا المعنى، قال المشارك الخامس:

بالنسبة لإنتاجيته.. فقد يؤثر هذا الأمر على إحساسه بالداخل، ولا يشعر أنه منفتح على هذا المجتمع، بل سيشعر أنه منغلق على نفسه.. مثلا الذي يتحدث الأردو أو الإنقليزية.. سيجد نفسه مضطر للانغلاق في مجتمعه الخاص، وبالتالي هذه لن تكون بيئة صحية للإنتاجية أو محفزة له على الإنتاج. ولكي ينتج العامل.. لا بد أن يكون الإنسان قادر على التفاعل مع المجتمع. بل حتى على مستوى العاملين في المجال الصحي.. عدم قدرة المرض أو الطبيب على التواصل باللغة العربية قد يؤثر على قدرة المريض على إيصال صوته لهم بالشكل الصحيح.. بل أحيانا يتعارض مع خصوصية المريض.

وقريب من هذا المعنى، قال المشارك السادس:

أنت الآن لو تدخل محل على باكستاني، وتتكلم معه بالأردو، تشعر أنه بيرتاح لك أكثر، وبيراعيك ويساعدك؟ لذلك إذا جاء وهو يعرف شيء من اللغة العربية، فهذا بيخلي التواصل أفضل، وكذلك الخدمة المقدمة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج، تتفق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات من أن اختبارات الكفاية اللغوية، تساهم في تشجيع الراغبين الحصول على عمل في تطوير

مهاراتهم اللغوية، مما ينعكس إيجابًا على تفاعلهم مع مجتمع اللغة الذي سيعيشون فيه، وعلى إنتاجيتهم (De Jong et al., 2009; Schildt et al., 2024; Shohamy, 2013).

وللإجابة على السؤال الرئيس للدراسة، وهو: **ما مدى أهمية وجود سياسات لغوية داعمة لاختبارات الكفاية باللغة العربية؟**، فقد أثار السؤال المطروح: «هل ترى أن هناك إشكالية في عدم وجود اختبار مناسب؟ أم في عدم وجود سياسة لغوية تشترط الحصول على درجة في اختبار كفاية لغوية محدد؟» العديد من الإجابات التي تدعم فكرة الحاجة إلى وجود سياسات لغوية داعمة لاختبارات الكفاية اللغوية بنوعيها (الأكاديمي والعام)، وأن وجود سياسات لغوية في هذا الشأن، سيساهم في تطوير الممارسات في مجال اختبارات اللغة، وأنه هو الأساس. حيث قال المشارك الثاني:

فحقيقة وجود سياسة لغوية في السعودية تطالب بالحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية للحصول على المنافع المتنوعة، فهذا في رأيي سيكون له أثر كبير. فالأصل هو وجود سياسة لغوية، والاختبار يعتبر ركن أساسي فيها.

وأكد هذا المعنى المشارك السابع، بقوله:

أنا أظن أنه إذا كان فيه إلزام.. أو نظام واضح في هذا الموضوع، فالاختبار يأتي.. فيه عندنا خبرات ومختصون، وبناء اختبار ليس بالأمر الصعب إذا كان في الأنظمة السياسية اللغوية ما يدعمه. فإذا اشترط.. كل شيء سيأتي معه.

في حين أشار المشارك الرابع إلى أن الخلل في الجانبين، فقال:

أنا أرى الخلل في الجانبين كليهما.. وليس في أحدهما. ففي جانب لا يوجد اختبار كفاية معتمد ومقنن.. أما بالنسبة للسياسات اللغوية، فنعم يفترض أن تكون هناك عناية كبيرة في هذا الجانب، وأن تشترط اللغة القومية (العربية) على القادمين إلى العالم العربي.

كما أشار بعض المشاركين إلى أن دور السياسة اللغوية الذي يُلزم متعلم اللغة بالحصول على درجة في الاختبار، يُعَدُّ أمرًا جوهريًّا، لدعم حضور الاختبارات، ودعم مسيرة تطورها، وانتشارها عالميًّا. حيث أشار المشارك الأول إلى هذا المعنى، بقوله:

الاختبـار هـذا فعـلا يعتـبر وسـيلة مهمـة جـدا لاختيـار الطـلاب، ووضعهـم في مسـتويات مناسـبة لهـم حـتى يدخلـوا الجامعـة وهـم في مسـتوى أفضـل. فالنقطـة الأساسـية أنـه الإلـزام مهـم. إذا تُـرك لـكل جهـة الاختيـار في الموضـوع فمـا راح تكـون هنـاك أعـداد كبـيرة تتقـدم لمثـل هـذا الاختبـار.

كما أشار المشارك السابع إلى نفس المعنى، بقوله:

بيئـة المملكـة جاذبـة للكثـير مـن الفئـات الـتي ترغـب بالقـدوم إليهـا، فبالتـالي تسـتطيع أن تدخـل هـذه العوامـل كعوامـل محفـزة للأشـخاص علـى تعلـم المهـارات الأساسـية في اللغـة.

وهـذا يؤكـد مـا أشـارت إليـه بعـض الدراسـات مـن أنـه يمكـن أن يسـاهم هـذا النـوع مـن الاختبـارات في خلـق جـو مـن التنافسـية بـين الفئـة المسـتهدفة، والـذي سـيعود بالنفـع في نشـر اللغـة وثقافتهـا (Lane, 2010)، وزيـادة الإقبـال علـى تعلمهـا (Shohamy, 2008; Menken, 2005). وبهـذا، يمكـن القـول إن العلاقـة بـين السياسـات اللغويـة، واختبـارات الكفايـة اللغويـة، علاقـة تكامليـة، ويؤثـر كل واحـد منهمـا في الآخـر. حيـث تدفـع السياسـات اللغويـة الواضحـة الـتي تُلـزم بعـض الفئـات بالحصـول علـى درجـة محـددة في مثـل هـذا النـوع مـن الاختبـارات إلى الإقبـال عليهـا، والاسـتعداد لهـا، ممـا يعـود بالنفـع علـى المختبريـن أنفسـهم، وعلـى مسـتوياتهم اللغويـة، ويسـاعد في نشـر لغـة المجتمـع وثقافتـه، الـذي يحـدد مثـل هـذا النـوع مـن الاشـتراطات. إضافـة إلى ذلـك، توفـر نتـائج الاختبـارات معلومـات قيمـة، ومدخـلات جوهريـة، تدعـم صياغـة السياسـات، سـواء كانـت سياسـات التعليـم (Plake & Impara, 1996)، أو السياسات اللغوية (Schildt et al., 2024; Shohamy, 2008).

الخاتمة والتوصيات

تناولـت الدراسـة الحاليـة آراء المختصـين حـول طبيعـة العلاقـة بـين السياسـات اللغويـة، واختبـارات اللغـة، وحاولـت التعـرف علـى مـدى تأثـير السياسـات اللغويـة الـتي تشـترط الحصـول علـى درجـة في اختبـارات الكفايـة اللغويـة علـى تحسـين مسـتوى الممارسـات المتعلقـة بتلـك الاختبـارات، وتأثـير وجـود مثـل تلـك السياسـات والاختبـارات علـى دفـع

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

غير الناطقين بالعربية على تعلمها، وتطوير مهاراتهم اللغوية، وعلاقة ذلك بتحسين مدخلات الجامعات ومخرجاتها من متعلميها، وعلى تفاعل المتعلمين مع مجتمع اللغة، وعلى المحافظة على الهُوية اللغوية للمجتمع. حيث تمثلت أبرز نتائج الدراسة في أن اختبارات اللغة العربية للناطقين بغيرها الموجودة حاليًّا ليست كافية من وجهة نظر المشاركين لأن تستعمل لقياس الكفايات اللغوية، وأن تقوم مقام الاختبارات اللغوية المعيارية محليًّا وعالميًّا، وأنها تُعَدُّ اختبارات تصنيف مستوى، وليست اختبارات لقياس الكفاية اللغوية التي يمكن تطبيقها على مدى واسع. وعليه، فإن الحاجة كبيرة إلى إيجاد اختبار كفاية باللغة العربية، يكون مبنيًّا على معايير علمية دقيقة، ومناسبًا لتطبيقه محليًّا وعالميًّا، لسد الفجوة الموجودة في هذا المجال، بالإضافة إلى وجود سياسات لغوية تدعم حضور هذا النوع من الاختبارات، وتلزم به بعض الفئات. وبناء على ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، هنا مجموعة من التوصيات:

- توصي الدراسة الحالية أن تقوم الجهات ذات العلاقة في وزارة التعليم، وفي الجامعات السعودية بدراسة إمكانية اشتراط الحصول على درجةٍ في اختبار الكفاية باللغة العربية لمن يريد الحصول على قبول جامعي من الطلاب الدوليين للدراسة في الجامعات السعودية؛ لما أشارت إليه النتائج من أن ذلك يساهم في ضمان جدية المتعلمين، وتقديمهم لأفضل ما لديهم؛ للحصول على الدرجة التي تمكنهم من الدراسة في الجامعة، مما ينعكس إيجابًا على تطوير مهاراتهم اللغوية، ولاحقًا يساعدهم في تحقيق المخرجات التعليمية في المرحلة الجامعية، وهو ما يعني تحسين مستوى مدخلات الجامعات السعودية ومخرجاتها من أولئك الطلبة.

- أن تقوم الجهات ذات العلاقة بمنح الجنسية، والإقامة، وحق اللجوء بالنظر في إمكانية اشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية باللغة العربية لمن يريد الحصول على تلك المزايا؛ نظرًا لما توصلت إليه النتائج من تأييد من قبل المختصين لتطبيق مثل هذا الشرط، مع ضرورة مراعاة بعض الاستثناءات مع بعض المتقدمين للجنسية من أصحاب التخصصات النادرة، والمتميزين في

بعـض المجـالات الـتي قـد ينـاسـب اسـتثناء أصحابهـا مـن مثـل هـذا الشـرط؛ لمـا فيـه مصلحـة تعـود علـى البلـد بالنفـع، بالإضافـة إلى مراعـاة الجوانـب الإنسـانيـة فيمـا يتعلـق باللاجئـين.

- أن تقـوم الجهـات ذات العلاقـة بمنـح تأشـيرات العمـل بالنظـر في إمكانيـة اشـتراط الحصـول علـى درجـة في اختبـار الكفايـة اللغويـة للحصـول علـى تأشـيرة عمـل في السـعودية؛ نظـرًا لكونهـا ممارسـة عالميـة، وأن عـدم وجـود هـذا الشـرط، سـاهم في خلـق فجـوة بـين الكثـير مـن الفئـات العاملـة في السـعودية مـن غـير الناطقـين بالعربيـة، وبـين المجتمـع السـعودي. بالإضافـة إلى أن عـدم معرفـة الملايـين ممـن يعمـل في السـعودية باللغـة العربيـة، تسـببت بانتشـار اللغـة الهجـين، واضطـرار السـعودي للتعامـل مـع الأجنـبي إمـا بالإنجليزيـة أو بتلـك اللغـة الهجـين، في حـين كان مـن المفـترض العكـس. بالإضافـة إلى أن وجـود مثـل هـذه السياسـات اللغويـة، يسـاهم في تحسـين مسـتوى تفاعـل الناطقـين بغـير العربيـة مـع المجتمـع السـعودي، وزيـادة تعرفهـم علـى الثقافـة السـعودية، ممـا ينعكـس إيجابًـا علـى تفاعلهـم مـع مجتمـع اللغـة الـذي سيعيشـون فيـه، وعلـى إنتاجيتهـم.

- أخـيرًا، أظهـرت نتـائج الدراسـة الحاجـة الملحـة إلى وجـود سياسـات لغويـة داعمـة لاختبـارات الكفايـة اللغويـة بنوعيهـا (الأكاديـمي والعـام)، وأن وجـود سياسـات لغويـة في هـذا الشـأن، سيسـاهم في تطوير الممارسـات في مجـال اختبـارات اللغـة، وأن وجـود السياسـة اللغويـة الـتي تُلـزم متعلـم اللغـة بالحصـول علـى درجـة في الاختبـار، يُعَـدُّ أمـرًا جوهريًّـا لدعـم حضـور الاختبـارات، ودعـم مسـيرة تطورهـا، وانتشـارها عالميًّـا. حيـث تدفـع السياسـات اللغويـة الـتي تشـترط مثـل هـذا الشـرط، وتلـزم بعـض الفئـات بالحصـول علـى درجـة محـددة في مثـل هـذا النـوع مـن الاختبـارات إلى الإقبـال عليهـا، والاسـتعداد لهـا، ممـا يعـود بالنفـع علـى المختبريـن أنفسـهم، وعلـى مسـتوياتهم اللغويـة، ويسـاعد في نشـر لغـة المجتمـع وثقافتـه، الـذي يحـدد مثـل هـذا النـوع مـن الاشـتراطات.

- أخيرًا، تظل هذه الدراسة، كغيرها من الدراسات، محدودة النتائج، ولا يمكن تعميم نتائج على جميع المختصين. كما أن هذه الدراسة لم تلق الضوء على مرئيات الجهات ذات العلاقة بصياغة السياسات اللغوية، أو الجهات المسؤولة عن منح الجنسية، وتأشيرات العمل. وعليه، توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات في هذا الموضوع، والتعرف على مرئيات تلك الجهات، وأسباب عدم وجود مثل هذه الاشتراطات، والذي قد يساعد إلى الوصول إلى رؤيةٍ تساعد في سد هذه الثغرة، وتحسين الممارسات الحالية، لدعم حضور اللغة العربية على جميع الأصعدة.

المراجع العربية

الدغيري، إبراهيم. (٢٠١٩). الآثار المتوقعة لمشروع مقترح لنظام وطني للغة العربية في السعودية. اللغة لا تحمي ذاتها: مدخل نظري وتطبيقي للحماية القانونية للغات. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ١٨٣-١٩٧.

الشويرخ، صالح. (١٤٤٥). منهجيات البحث العلمي في اللسانيات التطبيقية، الرياض: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

المحمود، محمود. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي الاقتصادي: رؤية نحو العربية. مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، https://doi.org/10.31436/jlls.v9i2.663.53-79

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. (Aprli 12 ،2024). معايير القبول في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للمنح الداخلية. https://www.pnu.edu.sa/ar/Pages/Scholarships.aspx

جامعة المجمعة. (Aprli 12 ،2024). شروط القبول لطلاب المنح الخارجية.
https://m.mu.edu.sa/ar/deanships/deanship-of-admission-and-registration/6935

مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. (٢٠١٥). مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (Aprli 12 ،2024). نظام العمل.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/98992b28-d032-4257-bda0-d80bf052c-2cc? lawId=08381293-6388-48e2-8ad2-a9a700f2aa94

وزارة العمل. (Aprli 12 ،2024). لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم.
https://www.hrsd.gov.sa/knowledge-centre/decisions-and-regulations/ regulation-and-procedures/2501202425

المراجع الأجنبية

Bonotti, M., & Willoughby, L. (2022). Citizenship, language tests, and political participation. *Nations and Nationalism,* 28(2), 449-464.

Charmaz, K. (2006). Constructing grounded theory: *A practical guide through qualitative analysis.* sage.

Cheng, L., Rogers, W. T., & Wang, X. (2008). Assessment purposes and procedures in ESL/EFL classrooms. *Assessment & Evaluation in Higher Education,* 33(1), 9-32.

Council of Europe and ALTE (2020). Linguistic integration of adult migrants: Requirements and learning opportunities. https://www.coe.int/en/web/education/-/-linguistic-integration-of-adult-migrants-requirements-and-learningopportunities-council-of-europe-and-alte-report

Creswell, J. W. (2014). Research Design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches. Los angeles: *University of Nebraska-Lincoln.*

Curdt-Christiansen, X. L. (2009). Invisible and visible language planning: Ideological factors in the family language policy of Chinese immigrant families in Quebec. *Language policy,* 8(4), 351-375.

De Jong, J. H., Lennig, M., Kerkhoff, A., & Poelmans, P. (2009). Development of a test of spoken Dutch for prospective immigrants. *Language Assessment Quarterly,* 6(1), 41-60.

Deygers, B., & Malone, M. E. (2019). Language assessment literacy in university admission policies, or the dialogue that isn't. *Language Testing,* 36(3), 347-368.

Dworkin, S. L. (2012). Sample size policy for qualitative studies using in-depth interviews.

Fulcher, G. (2004). Deluded by artifices? The common European framework and harmonization. *Language Assessment Quarterly: An International Journal,* 1(4), 253-266.

Hatipoğlu, Ç. (2016). The impact of the university entrance exam on EFL education in Turkey: Pre-service English language teachers' perspective. *Procedia-Social and Behavioral Sciences,* 232(1), 136-144.

Heigham, J., & Croker, R. (Eds.). (2009). *Qualitative research in applied linguistics: A practical introduction.* Springer.

Giles, H. (1977). Towards a theory of language in ethnic group relations. *Language, ethnicity and intergroup relations.*

Grabe, W., & Kaplan, R. B. (2014). Theory and practice of writing: *An applied linguistic perspective.* Routledge.

International Organization for Migration (IOM). (2020). World Migration Report 2020. https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2020

Jiménez, M., Rodríguez, C., & Rey Paba, L. (2017). Standardized test results: An opportunity for English program improvement. *How,* 24(2), 121-140.

Kunnan, A. J. (2009). Politics and legislation in citizenship testing in the United States. *Annual Review of Applied Linguistics,* 29, 37-48.

Kvasova, O., & Kavytska, T. (2014). The assessment competence of university foreign language teachers: A Ukrainian perspective. *Language Learning in Higher Education,* 4(1), 159-177.

Lane, P. (2010). We did what we thought was best for our children: A nexus analysis of language shift in a Kvan community. International Journal of Social Language, 202, 63–78.

Mackey, A., & Gass, S. M. (Eds.). (2011). *Research methods in second language acquisition: A practical guide* (Vol. 7). John Wiley & Sons.

McLeod, M. (2023). English-language proficiency requirements for migration to Canada, Australia, the United Kingdom, and the United States, and the implications for language testing research. *Canadian Journal of Applied Linguistics,* 26(1), 1-27.

McNamara, T., & Shohamy, E. (2008). Language tests and human rights. *International Journal of Applied Linguistics,* 18(1), 89-95.

Menken, K. (2005). When the test is what counts: *How high-stakes testing affects language policy and the education of English language learners in high school.* Teachers College, Columbia University.

Menken, K. (2008). English learners left behind: *Standardized testing as language policy* (Vol. 65). Multilingual Matters.

Phinney, J. S., Romero, I., Nava, M., & Huang, D. (2001). The role of language, parents, and peers in ethnic identity among adolescents in immigrant families. *Journal of youth and Adolescence,* 30(2), 135-153.

Plake, B., & Impara, J. C. (1996). Teacher assessment literacy: What do teachers know about assessment? In G. D. Phye (Ed.), Handbook of classroom assessment: Learning, achievement and adjustment (pp. 53–68). New York, NY: Academic Press.

Schildt, L., Deygers, B., & Weideman, A. (2024). Language testers and their place in the policy web. *Language Testing,* 41(2), 338-356.

Shohamy, E. G. (2001). The power of tests: *A critical perspective on the uses of language tests.* Pearson Education.

Shohamy, E. (2008). Language policy and language assessment: The relationship. *Current issues in language planning,* 9(3), 363-373.

Shohamy, E. (2013) The discourse of language testing as a tool for shaping national, global, and transnational identities, Language and Intercultural Communication, 13:2, 225-236, DOI: 10.1080/14708477.2013.770868

Shohamy, E., & McNamara, T. (2009). Language tests for citizenship, immigration, and asylum.

Spolsky, B. (2004). *Language policy.* Cambridge university press.

Tesch, R. (1990). *Qualitative research: Analysis types and software.* Routledge.

Vogt, K., & Tsagari, D. (2014). Assessment literacy of foreign language teachers: Findings of a European study. *Language Assessment Quarterly,* 11(4), 374-402.

Winke, P. M., & Aquil, R. (2006). Issues in developing standardized tests of Arabic language proficiency. *Handbook for Arabic language teaching professionals in the 21st century,* 221-35.

Wahba, K., Taha, Z. A., & England, L. (2006). *Handbook for Arabic language teaching professionals in the 21st century.* Routledge.

Yin, M. (2008). Diagnosing Foreign Language Proficiency: The Interface Between Learning and Assessment: JC Alderson. London: Continuum, 2005.

الملاحق (دليل المقابلات)

المحور	السؤال	المصدر
تحضيري	• مـا هـو تخصصـك، وكـم عـدد سـنوات العمـل في المنصـب الحـالي؟	الباحث
	• كيـف تـرى واقـع اختبـارات الكفايـة باللغـة العربيـة للناطقـين بغيرهـا؟	الباحث
	• هـل سـبق أن شـاركت في بنـاء اختبـار للغـة العربيـة؟	الباحث
عام	• هـل تـرى أن الجهـود الحاليـة الـتي قامـت بهـا بعـض الجامعـات والجهـات لإيجـاد اختبـارات لغويـة تكفـي عـن اختبـار موحـد معتمـد مـن قبـل الجهـات التشـريعية؟	الباحث
تحسين المدخلات والمخرجات التعليمية	• مـا رأيـك بشـكل عـام باشـتراط الحصـول علـى درجـة في اختبـار الكفايـة اللغويـة للحصـول علـى قبـول في الجامعـة؟	Deygers & Malone, 2019; McNamara & Shohamy, 2008; Schildt et al., 2024
	• مـا مـدى إسـهام ذلـك في دفـع الراغبـين بالحصـول علـى قبـول في الجامعـات السـعودية علـى تطويـر مهاراتهـم اللغويـة؟ • وهـل تـرى أن ذلـك يسـاهم في تمكـن متعلمـي العربيـة مـن مخرجـات التعلـم بشـكل أفضـل حـتى في المرحلـة الجامعيـة؟	McNamara & Shohamy, 2008; Shohamy, 2013
	• هـل تـرى أن اشـتراط الحصـول علـى درجـة في اختبـار الكفايـة باللغـة العربيـة يشـجع غـير الناطقـين بهـا علـى تعلمهـا، وانتشـارها حـول العالـم؟	Schildt et al., 2024; Shohamy, 2008; Shohamy, 2013; Spolsky, 2004; Menken, 2005

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

المحور	السؤال	المصدر
الحفاظ على الهوية الثقافية	• ما رأيك بشكل عام باشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية للحصول على الجنسية السعودية؟	De Jong et al., 2009; Schildt et al., 2024; Shohamy, 2013
	• ما مدى مناسبة اشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية للمهاجرين، أو اللاجئين بسبب بعض الظروف السياسية قبل استفادتهم من الخدمات العامة (كالصحة، وغيرها)؟	Bonotti & Willoughby, 2022; McNamara & Shohamy, 2008; Schildt et al., 2024
	• ما رأيك بشكل عام باشتراط الحصول على درجة في اختبار الكفاية اللغوية للحصول على تأشيرة عمل في السعودية، خصوصا في الوظائف التي فيها العرض أكثر من الطلب بالنسبة للعمالة؟ • ما مدى إسهام ذلك في المحافظة على هوية المجتمع، ولغته؟ • ما مدى إسهامه في تفاعل الناطقين بغير العربية مع المجتمع السعودي؟ • إلى أي مدى ترى أن هذا يساعد على التأكد من زيادة إنتاجية العامل، وقدرته على التفاهم مع أهل اللغة؟	De Jong et al., 2009; Schildt et al., 2024; Shohamy, 2001; Shohamy, 2013

المحور	السؤال	المصدر
أسئلة ختامية	• هل ترى أن هناك إشكالية في عدم وجود اختبار مناسب؟ أم في عدم وجود سياسة لغوية تشترط الحصول على درجة في اختبار كفاية لغوية محدد؟	الباحث
	• الأطراف ذات العلاقة بتأشيرة العمل، أو الجنسية، ونحوها.. قد ترد على الطلب بإيجاد مثل هذا الشرط بأنه لديها اشتراطات كثيرة تُطلب من المتقدمين للعمل في السعودية، ولا تريد إضافة شرط اللغة عليهم، ما وجهة نظرك كلغوي في هذا الشأن؟	الباحث

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، م ١٠، ع ١٩؛ ١٤٤٦هـ
ردمد (ورقي): ٧٤١٣-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٧٤-١٦٥٨

التخطيط والسياسة اللغوية
Journal of Language Planning and Policy
Journal of Language Planning and Policy Vol. 10, No. 19; 2024
ISSN: 1658-7413 E-ISSN: 1658-9874

mtsl@ksaa.gov.sa

الميز اللغوي والهيمنة في السياقين الاستعماري وما بعد الاستعماري

Linguicism and hegemony in colonial and post-colonial contexts

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1483-010-019-003

أ. صوضان محمد

مختبر الديداكتيك واللغات والوسائط والدراماتورجيا. كلية اللغات والآداب والفنون - جامعة ابن طفيل

تاريخ الإرسال: ٢٠٢٣/١٠/٦ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٢/١٧

الملخص:

يتناول هذا المقال دور الميز اللغوي في إنتاج الهيمنة اللغوية ثم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويركز على هذه الظاهرة في السياقين الاستعماري وما بعد الاستعماري، مفترضًا أن الميز اللغوي من أهم الآليات الإيديولوجية الاستعمارية التقليدية والجديدة التي ساهمت في تأكيد تفوق لغات على حساب لغات، وتكريس صورة نمطية عن العلاقات بين اللغات المختلفة في الفضاءات الاستعمارية السابقة وفي التفاعل بين اللغات التي تعمل دائمًا لصالح اللغات الاستعمارية. ينطلق المقال من تحديد مفهوم الميز اللغوي ودوره في إنتاج التوزيع اللامتكافئ، وإعادة إنتاجه للموارد المادية والرمزية على أساس اللغة، وبحث مظاهره والإيديولوجيات الاستعمارية التي تسنده، وتعرف مقاصد الهيمنة والاستغلال التي يهدف إليها. ويحاول ربط هذه الآلية التمييزية بمشروع الدولة - الأمة الأوروبي الـمُصَدَّر للعالم باعتباره أفضل نظام اجتماعي سياسي، مع تتبُّع بعض تطبيقاته ومظاهره في الدول القومية الحديثة وخاصة المغرب، حيث ظاهرة التعدد اللغوي واضحة.

الكلمات المفتاحية:

اللغوية/ الميز اللغوي، الهيمنة، الإيديولوجيا، الاستعمار، الدولة - الأمة.

Abstract:

This article examines the role of linguicism in producing linguistic hegemony, then economic, social, and political one. It focuses on this phenomenon in both colonial and post-colonial contexts. It is assumed that linguicism is one of the most important traditional and new colonial ideological mechanisms that contributed to the superiority of languages over other languages, and the perpetuation of a stereotype about the relations between different languages in former colonial spaces and in the interaction between languages that always works in favor of colonial languages. It starts from defining the concept of linguicism and its role in producing and reproducing the unequal distribution of material and symbolic resources on the basis of language, and research into its manifestations and the colonial ideologies that support it, and identifying the goals of domination and exploitation that it aims to achieve. Trying to connect this discriminatory mechanism to the European nation-state model exported to the world as the best social-political system, while tracking some of its applications and manifestations in modern nation-states, especially Morocco, where the phenomenon of multilingualism is clear.

Keywords:

Linguicism, hegemony, ideology, colonialism, nation-state.

لمراسلة الباحث: أ. صوضان محمد، (البريد الإلكتروني: mohamed.saoudane@uit.ac.ma).

مقدمة:

تعد اللغة، بوصفها ممارسة اجتماعية وموضوعًا للصراع وأداة له، عنصرًا فاعلًا في تشكيل المجتمع وتكوينه وتنظيم العلاقات بين فئاته وإنتاجها وإعادة إنتاجها، إذ تُقْحَمُ خلال التفاوض بين الفاعلين الاجتماعيين في جل السياقات الاجتماعية حتى عندما لا تكون اللغة نفسها موضوع التفاوض. وهذا لا ينطبق فقط على المجتمعات المتعددة اللغات التي تلعب فيها اللغة أحيانًا دور العامل المعبئ للمطالب والمحفز للصراعات فحسب، بل ينصرف على جميع المجتمعات وخاصة بعد السير نحو الاندماج العالمي وارتفاع منسوب الاتصال والتواصل والتنقل البشري والمالي والسلع وتزايد الهجرة منذ القرون الأخيرة والعقود المتأخرة بدرجة أكبر. فرض الاتصال المتزايد بين اللغات، والرغبة المتزايدة لبعض المجموعات والفئآت إلى الهيمنة، وبشكل متزايد اليوم انخراط اللغة في لعبة الصراع بوصفها إحدى آليات الهيمنة، بل إن وضع اللغة سيتأكد أكثر بعد تراجع أشكال الهيمنة المباشرة غداة إنهاء الاستعمار وتعويضها بالهيمنة غير المباشرة للاستعمار الجديد.

اقتضي تحويل «اللغة» إلى آلية للهيمنة، على الأقل في الفترة التي تعنينا وهي فترة الاستعمار وما نتج عنه من تكوين الدول القومية باستلهام نموذج الدولة القومية الأوروبية الاستعمارية، اقتضى هذا تأسيس إيديولوجيا تمييزية تشرعن الهيمنة اللغوية للُغات معينة على حساب أخرى تشبه الإيديولوجيا الاستعمارية العنصرية العرقية والإثنية التي بررت بها القوى الاستعمارية فعل استعمار «الرجل الأبيض» للفضاءات الخارج-أوروبية. وفعلا تأسست هذه الأيديولوجية اللغوية على أساس الأيديولوجية المركزية والتفوق الأوروبيين التي رفعت من شأن كل ما هو أوروبي، بما في ذلك لغاته وثقافاته، والحط من قيمة الآخرين ومؤسساتهم وأعرافهم وأنظمتهم الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك لغاتهم وثقافاتهم. وهكذا ستعمل القوى الاستعمارية على التمكين للغات بعينها وإحاطتها بهالة إديولوجية طبعتها الإدارة الاستعمارية والباحثون والأكاديميون المتواطئون معها، وستعتمدها كخلفية للاستعمار الداخلي أولًا لتحقيق الانسجام والوحدة اللغويين كشرط أساس لقيام أمة- دولة قومية داخل حدودها،

ثم ستصدرها عن طريق الاستعمار الخارجي لمستعمراتها، وستعتمدها للتمكين لغاتها الاستعمارية على حساب اللغات المحلية الموصومة. مُؤَسِّسَة لهيمنتها الآنية والمستقبلية على الميز اللغوي الذي يشرعن توزيع الموارد والاستفادة منها على أساس «المعيار اللغوي» وربما «العرقي» أحيانًا. ورثت الدول القومية الجديدة بعد انتهاء الاستعمار البنيات اللغوية والأيديولوجية التي جذرتها القوى الاستعمارية من خلال ممارساتها وأيديولوجياتها، كما ورثت عنها نموذج الدولة - الأمة الذي تأسس على المعيار اللغوي، وأعادت هذه الدول الجديدة إنتاج السياسيات اللغوية الاستعمارية بما يسمها من تحيز لغوي. ولم يبدأ الخروج عن هذا النموذج الذي فرضته الدولة القومية للسياسة اللغوية إلا في العقود الأخيرة بتأثير من العولمة والحقوق اللغوية من الجيل الثالث التي حفزت بروز التعدد اللغوي والتنوع الثقافي للعمل، كآلية لإحلال التوازن في واقع يسير إلى أحادية لغوية فائقة المركزة مفترسة للتنوع اللغوي والثقافي.

تروم هذه المحاولة الإسهام في إبراز جانب طالما تجوهل في الأبحاث المعنية بالسياسة اللغوية باستثناء تلك التي تُعَدُّ أي سياسة لغوية عملًا إيديولوجيًّا. وتنطلق من افتراض أن «الميز اللغوي» إحدى آليات الهيمنة التي تعيد جل السياسات اللغوية إنتاجها محليًّا ودوليًّا في سياق إنتاج الهيمنة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ورغم ادعائها أن هذا النمط من الميز القائم على اللغة قديم قدم التفاعلات الإنسانية إلا أنها تؤكد أنه سيتقوى مع بروز نموذج الدولة القومية الذي أسس للدولة، انطلاقًا من معيار اللغة باكتسابه سمة الإيديولوجية والبنيوية. وستركز المساهمة على تحديد الميز اللغوي وعلاقته بالأيديولوجية الاستعمارية وما بعد الاستعمارية ومشروع الدولة القومية.

١. مفهوم الميز اللغوي والهيمنة

تتحدد «اللغوية» أو الميز اللغوي (linguicism) بأنه «الإيديولوجيات والبنيات والممارسات المستخدمة لشرعنة وتنفيذ وإعادة إنتاج التقسيم اللامتكافئ للسلطة والموارد؛ المادية والرمزية، بين المجموعات التي يتم تعريفها على أساس اللغة» (Skutnabb-Kangas, 1988, p. 13)، ولا يختلف مع العنصرية والعرقية (racism) والإثنية

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

(ethnicism) إلا في هذا الأساس اللغوي الذي بمقتضاه تمارس المجموعات المهيمنة التمييز ضد المجموعات المسودة والمهيمن عليها؛ ففي الحالة التي يعتمد الميز اللغوي «اللغة» أساسًا للتميز تعتمد العنصرية والعرقية «العرق» / الأصل الإثني / الثقافي أساسًا لهذا التميز. إذا كانت هذه الآليات التمييزية الثلاثة تختلف في هذا الأساس الذي تشرعن به المجموعات السائدة التوزيع اللامتكافئ للموارد المادية والرمزية على حساب المجموعات الأخرى، فإن هذه الآليات تتفق في كونها إيديولوجية وبنيوية؛ فالعنصرية ليست مجرد مسألة سوء نية أو جهل أو معلومات مضللة، كما أن العرقية ليست مجرد مواقف تحيزية ضد الأفراد أو الجماعات الأخرى، وبالمثل فإن الميز اللغوي ليس مشكلة جهل بأن للغات، كما للأعراق والثقافات، مبدئيًّا، قيمة متساوية بحيث إذا فهم ذلك واحترم، اختفت مشاكل التميز أو تضاءلت على الأقل، بل على العكس من ذلك، حيث إن هذه الآليات مبنية إيديولوجيًّا بحيث تستجيب لهدف الهيمنة الذي يكرسه وصم اللغات والأعراق والثقافات. وإضافة إلى هذا البعد الإيديولوجي، فإن هذه الآليات التمييزية تنطوي على بنيات وممارسات تؤدي إلى اللامساواة في الوصول إلى السلطة والموارد حتى في الحالات التي لا يكون القصد إلى الهيمنة واعيًا، وتقوم ببناء موارد الجماعات الضعيفة اجتماعيًّا بحيث تصبح غير مرئية أو ينظر إليها على أنها معوقات، وبهذه الطريقة تصبح موارد هذه الجماعات، ومن بينها لغاتها وثقافاتها، بلا قيمة، وبالتالي لا تحول إلى موارد أخرى ذات قيمة مادية أو رمزية أو إلى مواقع ذات سلطة بنيوية، هذا في حين أن موارد الجماعات المهيمنة، ومن بينها لغاتها وثقافاتها، تبنى اجتماعيًّا بحيث ينظر إليها على أنها موارد، يمكن -بالتالي- تحويلها إلى موارد قيمة ماديًّا ورمزيًّا أو إلى مواقع ذات سلطة بنيوية (Skutnabb-Kangas & Phillipson, 2009, p. 94).

ينطلق الميز اللغوي من الأسس نفسها التي تأسست عليها العرقية / الإثنية والعنصرية، لتبرير التمييز أولًا وشرعنة التوزيع اللامتكافئ للموارد ثانيًا، وإنتاج اللامساواة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وإعادة إنتاجها ثالثًا. ففيما يتعلق بالعنصرية / العرقية، تحاول الجماعات المهيمنة أن تختار بعناية «خصائص» يزعم أنها بيولوجية، لمن تعتبرهم أعراقًا مختلفة، وهي خصائص غالبًا ما تكون ملحوظة

وواضحة، مثل لون الجلد، أو أقل وضوحًا مثل مجموعات الدم (blood groups) وشكل الجمجمة وغيرها، لتعمل كمعايير تعريف للأجناس، وتَرْبِطُ هذه الخصائص البيولوجية بخصائص نفسية يُعتَقَد أنها تجلٍّ لتلك الخصائص البيولوجية أو نتيجة عنها، ثم تقام هرمية على أساس تقييم الخصائص النفسية الخاصة بتلك الأجناس في مقابل الخصائص البيولوجية والنفسية للفئات المهيمنة. وهكذا بنيت «الأعراق / الأجناس» و«خصائصها البيولوجية والنفسية» اجتماعيًّا، نتيجة عمليات الإسناد والتدليل، واستخدمت المقولات الإيديولوجية الناتجة عنها لشرعنة التوزيع اللامتكافئ للسلطة والموارد بين «الأجناس / الأعراق» (Skutnabb-Kangas & Phillipson, 2009, p. 93). وعلى هذه الأسس، أسست العنصرية البيضاء لإديولوجية سيادة «العرق الأبيض» وتفوقه على الأعراق الأخرى، وأحقيته في حكمها وقيادتها إلى المدنية والتحضر، وبررت انطلاقًا منها استغلال هذه الأعراق. غير أنه عندما أصبح الدفاع عن العنصرية المبررة بيولوجيًّا غير مقبول علميًّا وأخلاقيًّا، لأسباب مختلفة، كان من الضروري إيجاد معايير أخرى تديم شرعنة التوزيع اللامتكافئ للسلطة والموارد. ونتيجة لذلك، استبدلت العنصرية المبررة بيولوجيًّا بأشكال من الميز، تستخدم الأعراق والثقافات واللغات الخاصة بالمجموعات المختلفة، كمعايير للتمييز وكأساس للتراتبية والتسلسل الهرميين، فصار يزعم -اليوم- أن هناك مجموعات عرقية وثقافات ولغات معينة، أكثر ملاءمة، للحكم والتوسع والتقليد من قبل الآخرين، من غيرها. ومن منطلق داروينية اجتماعية، تحاجج هذه الأشكال الجديدة من الميز بأن الأعراق والثقافات واللغات التي ستبقى وتتوسع وتقلد، إنما تفعل ذلك؛ لأنها أكثر تكيفًا مع الحياة التكنولوجية الحديثة واقتصاد السوق وأشكال الحكم الديموقراطية، وأكثر تطورًا وفائدة، أو لديها إمكانات وإمكانيات أكثر من غيرها. وفي ظل هذه الهيمنة، تحرم الأعراق والثقافات واللغات الأخرى من الموارد والفرص العادلة، لتتطور، وترتقي إلى مرتبة المنافسة.

يقوم الميز اللغوي هو الآخر على رؤية داروينية للغات، تقوم على تحديد الخصائص الذاتية والوظيفية للغات (الوضوح، المنطقية، القدرة على أداء الوظائف الاتصالية في جميع السياقات، التعبير عن جميع المجالات المعرفية)، وربط هذه السمات التي يعتقد

أنها ذاتية وخاصة أيديولجيًا بالوظائف الاجتماعية التي تنهش بها هذه اللغات، نتيجة الدعم اللامحدود من جماعاتها، ومن ثم تصنيف اللغات إلى لغات متفوقة (لغات المجموعات المهيمنة) ولغات أو لهجات ضعيفة (لغات المجموعات المستضعفة)، وبالتالي اعتبار الأولى هي الأقدر على التعبير والاتصال في جميع السياقات والمجالات المعرفية المختلفة، والأقدر على الاستمرارية والتكيف والاستجابة للحياة المتطورة والمتحولة. وفي المقابل وصْم الأخرى بالضعف والبدائية والتخلف واللاجدوى واللاقيمة والعجز عن التعبير عن مقتضيات الحياة المعاصرة والمجالات المعرفية والتقنية. وبهذه الإيديولوجية المتحيزة، يبرر الميز اللغوي دعم بعض اللغات وتحويلها إلى موارد قيمة ومواقع ذات سلطة بنيوية، وفي المقابل يحرم لغات أخرى من أن تتحول إلى موارد ومواقع ذات سلطة بنيوية.

إن الميز اللغوي بهذا الشكل، يصير عاملًا أساسيًّا في السماح للمتحدثين بلغات أخرى بالتمتع بحقوق لغوية خاصة بهم، والسماح للغاتهم بولوج السياقات والمجالات المؤسسية والاجتماعية والمعرفية. وهو نفسه الذي يسند وصم هذه اللغات وجعلها غير مرئية واعتبارها معوقات، تمنع أفراد الجماعات المستضعفة من اكتساب الموارد القيمة (لغات الأغلبية)، ويؤسس للمواقف والممارسات التي تطالب هؤلاء بالتخلص من لغاتهم واكتساب لغات الأغلبية لمصلحتهم الخاصة، وفي الوقت نفسه منع العديد من هؤلاء، في الواقع، من الاكتساب الكامل للغات الأغلبية، من خلال تعطيل الهياكل التعليمية، عندما يُنظَّم تعليمهم من خلال لغات الأغلبية بطرق تتعارض مع معظم الأدلة العلمية. وغالبًا ما تلجأ المجموعات المهيمنة لإعادة إنتاج الميز اللغوي الذي يضمن للغاتها، ومن ثم لمصالحها، الهيمنة والسيادة إلى إستراتيجية تمجيد لغاتها، ووصفها بأنماط الصفات التي تؤكد تفوقها وجمالها وقوتها التعبيرية في السياقات التواصلية والمجالات المعرفية المتنوعة، وقدرتها على الاستجابة للطفرات العملية والثقافية والمعرفية والتقنية وبـ«أنها لغات الحداثة والعلوم والتكنولوجيا والنجاح و«الوحدة» الوطنية» (Phillipson & Skutnabb-Kangas, 1994, p. 140)، ووصم لغات الآخرين بالبدائية والتخلف والبساطة والعجز واللهجنة، ثم التبرير الخاطئ للعلاقة بين لغات المجموعات السائدة ولغات المجموعات المستضعفة، حيث تقدم الأولى دائمًا

تقديمًا إيجابيًّا، بجعل السلطة والهيمنة التي منحت لها اجتماعيًّا، بفعل دعم المجموعات السائدة لها، ذاتية تعود إلى خصائصها البنيوية والوظيفية، وفي المقابل تقديم لغات المجموعات المستضعفة تقديمًا سلبيًّا، يربط قيمتها ووضعها الاجتماعي، الذي أكسبه إياها ضعف دعمها ومحدوديتها مجتمعيًّا، بخصائصها البنيوية والاتصالية، وجعله نتيجة ذاتية لخصائصها البنيوية والوظيفية. ونتيجة لهذا الوضع، فإن ما يُعَدُّ حقًّا مسلمًا به للغات السائدة، يصير مطالب وأماني للغات المسودة. ولهذا السبب، فمن الخطإ أن نَعُدَّ السياسات اللغوية، أيًّا كانت، كما لو أنها بمنحى ومنجى من التحيزات اللغوية ومن الصراع الاجتماعي ذي النتائج الإيديولوجية والبنيوية.

قد يتخذ الميز اللغوي مظهرًا صريحًا أو خفيًّا، وقد يتشكل بصورة واعية أو غير واعية، لكنه يظل عاكسًا لمواقف المجموعات المهيمنة وقيمها ومعتقداتها من لغاتها ولغات المجموعات الخاضعة لهيمنتها وقيمتها والوظائف والمجالات والمساحات التي ينبغي لها أن تشغلها. و«تتمظهر هذه الآلية التمييزية تمظهرًا جليًّا، عندما تعود بالفوائد الرمزية والمادية على أولئك الذين يكتسبون ويستخدمون اللغات السائدة فقط، وعندما تكرس الشعور بالخزي والذنب لدى أولئك الذين يستعملون لغة موصومة ومهيمنًا عليها، حيث تتحول إلى آلية بنيوية وإيديولوجية قمعية» (Skutnabb-Kangas & Phillipson, 1994, p. 2226)، لأنها في هذه الحالة، وفي سياق يعمل فيه الميز اللغوي على تخصيص الموارد تخصيصًا غير متساو، ستدفع متحدثي اللغات المستضعفة إلى استبدال لغاتهم وتعويضها باللغات السائدة؛ إذ سيصير اكتساب هذه اللغات بالنسبة لهم طرحيًّا. وهكذا، فإن الميز اللغوي بوصفه آلية تمييزية تتشابك مع أشكال التمييز الأخرى العرقية والثقافية، يساهم في إعادة إنتاج تراتبية اجتماعية هرمية، اعتمادًا على المعايير الإثنية والثقافية اللغوية، بحيث يتمتع من تعمل هذه المعايير لصالحهم بالسلطة والموارد المادية أكثر مما تبرره أعدادهم، لكون تلك المعايير ببساطة تعمل لصالحهم.

نقصد بمدلول الهيمنة تلك «الموافقة التلقائية التي تمنحها الجماهير الغفيرة من الشعب للاتجاه العام الذي تفرضه المجموعة الأساسية المهيمنة على الحياة الاجتماعية» (Regmi, 2017, p. 96). ونعرف «الهيمنة على أساس الموافقة (المدعومة

بالإكراه) التي تنتشر من خلال المنظمات «الخاصة» مثل الكنيسة والنقابات والمدارس، بدلًا من الهيمنة من خلال مجرد الإكراه والثورة العنيفة والاستيلاء على جهاز الدولة» (Forchtner, 2017, p. 262). ونربطها بقدرة المجموعات المهيمنة على تشكيل القيادة السياسية والفكرية والأخلاقية والحفاظ عليها، وتأمين «موافقة» المجموعات المتحالفة والتابعة للعلاقات والبنيات والممارسات السائدة للهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية. إن الهيمنة تتحقق من خلال «تشكيل التحالفات ودمج الطبقات من خلال الموافقة» (Donoghue, 2018, p. 396). وتعزيز مجموعة معينة وهيمنتها من الأفكار، من خلال بناء وحدة اجتماعية ثقافية، يمكن تطويرها من خلال الصراعات المادية والفكرية، وبناؤها من خلال عمليات جدلية بين البنيات المادية الاقتصادية والثقافية الاجتماعية. ففي الهيمنة لا يتعلق الأمر بالسيطرة الجسدية والإكراه البدني الذي يمكن أن تمارسه الدولة على المجموعات التابعة عن طريق الأجهزة القمعية، كما لا يتعلق بمجرد انبثاق طبقة اقتصادية واعية بنفسها، بل لا بد من خلق إرادة جماعية وبناء وحدة اجتماعية ثقافية. وهنا نستحضر تحليل غرامشي للطبقة البورجوازية الإيطالية التي لم تستطع القيام بثورة مماثلة للثورات التي قامت بها مثيلاتها في فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وخلوصه إلى أن تأخرها قرنًا كاملًا في إنفاذ ثورتها مرده، رغم وعيها بنفسها ومطامحها، افتقادها إلى ما كانت تملكه الكنيسة آنذاك وهو الموافقة المجتمعية التي عجزت البورجوازية الإيطالية عن تشكيلها مجتمعيًّا، فتأخرت ثورتها لذلك قرنًا كاملًا. كانت ملاحظة غرامشي بأن الحفاظ على السلطة المعاصرة لا يعتمد فقط على القوة القسرية، ولكن أيضًا على «الهيمنة» (الفوز بموافقة الأغلبية) جوهر رؤيته للهيمنة.

وعن ربطنا للتحيز اللغوي بالهيمنة كما حددناهما هنا، فإننا نقصد الإشارة إلى ذلك الدور الذي ينهض به الميز اللغوي بوصفه آلية ذات أبعاد إيديولوجية وبنيوية، تضمن هيمنة فئة/ جماعة معينة من خلال تطبيع ما يتعلق بإيديولجيتها اللغوية والممارسات التي تكرسها وتشرعنها والتي تخدم مصالحها في الحس المشترك الجمعي، وإدامة سيادتها وإنتاجها وإعادة إنتاجها بالاعتماد على هذه الإيديولوجيا والممارسات ذاتها.

تتساوى جميع اللغات، مبدئيًا، من حيث الوظائف التواصلية؛ بمعنى أنه لا توجد لغة معينة مجهزة أو غير مجهزة بالكامل للنهوض بأداء وظائف تواصلية خاصة في مجتمع ما، بما في ذلك استخدامها في التعليم العالي في عز الطفرات العلمية والتقنية والمعرفية التي شهدها، ويشهدها العالم الحديث والمعاصر. وهذا لأن اللغة، أي لغة، ستتكيف تلقائيًا مع أي مجال من مجالات الاستخدام بمجرد استخدامها بانتظام في هذا المجال أو ذاك؛ ومعنى ذلك؛ أن جميع اللغات قد لا تحتاج إلى انتظار تهيئتها وتجهيزها الكاملين لتكون فعالة في أي مجال، إذ الشرط الأساسي للفاعلية والنجاعة اللغوية التواصلية، يتحدد في التمكين الاجتماعي والسياسي لاستخدامها في جميع المجالات، وخاصة تلك التي تُعَدُّ أكثر دقة وإلحاحًا في وقتنا الحالي كالعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والفكر. غير أن اللغات، من حيث المكانة، لا تتساوى داخل مجتمع معين متعدد اللغات، إذ لا يمكن اعتبار أي لغة «محايدة» تمامًا فيما يتعلق بالمكانة والوضع الاعتباريين والسلطة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن السياسات اللغوية لا تكون -هي الأخرى- محايدة تمامًا، إذ تعمل على التمكين لِلُغة معينة على حساب اللغات الأخرى (التمكين للغة الفرنسية بالمغرب رغم تراجعها عالميًّا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عوض اللغات الوطنية والإنجليزية وتبعًا لذلك التمكين لمن ورثوا هذه اللغة عن الاستعمار الفرنسي، عوض المدافعين عن التنوعات اللغوية الأخرى، بحيث صاروا هم حراس المنافذ)، وبالتالي للمجموعات التي تُعِدُّ تلك اللغات لغاتها على حساب المجموعات الأخرى، متوسلة آلية الميز اللغوي الصريح أو الخفي، «لرفع لغات الهيمنة إلى مراتب أعلى وإهانة اللغات الأخرى ووصمها، التي من الممكن أن تنافسها شرعيتَها ومشروعيتها وإنزالها، تلقائيًّا، منزلة اللهجات المحلية غير الجديرة أو غير المجهزة للاستخدام في مجالات تواصلية عليا، والتي تظل مقصورة على لغة السلطة المفروضة» (Wolff, 2017, p. 15). وغالبًا ما لا يحتاج تمجيد اللغات المهيمنة ووصم اللغات الأخرى لأن يكون لفظيًّا ومباشرًا، إذ قد تؤدي السلطة البنيوية للمتحدثين باللغة السائدة، من خلال عملية التحويل، إلى تراكم الموارد المادية والرمزية التي تمتلكها هذه اللغة بلا شك، واستخدام هذه الحقيقة فيما بعد من خلال ربطها بالحقائق الذاتية والجوهرية لهذه اللغة؛ لشرعنة الحجج الوظيفية، وبالتالي

تأكيد تفوقها وفعاليتها ونجاعتها الاتصالية في المجالات المعرفية والتقنية والعلمية والسياقات الاجتماعية المختلفة. وفي المقابل تعمل هذه الفئات من خلال الدعم المستمر للغات الهيمنة على إفقار اللغة الأخرى بعدم تخصيص أية موارد أو موارد محدودة لها، ومنعها من الاستخدام في المجالات والسياقات المهمة حتى إذا ضعفت نجاعتها وفاعليتها في النهوض بالفعل الاتصالي في تلك المجالات والسياقات، جعلوا هذا العجز بنيويًا فيها ووصموها بالتخلف والبدائية والعجز الذاتيين على الرغم من كونهم المتسبب في ذلك، واتخذوه حجة لشرعنة تهميشها وإقصائها مؤسسيًا. اعتمدت هذه الإستراتيجية من لدن الاستعمار، وحافظت عليها الدول القومية؛ إذ يلجأ هذان الكيانان إلى دعم اللغات التي يعدُّونها متفوقة ومتطورة، مستغلين سلطتهم، من خلال تخصيص موارد كثيرة، لنشرها واكتسابها من خلال الإعلام والتعليم والتوظيف والثقافة والإدارة وغيرها، وتكريس استعمالها في جميع السياقات والمجالات المهمة، وفي المقابل حرمان اللغات الوطنية الصغرى من هذا الامتياز ومن هاته الموارد، حتى إذا تحقق للغاتهم هيمنتها على الحياة الاجتماعية برمتها وتراجعت اللغات الأخرى وضعفت عن اختراق مستويات هذه الحياة، عُدَّ ذلك، تفوقًا طبيعيًا وذاتيًا للغتهم، وعجزًا طبيعيًا وذاتيًا للغات الآخرين.

يعمل الميز اللغوي على إنتاج الهيمنة وإدامتها من خلال جعل «الآخرين» المختلفين لغويًا، يتقبلون ضعف لغاتهم وعجزها واستبدالها، ويسعون إلى تعويضها باللغات السائدة بواسطة التحكم في «أفكار» هؤلاء، وجعلهم جاهزين نفسيًا، لتقبل كل صفات الدونية التي توصم بها لغاتهم، ودفعهم إلى الشعور بالدونية والذنب والاغتراب والحرج لكونهم متحدثين بتلك اللغات، وتسريع عملية التنازل عن هويتهم اللغوية لصالح هوية أخرى بقصد التخلص من الإرث اللغوي الموصوم. وآلية الميز اللغوي وفق هذا الإجراء، من أبرز الآليات التي تعتمدها المجموعات المهيمنة «لجعل المجموعات المستضعفة شاغرة وغريبة عن نفسها» (Shakib, 2011, p. 122) ولتبرير استعيابها وصهرها لغويًا وثقافيًا، وتأكيد أحقية لغاتها بالهيمنة، وشغل الفضاء الشاغر، وإعادة تكوين هوية لغوية جديدة لهاته المجموعات. وهكذا ينصب التركيز في هذه الآلية التمييزية «على الوسائل العقابية النفسية (العار)، وآليات المكافأة (المساومة على

الفوائـد والمكافـآت) والآليـات الإيديولوجيـة (جعـل الضحايـا يشـعرون بالذنـب إذا لـم يكتسـبوا اللغـات المهيمنـة، وإقناعهـم بالاعتقـاد بأنـه مـن مصلحتهـم القيـام بذلـك)» (Phillipson & & Skutnabb-Kangas, 1996, p. 673).

٢. الإيديولوجية الاستعمارية، وشرعنة الميز اللغوي، والهيمنة

طـور الأوروبيـون منـذ القـرن الثامـن عشـر إلى القرن التاسـع عشـر رؤيـة للعالـم، تقسـم الأشـخاص المختلفين إلى «أعراق»، و«هـذه الأعـراق تختلـف مـن حيـث الخصائـص العقلية والجسـدية» (Pennycook, 2002, p. 51). وعُـبِّر عـن هـذه الاختلافـات مـن خـلال مجموعـة مـن الثنائيـات والخصائـص الإيجابيـة الـتي تنطبـق علـى الثقافـات والشـعوب الأوروبيـة، والسـلبية الـتي تُخصـص لنقيضهـا «الطبيعـي» غـير الأوربي. وهكـذا، وصـف المسـتعمرون أنفسـهم عمومًـا بامتلاكهـم الثقافـة والتاريـخ والـذكاء والكفـاءة الفنيـة، بينمـا عُـدَّ غيرهـم مفتقريـن لهـذه الخصائـص الحيويـة. وفيمـا يتعلـق باللغـات، يُعَـدُّ مفهـوم «اللغـة» المرتبـط ارتباطًـا وثيقًـا بمفاهيـم؛ «الأمـة» و«الثقافـة» و«السـلطة أو القـوة» خاصًّـا بلغـات الاسـتعمار، بينمـا كان يشـار إلى لغـات الأهـالي الطبيعيـة و«اللاثقافيـة» والمفتقـرة للقـوة والسـلطة بـ«اللهجـات» و«العاميـات» الغامضـة وغـير الدقيقـة وغـير الصالحـة؛ للتعبـير عـن الفكـر الثقـافي والعلـمي الحديـث، تأكيـدًا لوضعهـا الـدوني.

انخرطـت اللغـة في السـياق الاسـتعماري في شـرعنة علاقـات الهيمنـة وإدامتهـا، وكان الميـز اللغـوي هـو الآليـة الـتي كرَّسـت تراتبيـة هرميـة بـين اللغـات، اقتضـت نمطًـا مـن وصـم اللغـات المسـتضعفة وتمجيـد اللغـات السـائدة وتوجيـه العلاقـات بـين اللغـات المختلفـة لصالـح لغـات المسـتعمر الـذي صنَّـف لغـات الشـعوب المسـتعمرة علـى أنها لغـات «بدائيـة». و«منـذ هـذه المرحلـة مـن فجـر الاسـتعمار، كان هنـاك اتفـاق عميـق بـين الخطـاب الإدراي حـول المسـتعمرين- وخاصـة فيمـا يهمنـا نحـن، وهـو لغاتهـم- وخطـاب اللسـانيين» (كالفـي، ١٩٧٤/ ١٩٩٣، صفحـة ٦٠)، وهـو مـا أنتـج إيديولوجيـات تـرى كل مـيزة في لغـات الأهـالي منقصـة، وخاصـة إذا لـم تتطابـق مـع اللغـات الاسـتعمارية والمـيزات المسـندة لهـا، والـتي صـارت المعيـار والفيصـل في الحكـم للغـة أو عليهـا. وهكـذا، أعـاد الحـس الجماعـي

استثمار «البساطة المسلم بها للغات المستعمَرة [..] مباشرة في خطاب قدحي، ذلك أن هذه الخطابات المتوازية لكل من اللسانيين والإدارة، ستجد صداها بسرعة في الخطاب الاستعماري بصفة شاملة» (نفسه)، ونُظر إلى حاجة اللغات الوطنية في التعبير والاتصال للاقتراض المعجمي من اللغات الاستعمارية على أنه دليل عجز هذه اللغات عن التعبير عن العالم الحديث، وتجوهل اعتباره أثرًا دالًّا على وجود هيمنة لغوية وافتراس لغوي سائر في طريق الانتشار، فلم «يعد ينظر إلى الاقتراض اللغوي على أنه نتاج العلاقة بين اللغات / علاقة قوة، فقد حُرِّف معناه، ولم يعد يهتم بكيفية ظهوره، ولا بأسباب ذلك الظهور» (نفسه، صفحة ٦٥). كما عُدَّ تعلق الناس وارتباطهم بلغاتهم غير عقلاني وعلامة على الجهل ومقاومة الحضارة. وأثبتت أدلة لصالح الوضع المتدني المزعوم لهاته اللغات من خلال افتقارها إلى نظم كتابية وإنتاج أدبي وثقافي مع أن «اعتبار غياب الكتابة في لغة ما دليلًا على تخلفها الفطري أمر ينطوي على نوع من الخبث إذا ما علمنا أن الإدارة الاستعمارية أبت دائمًا أن تضع نظامًا كتابيًّا للغات المحلية، وأنه حتى اليوم، لا تعطي قيمة كبيرة للسانيين الذين قد يستطيعون القيام بهذا العمل» (نفسه، صفحة ٦٦)، و«في المقابل صور الارتباط باللغات الاستعمارية على أنه ميزة من حيث إنها من المفترض أن تفتح عقل الشخص على العالم الحديث وتجعله كائنًا بشريًّا متحضرًا» (Migge & Léglise, 2008, p. 9)، وبهذه الإستراتيجيات، يتنامى خطاب يتولى المستعمِر إعداده من أجل المستعمِر ومن أجل أولئك الذين تدفعهم مصالحهم ليعتبروا أنفسهم مثله ويتصرفوا تصرفه؛ وهو خطاب يطبعه موقفان إيديولوجيان أساسيان؛ الأول هو «أن المستعمَرين قد فازوا كل الفوز بتعلمهم لغتنا التي تدخلهم إلى الحضارة وإلى العالم الحديث. والثاني هو أن لغات الأهالي، في جميع الأحوال، عاجزة عن القيام بهذه الوظيفة: عاجزة عن حمل ثقل هذه الأفكار الحديثة والمفاهيم العلمية، وعن أن تصبح لغات صالحة للتعليم والثقافة والبحث» (كالفي، ١٩٧٤/ ١٩٩٣، الصفحات ٦٠-٦١).

أدى الاستعمار إلى شرعنة تراتبية هرمية جديدة للغات، تسجل فيه لغة المستعمر على أنها لغة العقل والمنطق وحقوق الإنسان، ولغة الحداثة والديمقراطية والتقدم التكنولوجي والوحدة الوطنية، واللغة الأكثر تفوقًا وتطورًا وأصبحت تهيمن على الهياكل

الإدارية والتجارية والثقافية والتربوية في كل مستعمرة، بحيث صارت هذه اللغة ضرورة حتمية لجميع أولئك الذين يرغبون في الترقي الاجتماعي والمشاركة السياسية في الفضاء العام للمستعمرات. وقد عمل اتجاه هؤلاء إلى إكساب أبنائهم اللغات الاستعمارية، وتجاهل اللغات المستعمرة، إلى جانب اتجاه القوى الاستعمارية في كل مستعمرة إلى تجاهل لغات القوى الاستعمارية الأخرى على إقامة حصار لغوي، يعزز الحصار الاقتصادي والمالي، حول المستعمرات الخاصة بكل قوة استعمارية، وربطها بالمركز المستعمِر وعزلها. وما تعانيه اللغات الوطنية للمستعمرات السابقة اليوم من أزمة ثقة يعود في جانب كبير منه إلى مواقف القرن التاسع عشر الاستعمارية تجاه اللغات بشكل عام، و«تصنيف اللغات المستعمَرة على أنها لغات بدائية ليس لها تاريخ أو حضارة، نظرًا لعدم وجود تقليد كتابي لها في عصر، كان ينظر فيه إلى التقاليد الشفوية على أنها بلا قيمة» (Judge, 2005, p. 7)، أو وصمها بأنها عاجزة عن التعبير عن منجزات الحضارة الجديدة بربطها بكل ما هو تقليدي، كحال العربية في إيديولوجية الاستعمار الفرنسي، كما يعود «إلى تكييف المستعمرين نفسيًّا للاعتقاد بأن اللغات الاستعمارية هي الوحيدة المهيكلة للمساعدة في التنمية» (Phillipson & Skutnabb-Kangas, 1996b, p.161). وهكذا سيصير للترسيخ البنيوي والإيديولوجي للغة السائدة في الفضاءات المستعمرة، والدول الوطنية التي ورثت هياكلها الاقتصادية والاجتماعية فيما بعد، عواقب أهمها أنها صارت الآلية الرسمية والصيغة السحرية للنخب الاستعمارية، والوطنية فيما بعد، لتكريس هيمنتها، كما صار التعليم بالنسبة لكثير من الأفراد في هذه الفضاءات، في الفترة الاستعمارية وبعدها، يعني ببساطة القدرة على التحدث والكتابة بهذه اللغات، ورفض القيم اللغوية والثقافية المحلية الموصومة لصالح نقيضها الاستعماري المجد على الرغم من أن «نسبة صغيرة جدًّا من السكان، في الفترة الاستعمارية، هي المعنية بالتعليم الرسمي الغربي، وخاصة المتقدم منه حيث تنفرد اللغات الاستعمارية بوظائف التدريس، فإنه كان ينظر إليه على أنه ينهض بدور أساس في «تحضير الأهالي» ومنحهم إمكانية الوصول إلى «المعرفة العلمية» بدلًا من «الخرافات»» (Phillipson & Skutnabb-Kangas, , 1994b, p. 337). وحتى عندما تستخدم اللغات المستضعفة

في التعليم لمحو الأمية الأولية، فإنها لا يمكن أن تتحدى بأي حال من الأحوال هيمنة اللغة الاستعمارية في التعليم الثانوي والعالي، والإدارة، والاقتصاد والتجارة والمال والأعمال، والتي تبقى مقصورة على هاته اللغات. ومن المعروف أن «التعليم بلغات محلية عندما يكون انتقاليًا فقط إلى التعليم من خلال اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، فإنه يدمر هذه اللغات التي تعبر عن تراث عمره قرون» (Skutnabb-Kangas & Phillipson, 1996C, p. 670).

لم تمر الغالبية العظمى من اللغات المستضعفة في المستعمرات السابقة، سواء في سياق الاستعمار التقليدي أو الجديد، نتيجة للإمبريالية اللغوية والميز اللغوي الذي يسندها، بعمليات التهيئة والتطوير التي شهدتها اللغات الاستعمارية الأوروبية في القرون الأخيرة، والتي نقلتها من مجرد تنوعات لغوية مهيمن عليها من لدن اللاتينية إلى لغات قوية. لقد قيد وجود اللغات الاستعمارية، وتفضيلها من لدن الإدارات الاستعمارية والنخب الوطنية المرتبطة بها إيديولوجيًا، تطور اللغات المستضعفة وتوسعها ومنعها من تطوير متنها ومعيرتها واحتلال فضاءات الاتصال خارج الفضاءات الاجتماعية الحميمية على الرغم من كون الإيديولوجية الاستعمارية «كانت تنظر إلى لغات «الآخر» على أنها بحاجة إلى المرور بنفس عمليات التنقيح التي كانت للغة السائدة» (Ibid). وقد أدى هذا الوضع إلى ترتيب اللغات المستضعفة أسفل التراتبية الهرمية للغات، هذا إن لم يعهد لها بوظيفة اللغة المساعدة، وتجميد فرصها في التطور الوظيفي والمنافسة اللغوية للوصول إلى مجالات ومساحات جديدة. ولأن هذه اللغات محرومة بشكل صريح أو ضمني من هذه الوظائف والصفات الإيجابية التي تحظى بها اللغات الأخرى، فمن «المنطقي» أن المتحدثين باللغات الموصومة لا يمكنهم الاستفادة من الموارد المادية والرمزية للغات إلا من خلال استخدام هذه اللغات «المتفوقة».

استمرت السياسات اللغوية إلى حد كبير بعد الاستعمار دون تغيير، ونتيجة لذلك أصبح المتحدثون باللغات الاستعمارية السابقة هم المجموعة المهيمنة في هذه الدول، واحتفظ القادة الجدد بلغات القوى الاستعمارية السابقة بل وعززوا مواقعها، في حين نادرًا ما يتم إعلان اللغات المحلية لغات رسمية للدول المعاصرة، وغالبًا ما لا يُكتفى

بالاعتراف بها على أنها لغات وطنية. وقد «عززت أنظمة التعليم هذا الوضع ولا سيما بسبب تأثير البنك الدولي في العقود الأخيرة وتدخل المؤسسات المالية والبحثية والإستراتيجية الغربية التي تميل إلى إعطاء الأولوية للغات الاستعمارية ووضع اللغات الوطنية والمحلية في الهامش» (Phillipson R. , 2009, p. 58)، ومعلوم أن الاستخدام الواسع لُغات الاستعمار السابقة كوسيلة للتعليم، هو الذي يهمش اللغات المحلية في التعليم، عندما لا تُدَرَّس هذه اللغات في الواقع ولا تُستخدَم كوسيلة للتعليم. ومع أن الحجج المستخدمة لتبرير الاستخدام المستمر للغات الاستعمارية السابقة وتجاهل اللغات الوطنية أو إحلالها محل اللغات المساعدة في التعليم الابتدائي في مثل هذه السياقات، تتجاهل الحقائق والاحتياجات التعليمية والثقافية واللغوية للجميع باستثناء النخب التي لديها روابط قوية مع دول المركز، فإنه «ما يزال إضفاء الشرعية على اللغات السائدة قائمًا ومستمرًا من خلال عمليات التشبع المهيمن في الخطاب العام ووسائل الإعلام والتعليم العام إلى الحد الذي يتم فيه قبول تعلمها، بما في ذلك التحول اللغوي الطرحي، على أنه طبيعي ولا جدال فيه» (Skutnabb-Kangas & Phillipson, 2011, p. 190).

احتكرت الإنجليزية في عالم ما بعد الاستعمار، وفي سياق الاستعمار الجديد، المكرس لتبعية المستعمَر من خلال ربط سياسته الاقتصادية والثقافية واللغوية بسياسة المستعمر السابق، موقع اللغة الفائقة المركزة باستعمارها للعديد من الفضاءات والمجالات والمساحات الوظيفية الجديدة التي كانت حكرًا على بعض اللغات الأوروبية الكبرى كالفرنسية والألمانية بشكل خاص. اكتسبت الإنجليزية هذه المكانة بالبناء على إرث الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية وبارتباطها بالإمبريالية الأمريكية التي تتلازم فيها، تلازمًا مقصودًا أو غير مقصود، الإمبريالية اللغوية بالاقتصادية والثقافية والسوسيو-سياسية. وقد استفادت الإنجليزية استفادة خاصة -في هذا السياق المعولم- من محاولات أمريكا فرض نماذجها ومعاييرها الثقافية والاقتصادية والقومية والسياسية، وتطبيعها عالميًا على أنها نماذج ومعايير عالمية وبديل للهروب من الاقتصاد الموجه والقمع الشيوعي ووصاية الدولة، فصار ينظر إلى اللغة الإنجليزية في هذا السياق على أنها مرتبطة بـ«الرخاء الغربي» و«التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي»،

ومذهب «المتعة الساحر» الذي تروج له إعلانات الشركات المتعددة الجنسيات. وهكذا ستبني الإيديولوجية المرتبطة بالإنجليزية لنفسها ترسانة من الحجج والادعاءات التي ستشرعن بها ممارسة الميز اللغوي ضد اللغات الأخرى وما تمثله كإستراتيجية، لتطبيع هيمنتها وهيمنة داعميها من الدول التي تُعَدُّ فيها لغة أمًّا.

تُقَدَّم الإنجليزية، أو بالأحرى تقدمها المجموعات الإيديولوجية الناطقة بها، نفسها على أنها لغة غنية ونبيلة ومعبرة ومتكيفة جيدًا مع التطورات والتغيرات العالمية في جميع المجالات، ولغة دولية وعالمية ومشتركة بحق، وغير وطنية أو إقليمية وغير عرقية، ولغة تتيح الوصول إلى الموارد العلمية والتقنية في كل أنحاء العالم، وتسهل إدارة أي بلد، وتساعد في التغلب على الاختلافات الإقليمية وتضمن عدم انفراد مجموعة لغوية واحدة بميزات ومنافع وسلطة معينة، وهي البوابة إلى اتصال أفضل مع العالم، وتعليم أنجع وفعال، وبالتالي إلى المستوى المعيشي الأفضل. وإذا قرَّر مجتمع ما الانخراط السريع في العالم الحديث والاستفادة القصوى من مزاياه التكنولوجية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مزايا المجتمع الكوني الأوسع، فإن إدخال اللغة الإنجليزية المبكر كوسيلة تعليمية في المستويات التعليمية المبكرة حتمي وضروري. ومن الواضح أن الانتشار التدريجي للإنجليزية دوليًّا له آثار متباينة على الأصعدة الوطنية فيما يتعلق بالدور المنوط بالإنجليزية والعدد المتزايد من الوظائف والمجالات المحلية التي تقتحمها وتحتكرها جزءًا أو كلًّا، وسيعمل على تأكيد هيمنة الإنجليزية وإدامة هيمنتها من خلال التكوين وإعادة التكوين المستمرة للامساواة البنيوية والثقافية بين الإنجليزية واللغات الوطنية والمحلية. هذا التفاوت وهذه اللامساواة التي ستصير بنيوية مطبعة، ستؤدي حتمًا إلى استمرار تخصيص المزيد من الموارد للإنجليزية مقارنة باللغات الأخرى واستمرار شرعنة هيمنتها من خلال الإيديولوجيات المناسبة والتي ستكرسها المبادئ والنظريات الأكاديمية والممارسات المهنية والخطاب العام والشعبي، بشكل يجعل هذه الخصائص الإيديولوجية صفات طبيعية للإنجليزية ومكسبًا رمزيًّا تستند إليه في ممارستها للتحيز ضد اللغات الأخرى ووصمها؛ تأكيدًا لتفوقها وهيمنتها. وبالتالي «خضوع هذه اللغات والناطقين بها للسلطة المتأصلة في الهيمنة اللغوية، والتعرض لخطر الانغماس في البناء التصوري والهيكل المفاهيمي لهذه اللغة المهيمنة» (Phillipson R. , 2018, p. 26).

إن استمرار اكتساح اللغة الإنجليزية للمشهد اللغوي والبيئة اللغوية العالميين في ارتباط بالمعايير الإنجلو-أمريكية، سيحد من التنوع اللغوي والثقافي؛ لكون هذه المعايير تمارس ضغوطًا تقع خارج سلطة الدول القومية التي تكتفي بمعالجة الأعراض بدل الأسباب، و«تساهم في تآكل التنوع اللغوي وتعزيز رأس المال الرمزي للإنجليزية والكون المفاهيمي والإيديولوجي الذي يسندها» (Mendieta, Phillipson, & Skutnabb-Kangas, 2006, p. 20) من خلال عملها « كلغة إمبريالية جديدة رأسمالية تخدم مصالح عالم الشركات والحكومات التي تؤثر عليها، وذلك لتوحيد الدولة والإمبراطورية في جميع أنحاء العالم» (Phillipson R. , 2008, p. 25)، وكعلامة حد فاصلة «بين من يملكون ومن لا يملكون داخليًّا وخارجيًّا، روابط بقوى السوق التي تبقي الفئات الأخرى في وضع التبعية» (Phillipson & Skutnabb-Kangas, 1994d, p. 81)، وهكذا تحولت الإنجليزية في سياقات ما بعد الاستعمار وغيرها من السياقات الأخرى مكلفة بإعادة إنتاج الأشكال القديمة للهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية الإمبريالية، وبالتالي اللامساواة بجميع أشكالها.

٣. مشروع الدولة القومية وإعادة إنتاج الميز اللغوي

يُعَدُّ «مشروع الأمة» (Nation Project) الأوروبي النموذج السياسي «الناجح» للغاية والذي حُوِّلَ إلى نموذج أولي للدول الحديثة. ويقوم هذا النموذج على اعتماد لغة «متفوقة» «مشتركة» وفرضها وجلعها مهيمنة على اللغات العامية أو اللهجات الأخرى، منطلقًا من إيديولوجية داروينية سوسيولسانية تعدُّ الاختلافات الأساسية «التطورية» للغات مبررًا للتمييز بين لغة «متفوقة، متطورة» تقع أعلى سلم التطور اللغوي، وتنوعات لغوية لهجية «بدائية، متخلفة» تشغل قاعدته، وإضفاء الشرعية على الهيمنة اللغوية، وبالتالي تبرير المشروع الاستعماري الداخلي الخارجي في تجاهل تام للحقائق الاجتماعية واللغوية والثقافية التي تطورت تاريخيًّا، والتي لها جذور في التعددية اللغوية الإقليمية المميزة للفضاءات الداخلية والخارجية، التي ترامت عليها الكيانات السياسية الأوروبية خدمة لمشروعها القومي والاستعماري. عملت

الدول الاستعمارية الأوروبية في الفضاءات الاستعمارية، التي كانت تحت سيطرتها على فرض نموذجها في السياسة العامة والسياسة اللغوية، وأغرت الحكومات في معظم هذه المستعمرات ونصحتها بنسخ تجربتها فيما يتعلق بالسياسات اللغوية رغم التعددية اللغوية الواضحة لكثير من هذه المستعمرات منطلقة من افتراض إيديولوجي عنصري مفاده «أن الدولة الحديثة في الفضاءات المستعمرة، يجب أن تكون على نموذج الدولة الأوروبية من أجل المواكبة» (Wolff, 2017, p. 2)، وأي دولة خارج هذا النموذج، فمآلها الفشل.

يفترض نموذج الدولة القومية الأوروبية الحديثة ضرورة وجود وامتلاك لغة مشتركة وموحدة ورسمية، بل ومتطورة كشرط أساسي لقيام دولة – أمة، لأن امتلاك لغة مشتركة موحدة يصبح رمزا للأمة – الدولة مثله مثل العلم والنشيد الوطني، ولأن كل دولة تحتاج إلى لغة متطورة، هي في الغالب لغة النخبة الحاكمة، تنهض بوظيفة اللغة المشتركة سواء أثبتت ذلك في دستورها رسميًّا أم لا. ووفق منطق هذا النموذج تتطابق الأمة – الدولة مع اللغة بحيث من المفترض أن تكون لكل أمة –دولة لغة رسمية واحدة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن في العالم تقريبًا ما يقارب السبعة آلاف لغة موزعة على أقل من خمسين ومئتي دولة، فإن العمل المطلق بهذا النموذج بوصفه النموذج الأكثر تطورًا للتنظيم الاجتماعي مضافًا إليه تطبيق مبدأ تقرير المصير تطبيقًا كاملًا، بوصفه المبدأ الأكثر ديموقراطية وتقدمية بحيث يكون لكل مجموعة لغوية (كل «أمة») دولة قومية خاصة بها، فإن الدول الحديثة ستتفكك إلى ما يطابق عدد لغات العالم مع ما سيترتب ذلك من مشاكل تعود إلى عدم تركيز متحدثي اللغات المختلفة في أقاليم ومناطق خاصة بهم وغموض الحدود بين اللغات ذاتها. ويبدو أن «الإستراتيجيات التي التجأ إليها نموذج الدولة القومية لتجنب تهديدات التفكك التي تشرعنها مبادئه، تتحدد في تعريف مبدأ تقرير المصير في القانون الدولي تعريفًا لا يتناقض ومبادئ الدولة القومية القائمة على استيعاب وصهر ما يعتبر «أقليات» مختلفة. وتقليل عدد الدول المحتملة من خلال منع المجموعات اللغوية من الاكتساب أو الحفاظ على لغاتها الخاصة، بوصفها إحدى المتطلبات الأساسية لبناء الدولة الأمة. وهكذا فإن «نموذج الدولة القومية الغربية

بقيامه على الاعتقاد في دولة قومية أحادية اللغة منظورًا إليها على أنها طبيعية وحتمية يمارس الإبادة اللغوية (Linguicide) على اللغات الأخرى» (Skutnabb-Kangas & Phillipson, 1996C, p. 672) التي يعدُّها أسسَ مشاريع دول - أمم منافسة.

لا يُعترَف بالتعدد اللغوي في نموذج الدولة - الأمة الأوروبية والنماذج التي استلهمته إلا نادرًا وفي حدود ضيقة جدًّا، بحيث لا يعدو في الغالب أن يكون جهويًّا أو إقليميًّا لا وطنيًّا. غير أنه في غالب الأحيان يُقمَع هذا التعدد اللغوي لصالح لغة واحدة رسمية أو لصالح لغتين أو أكثر، مع الاحتفاظ بالوضع المميز للغة الرسمية المعتبرة مشتركةً. أما الإستراتيجية التي التجأ إليها نموذج الدولة - الأمة هذا فتتحدد في جعل اللغات الأخرى، المتكلمة داخل حدود الدول التي تعتمد هذا النموذج، غير مرئية وتجريدها من صفة «اللغة»، وتصنيفها ضمن إطار «اللهجة» أو «العامية (Vernacular) والباتوا (Patois)[1] للدلالة على أن المجموعات المتحدثة بهذه التنوعات لا تمتلك لغة وبالتالي لا تكوِّن ولا يمكنها أن تكوِّن مشروع أمة أو دولة أو دولة قومية. وبهذه الإستراتيجية تصنف المجموعات المختلفة التي قد ترغب في تكوين أمة، وبالتالي دولة قومية، إلى مجموعات تمتلك الشرط الأساسي والضروري؛ أي اللغة، ومجموعات لا تملك هذا الشرط، وهي إن كانت ما تملكه وسيلة للتواصل -لهجة، عامية، باتوا- أو أي تسمية أخرى، تضع هذا التنوع اللغوي دون اللغة، إلا أنها لا ترتقي لأن تكون لغة لأنها ليست متطورة بما يكفي للوفاء بجميع الوظائف الرسمية لأمة أو دولة. وهكذا تُعرَّف اللغات تعريفًا إيجابيًّا أو محايدًا، على أنها القاعدة العامة والشكل المتطور والمتفوق وصاحب المشروعية والشرعية الذاتية والطبيعية، في حين تُعرَّف اللهجات والعامية، والباتوا تعريفًا سلبيًّا على أنها أشكال غير متطورة أو متخلفة من اللغة، وهذا ما يبرر السياسات اللغوية المعتمدة في مثل هذا النموذج الذي يحرم هذه التنوعات من حقوق الاعتراف بها

---

(١) يعرف المعجم الفرنسي (LAROUSSE) الباتوا بأنه: «نظام لغوي شفهي بشكل أساسي، يستخدم في منطقة صغيرة وفي مجتمع معين (ريفي عمومًا)، ويعدُّه مستخدموه أدنى من اللغة الرسمية». LAROUSSE. (n.d). patois. larousse.fr/dictionnaires/francais. Retrieved Monday 2 octobre 2023 from: https://tinyurl.com/4wwecvk3

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ومن الموارد الكفيلة للبناء على إمكاناتها والارتقاء بها إلى مستوى اللغات الرسمية. و«في بعض الدول، قد تُخفَى هذه الأوسام التنقيصية من خلال تصنيفها على أنها لغات وطنية (على عكس اللغات الرسمية)، وبالتالي حصرها في نوع من الدور العاطفي الذي تصوره الإيديولوجيون الليبراليون في أواخر القرن التاسع عشر» (Skutnabb-Kangas & Phillipson, 1996C, p. 673).

يتضح جليًّا أن القضاء على التنوع اللغوي، لأهداف سياسية، كان هدفًا واضحًا لدى كل الدول القومية التي اعتمدت هذا النموذج، والساعية إلى فرض أحادية لغوية داخل حدودها. ومعنى هذا أن إستراتيجية الإبادة اللغوية المترتبة عن فرض لغة وإقصاء أخرى، كانت الركيزة الإيديولوجية الأساسية لمنع تفكك الدول التي قامت على هذا الأساس اللغوي. غير أنه في الوقت الحاضر، وتحت ضغوط العولمة الدافعة للاندماج والإمبريالية اللغوية الفائقة المركزة، يبدو أن الدول القومية قد تجاوزها الزمن، وصارت كيانات قابلة للتفاوض والتحول، كما أن الإبادة اللغوية كإستراتيجية لمنع تفكك الدول الحالية، قد عفا عليها الزمن، إذ من الظاهر أن تعزيز التعدد اللغوي قد يكون إستراتيجية مهمة لمواجهة هيمنة لغات «عالمية» معدودة، وخلق توازن في البيئة اللغوية التي يبدو أن هذه الهيمنة والاتجاه إلى التركيز، قد يفقرها أكثر فأكثر.

إذا كانت العديد من المجموعات المهينة في ظل الدولة القومية ترى أن مجرد وجود مجموعات «أقلية» غير مندمجة ومنصهرة ومستوعبة، يمثل تهديدًا للدولة القومية، فإن هذه الإيديولوجية ستنعكس سلبًا على قضية الحقوق اللغوية والثقافية لمن تعدهم المجموعاتُ المهيمنة «أقلياتٍ»؛ إذ تعمل على عدم الاعتراف بحقوق هؤلاء اللغوية والثقافية، لأنها في نظرهم تمنعهم من الاندماج والانصهار فيما تسميه الأغلبية المجتمع «السائد»؛ وفي هذا النمط من الدول التي تقوم على الأحادية اللغوية، ينظر إلى التعددية اللغوية على أنها تهديد حتمي للدولة القومية؛ إذ في مرحلة ما ستبدأ هذه الأقليات في السعي إلى تأسيس دولها القومية «الطبيعية» الخاصة بها. لهذا ينظر إلى منح الحقوق اللغوية والثقافية في هذه الإيديولوجية على أنه يؤدي إلى مطالبات بالحكم الذاتي والاستقلال اللغوي والثقافي أولًا، ثم الاقتصادي والسياسي

تاليًا وإلى تفكك الدولة القومية في النهاية، ما دامت الأقليات تريد دولها القومية. ومعنى ذلك في إيديولوجية هذا النموذج، الذي يستهدف الانسجام والوحدة اللغوية كشرطين أساسين لقيام دولة -أمة، أن منح الحقوق اللغوية والثقافية «للأقليات» أمر يسهم حتمًا في إنتاج هذه الأقليات كأقليات، وهو ما يقود لتفكك الدولة، ومنح الحقوق الذي يؤدي إلى تفكك الدول في هذا التصور عمل طوعي من الدولة من أجل تفككها، لهذا تمتنع عن أن تمنح هذه الحقوق؛ تفاديًا لتفككها الطوعي، بل وتحجم عن انتقاد سلوكات الدول الأخرى التي لديها مشاكل مع أقلياتها بسبب الحقوق اللغوية والثقافية، وهو ما يجعل هذه الأقليات في جميع الكيانات السياسية التي تعتمد نموذج الدولة القومية هي الضحية المباشرة.

يعمل الانتماء اللغوي كعامل تعبئة أساس في الصراعات ذات الأسباب المتعددة والمتداخلة، حيث يكون أحيانًا حاسمًا، كما أن الافتقار إلى الحقوق اللغوية يكون سببًا في نزاعات معينة، وخاصة في سياقٍ توزع فيه السلطة / القوة والموارد على أسس لغوية وعرقية توزيعًا غير متساوٍ. وهذا يعني «أن الإشكال اللغوي يظل محتملًا لأن يكون موضوع نزاع وصراع في السياقات التي تفتقر فيه المجموعات المسودة إلى الحقوق اللغوية والثقافية والاقتصادية السياسية، وحيث يعتمد التوزيع اللامتكافئ للسلطة السياسية والاقتصادية على المعيار اللغوي والعرقي» (Phillipson & Skutnabb-Kangas, 1994, p. 145). ويكمن الحل الأساسي لمواجهة هذا الخطر المحتمل ليس في محاولة استيعاب المجموعات المختلفة لغويًا وثقافيًا استيعابًا طوعيًا أو قسريًا وسريعًا، لتجنب مسببات الصراع «العرقي»، بل بتغيير إيديولوجية الدولة القومية التي ترى في هذا الاختلاف مشروع تهديد لسيادتها وشرعيتها، فمبدأ «حماية السيادة الوطنية» و«تعزيز التعددية اللغوية» غير متناقضين، كما يوهم بذلك موقف الدول-القومية، فقد يؤدي النظر إليهما في إطار علاقة التناقض إلى تأجيج الصراع بدل تفاديه، وخاصة عندما تكون المجموعات المستضعفة المختلفة لغويًا على درجة كبيرة من الوعي اللغوي والثقافي. إن «التحليل الأكثر ديمقراطية وعدالة في هذه القضية، أن درجةً أعلى من الوعي بالحقوق اللغوية والثقافية هي السمة المميزة لمجتمع متحضر، ومنح هذه

الحقوق وسيلة لتجنب أو احتواء الصراع. يجب أن تساهم سياسة من هذا النوع في الحد من التفاوتات اللغوية والاقتصادية أو الانقسامات اللغوية والسياسية بين المجموعات التي تشكل نظامًا سياسيًا» (Phillipson & Skutnabb-Kangas, 1996, p. 446). أما قمع لغات هذه المجموعات من خلال سياسات الاستيعاب أو الوصم والتقليل من قيمتها ونبذها ودفع المتحدثين بها إلى الشعور بالذنب والنقص لمجرد أنهم متكلمون بها، فليس فقط إهانة لكرامة هولاء وغير مقبول أخلاقيًا، ولكنه أيضا دعوة إلى النزعة الانفصالية وتحريض على تجزئة الدول.

استوردت الدولة المغربية الحديثة النموذج الأحادي اللغة الذي صدرته الدول الاستعمارية -وخاصة فرنسا- إلى العالم، وتبنته منذ غداة الاستقلال، ولم تبدأ بالتزحزح عنه إلا في بداية هذه الألفية. تأسس هذا النموذج على اعتبار اللغة العربية لغة الأمة-الدولة المغربية القومية دون ما سواها وتمأسس ذلك عن طريق ترسيمها الأحادي، واستغلت النخبة مكانة اللغة العربية الدينية، لتؤسس لتفوقها المطلق على اللغات الأخرى، وقدمتها «مرصعة بكل الأساطير الاعتباطية التي تعتبر أساسا لتفوقها وسموها، حيث يؤكد أنها أجمل اللغات من حيث تناسق البنيات الصرفية وغنى المعجم، وأنها لسان الفصاحة والبلاغة دون منازع» (بوكوس، ٢٠١٣، صفحة ٣٠٢)، وفي المقابل عملت على ترسيخ دونية التنوعات اللغوية للأمازيغية كإستراتيجية لإقصائها. وكان من نتائج هذه الإيديولوجية تعريف الهوية الجماعية المغربية على أساس العروبة فقط، و«طمس الحدود بين العرق واللغة، لدرجة أن العديد من الأمازيغ يقدمون أنفسهم بأنهم عرب حتى عندما يكون آباؤهم أحادي اللغة في الأمازيغية» (Alalou, 2006, p. 417) لمجرد أنهم صاروا متحدثين بالتنوع اللغوي الدارج بشكل طرحي وفقدوا لغتهم الأم.

شرعنت الدولة المغربية الوطنية، أو بالأحرى النخب المتسيدة للقرار والفعل، سيادة اللغة العربية وهيمنتها على التنوعات اللغوية الأخرى بواسطة عمليات التشبع في الخطاب العام، ووسائل الإعلام والتعليم العام إلى الحد الذي صار اكتسابها -ولو طرحيًا- من خلال فقدان التنوعات الأمازيغية بوصفها لغات أمهات، على أنه طبيعي ولا جدال فيه. وعلى الرغم من أن العربية، وإن كانت منسجمة مع إيديولوجية النخب السياسية

والثقافية المتحكمة، تنافسها الفرنسية في جل المجالات والسياقات الاتصالية الحيوية، إلا أنها بقدر ما كانت تحاول، في إطار الصراع مع الفرنسية، دفعها عن بعض الوظائف والمجالات والاستيلاء عليها، بقدر ما تمعن الإيديولوجية المرتبطة بها في وصم الأمازيغية معتمدة الإستراتيجية ذاتها التي اعتمدتها القوى الاستعمارية لوصم اللغات المستعمرة، ومنها العربية نفسها. إن هذه الإستراتيجية التي تبنتها النخب القيادية في الدولة المغربية تشبه كثيرًا -وإن ليس بالدرجة نفسها- الاستعمار الداخلي الذي قامت به الدول الأوربية داخل حدودها السياسية، تحقيقًا لمقتضيات شعارها «أمة واحد - لغة واحدة».

عملت الدولة القومية المغربية، تحقيقًا لهذه الإستراتيجية، بوعي أو بغير وعي على إقصاء الأمازيغية وتهميشها من خلال الوصم، بحيث صارت مواردها اللغوية والثقافية من غير قيمة إطلاقًا -وشأنًا غير مرئي- بل نظرت لها بعض النخب الثقافية نظرة خاصة على أنها معوقات تمنع الاندماج والانسجام والوحدة الشاملة، ومشروع مطالب انفصالية تهدد الأمة - الدولة المغربية. وفي المقابل، عززت من مكانة اللغة العربية وثقافتها، على الأقل إيديولوجيًا، من خلال تمجيدها وبنائها اجتماعيًا، بحيث ينظر لها على أنها موارد فعلية، يمكن تحويلها إلى موراد مادية أو رمزية ذات سلطة بنيوية. ونتيجة لذلك، خصصت للعربية، لوظيفتها الإيديولوجية، والفرنسية، لوظيفتها العملية، موارد أكثر وأكبر، بينما منعت منها الأمازيغية لمكانتها الموصومة بالدونية. ولتأكيد إيديولوجية التفوق للعربية، لفائدتها الإيديولوجية، وصمت الأمازيغية باللهجة واللهجنة؛ لتنوعها الإقليمي واكتساح المعجم العربي والأجنبي لها، وافتقارها لنظام كتابي، تكريسًا لدونيتها وبدائيتها مع أن الدولة والنخب التي تتحكم في قراراتها، لما تخصص أية موارد لتتجاوز الأمازيغية وضْعها الموصوم ذاك ولم تدعم أو تستجب للأصوات المطالبة بإنصافها إلا مؤخرًا، وحتى عندما أقرت اعتمادها في التعليم، رصدت لها وظيفة اللغة المساعدة لتعلم اللغة الرسمية، قبل أن تتبنى الاعتراف الرسمي المؤسسي بها بعد أن أخذت مطالبها تتجه اتجاهًا سياسيًا.

خاتمة

تتيح لنا الملاحظات والاستنتاجات في الفقرات السابقة الانتهاء إلى الخلاصات التالية:

- يقوم الميز اللغوي، مثله مثل الميز العرقي والإثني أو العنصري، على التمييز بين الفئات الاجتماعية على أساس اللغة أو العرق أو الثقافة، لشرعنة التوزيع اللامتكافئ للموارد المادية والرمزية التي ترتبط باللغة. وتتخذ لذلك إستراتيجيات تمجيد لغة/ لغات الفئة/ الفئات المهيمنة، وتأكيد تفوقها «علميًّا» و«تقنيًّا» و«إيديولوجيًّا»؛ لتبرير هيمنتها «الطبيعية»، وفي المقابل التنقيص من التنوعات اللغوية للفئات المسودة، لتبرير إقصائها وتهميشها، ومن ثم شجب كل الممارسات اللغوية المرتبطة بها.
- تعيد السياسات اللغوية إنتاج الميز اللغوي بشكل من الأشكال والذي يعمل هو الآخر على إنتاج الهيمنة على أساس اللغة، وبالتالي العمل كآلية للهيمنة الاجتماعية.
- ليس الميز اللغوي ظاهرة حديثة أو معاصرة، إذ يمكن القول بأن هناك دائمًا تمييزًا على أساس اللغة، لكن طبيعته في العصر الحديث والمعاصر والراهن، تغيرت كثيرًا بعد أن صار إيديولوجيًّا وبنيويًّا. فما دام هناك تفاعل بين اللغات، فهناك -حتمًا- إيديولوجيات تمييزية تعتمد اللغة كإيديولوجية وآلية في تدافعها مع اللغات والجماعات الأخرى. وما تميز به في العصر الحديث أنه يشتغل على المستويين الإيديولجي والبنيوي.
- ارتبط الميز اللغوي أكثر بالقوى الاستعمارية الأوروبية التي سعت إلى شرعنة هيمنتها على الشعوب المستضعفة سياسيًّا واقتصاديًّا ورمزيًّا بالانطلاق من إيديولوجية المركزية الأوروبية، وتفوق الرجل الأبيض ولغته وثقافته. وهنا نحيل على الإيديولوجية الاستعمارية الفرنسية التي قدمت اللغة الفرنسية على أنها لغة العقل والمنطق، وفي المقابل اعتبرت اللغات الإفريقية لغات متخلفة عاجزة عن التعبير عن مقتضيات الحضارة الحديثة، وقد كرست هذه الإيديولوجية بنيويًّا في

المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، فصارت هذه الدول المستعمرة -على حدود الآن- تعيد إنتاج هذه الإيديولوجية التمييزية إيديولوجيًّا، بالاستمرار في تكريس تفوق الفرنسية ودونية اللغات المحلية، وبنيويًّا، بإعادة إنتاج البنيات الاقتصادية والتربوية التي تهيمن فيها الفرنسية.

- كرست الدول الاستعمارية التي أسست دولها القومية على معيار اللغة إيديولوجتها في السياسية اللغوية في المستعمرات الاستغلالية والاستيطانية التي أدارتها والتي تقوم أساسًا على الميز اللغوي الذي اقتضى تمجيد لغتها، ووصم اللغات الأخرى بإنزالها منزل اللهجات والعاميات المتخلفة والبدائية.
- تبنَّت الدول القومية الجديدة نموذج الدولة القومية الأوروبية ونموذج سياساتها اللغوية، واستعادت الآليات التمييزية اللغوية التي استغلتها القوى الاستعمارية لمواجهة اللغات المحلية الصغرى، التي لا تعدها رسمية، بوصفها مشاريع أسس جديدة لدول قومية معتبرة مطالبها اللغوية والثقافية دعوات إلى الانفصال وتفكيك الدولة القومية الواحدة.
- صدرت القوى الاستعمارية الأوربية نموذجها وتصورها للدولة القومية الحديثة القائمة على وحدة اللغة والأمة إلى غالب مستعمراتها السابقة ومعه نموذجها في السياسة اللغوية.
- تراجع السياسة اللغوية الأحادية في الدولة القومية المتعددة اللغات في ظل تنامي المطالب الحقوقية، وهجوم العولمة، واكتساح اللغة الإنجليزية، كشكل إمبريالي لغوي، وتنامي الوعي الحقوقي والبيئي، بأهمية التنوع اللغوي والحقوقي.
- انتهجت الإدارة الاستعمارية الفرنسية، نهجًا خاصًا، في المغرب ساسيتها اللغوية المعهودة، المنطلقة من إيديولوجية الأحادية اللغوية، ولكن لطبيعة المغرب الذي يتوفر على لغة قوية متمرسة بالآداب والثقافة والإدارة هي العربية، ولغة، بتنوعات لهجية مختلفة ممثلة في الأمازيغية، لم يستطع أن يفرض تمامًا لغته من خلال إيديولوجية التفوق التي يدعيها لهاته اللغة، ولكنه

سلك مسلكًا آخر؛ إذ أقصى الأمازيغية تمامًا بالمبررات نفسها التي أقصى بها اللغات الإفريقية، وحاول التنقيص من اللغة العربية بأن حاول حشرها في الوظائف الدينية والتقليدية، وفي المقابل الإعلاء من قيمة لغته التي أدرجها في القطاعات الحيوية، وهي لا تزال المهيمنة فيها، وما زال إنتاج إيديولوجية المستعمر القائمة على الميز اللغوي إلى جانب أشكال أخرى من الميز يتم إيديولوجيًّا وبنيويًّا إلى اليوم.

المراجع العربية:

بوكوس، أحمد. (٢٠١٣). مسار اللغة الأمازيغية؛ الرهانات والاستراتيجيات. تر: فؤاد ساعة. الرباط: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

كالفي، لويس جان. (١٩٧٤/ ١٩٩٣). الخطاب الاستعماري حول اللغة. في الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب (تر: عبد العلي الودغيري). الشركة المغربية للطباعة والنشر. صص ٥٣- ٧١.

المراجع الأجنبية:

Alalou, A. (2006). Language and ideology in the Maghreb: Francophonie and other languages. *The French Review,* 408-421. P 417.

Donoghue, M. (2018). Beyond hegemony: Elaborating on the use of Gramscian concepts in Critical Discourse Analysis for Political Studies. *Political Studies,* 66(2), 392-408.

Forchtner, B. (2017). Critical discourse studies and social theory. In The Routledge handbook of critical discourse studies. *The Routledge Handbook of Critical Discourse Studies. (pp. 259-271). Reisigl, M., Flowerdew, J., & Richardson, J. (Eds).* Routledge.

Judge, A. (2005). French as a Tool for Colonialism: Aims and Consequences. *Institute of European Studies,* UC Berkeley.

Mendieta, E., Phillipson, R., & Skutnabb-Kangas, T. (2006). English in the Geopolitics of Knowledge. Revista Canaria de Estudios Ingleses, (53), 15-26.

Migge, B., & Léglise, I. (2008). Language and colonialism: Applied linguistics in the context of creole communities. *Hellinger, A. and Pauwels, P.(eds.). Handbook of Language and Communication: Diversity and Change.*

Pennycook, A. (2002). English and the discourses of colonialism. *Routledge.*

Phillipson, R, & Skutnabb-Kangas, T. (1994). English, Panacea or Pandemic. Sociolinguistica 8. English only? in Europa/in Europe/en Europe, 73-87.

Phillipson, R, & Skutnabb-Kangas, T. (1994). Linguistic Genocide. In Language Policy in the Baltic States. Valsts valodas centrs, 140-150.

Phillipson, R. (2008). The linguistic imperialism of neoliberal empire. Critical inquiry in language studies, 5(1), 1-43.

Phillipson, R. (2009). Linguistic imperialism continued. Routledge.

Phillipson, R. (2018). Language challenges in global and regional integration. Darnioji daugiakalbystė, (12), 14-35.

Phillipson, R., & Skutnabb-Kangas, T. (1994). Language rights in postcolonial Africa. *Contributions to the Sociology of Language,* 67, 335-345.

Phillipson, R., & Skutnabb-Kangas, T. (1996). English only worldwide or language ecology? *TESOL quarterly, 30(3),* 429-452. P 446.

Phillipson, R., & Skutnabb-Kangas, T. (1996). The possible role of donors in a languge policy for all. *In The role of aid in the development of education for all (pp. 161-201). institute for educational research.*

Regmi, K. D. (2017). Critical discourse analysis: Exploring its philosophical underpinnings. Méthod(e)s: *African Review of Social Sciences Methodology, 2(1-2),* 93-107.

Shakib, M. K. (2011). The position of language in development of colonization. *Journal of Languages and Culture,* 2(7), 117-123.

Skutnabb-Kangas, T., & Phillipson, R. (1996). Linguicide and linguicism. Contact Linguistics. An International Handbook of Contemporary Research. 1, 667-675.

Skutnabb-Kangas, T., & Phillipson, R. (2009). Linguistic human rights, past and present. in. Linguistic human rights: Overcoming Linguistic Discrimination. Skutnabb-Kangas, T., Phillipson, R., & Rannut, M (ed). De Gruyter Mouton. 71- 110.

Skutnabb-Kangas, T., & Phillipson, R. (2011). Language ecology. Pragmatics in practice, 177-198.

Skutnabb-Kangas, T, & Phillipson, R. (1994). Linguistic Imperialism. In The Encyclopedia of Language and Linguistics, Pergamon Press & Aberdeen University Press, 2223-2226.

Skutnabb-Kangas, T. (1988). Multilingualism and the education o minority children'. In Skutnabb-Kangas, *T., & Cummins, J. (Eds.). Minority education: From shame to struggle (Vol. 40). Clevedon: Multilingual Matters.* 9–44.

Wolff, H. E. (2017). Language ideologies and the politics of language in post-colonial Africa. *Stellenbosch Papers in Linguistics Plus, 51(1),* 1-22.

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، م١٠، ع١٩: ١٤٤٦هـ
ردمد (ورقي): ٧٤١٣-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٧٤-١٦٥٨
التخطيط والسياسة اللغوية
Journal of Language Planning and Policy
Journal of Language Planning and Policy Vol. 10, No. 19; 2024
ISSN: 1658-7413 E-ISSN: 1658-9874
mtsl@ksaa.gov.sa

عرض كتاب:

السياسة اللغوية العائلية: صيانة لغة مهددة بالانقراض في المنزل

Book Review of: Family Language Policy: Maintaining an Endangered Language in the Home[1]

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1483-010-019-004

أ.د. محمد مازن جلال
أستاذ علم اللغة، قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة السويس، مصر.

تاريخ الإرسال: ٢٠٢٤/٢/١٧ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٤/٧

مدخل

لا شك أن موضوع السياسة اللغوية العائلية من الموضوعات الشائقة التي بدأت تطرح نفسها في الآونة الأخيرة؛ فاللغة لا تعد عملًا مؤسسيًا في نطاق المؤسسات الكبرى فحسب، بل هي عمل يبدأ من النواة الصغرى للمجتمع، وهي الأسرة. فالأسرة مكمن التنشئة الاجتماعية، وهي الحضن الأول والركن المكين الذي ينشأ فيه الأطفال. تعد التنشئة اللغوية -أو بالأحرى السياسة اللغوية- من الأسس التي يُعتمد عليها في اكتساب الأطفال للغةٍ ما، وهي أشد نجاعة في حال وجود لغة منافسة خارج المنزل. لقد استلهم العلماء تجربةَ كثيرٍ من اللغات التي قُدِّر لها النجاح في الحفاظ على لغاتهم الأصلية، رغم ما تمارسه اللغة المسيطرة في المجتمع من تأثير كبير وعامل وفاعل في جذب أفراد الأسرة إليها، والتخلي عن لغةٍ لم ينشأوا بين أحضانها.

---

(١) مرجع الكتاب:

Christmas, C. S. (2015). Family Language Policy: Maintaining an Endangered Language in the Home. Palgrave Macmillan, UK.

يقوم هذا الكتاب - وهو كتاب متميز من إنتاج دار النشر العريقة بولجريف ماكميلان عام ٢٠١٥، لمؤلفته كاتي سميث - كريسماس، من جامعة أدنبره، المملكة المتحدة - على فكرة الصيانة اللغوية، وكيف تُمارَس داخل المنزل بين أفرادِ أجيالٍ من عائلة واحدة، هي عائلة كامبل التي تُعَدُّ إحدى العائلات الأسكتلندية التي تحاول المحافظة على لغتها الأصلية (اللغة الغيلية) في وسَطٍ تسوده اللغة المهيمنة؛ اللغة الإنجليزية. من هنا تنطلق تجربة المؤلِّفة مع تتبُّع الظاهرة، والمراقبة اللصيقة لما يجري داخل المنزل لفترة تربو على الثماني سنوات. تتتبَّع العواملَ التي تؤثر في اكتساب الأجيال لِلُغةِ الأقلية تتبُّعًا دقيقًا، ومدى نجاحهم وفشلهم في هذا، وما يكتنف ذلك من أسبابٍ وعواملَ متنوعة. وترصد ظاهرة التحول اللغوي وعوامله وأسبابه ومعوقاته. ولعل المؤلِّفة -وهي تعمل بروح الباحث المحايد- قد انجرفت عاطفيًّا مع الأسرة، وراحت تشارك تلك التجربة الأثيرة إلى قلبها. فمنذ البدايات الأولى للكتاب، تروي لنا تفاعلها عاطفيًّا مع أفراد أسرة عائلة كامبل. فمنذ التفاعل الأول مع الأسرة، تنحاز الباحثة لتلك العائلة عاطفيًّا، إذ تقول: «في اللحظة التي انحرفت فيها الحافلة نحو الزاوية في المحطة الأخيرة من رحلة طويلة من مدينة غلاسكو إلى مدينة سكاي، بدأت ألوح لامرأة على مقعد بالقرب من محطة للحافلات. شعرت أن هذا رد فعل طبيعي لرؤيتها, لكني لا أعرف لماذا لم يخامرني مثل هذا الشعور في حياتي من قبل. كان هناك نسوة غيرها وفي نفس عمرها - ولكني كنت ألوح لها، هي دون غيرها، وبدأت المرأة تلوح لي بيدها هي الأخرى. كنت أرتدي سترتي الحمراء... وعندما خرجت من الحافلة، وجدتني بين ذراعيها تقول لي: مرحبا كاسي. وعلى هذا النحو بدأت صداقتي مع عائلة كامبل. لم تعلم نانا، المرأة التي كانت في انتظاري في محطة الحافلات، أني كنت أبحث عن ثلاثة أجيال من عائلة ناطقة باللغة الغيلية، وأنها ستعيش مع لغوي إلى أجل غير مسمى... أظهرت نانا وعائلتها من الكرم الجم ما سمح لي بالمقام في بيتهم، و«التلصص» على ممارساتهم اللغوية. كنت ممتنة لهم غاية الامتنان، وشرفت أن أكون راويًا لقصتهم, وكفاحهم للحفاظ على لغتهم المهددة بالانقراض، وكيف ويا للأسف، على الرغم من جهودهم المضنية، لا يزالون في صراع شاق للإبقاء عليها».

محتويات الكتاب:

الفصل الأول:

يتتبع هذا الفصل السياسة اللغوية العائلية، ويبحث في أصول المقاربات اللغوية الاجتماعية للثنائية اللغوية لدى الأطفال ودراسة المدخلات اللغوية، كمًّا وكيفًا، وأهمية ذلك في استجلاء عوامل نجاح بعض الأطفال في تحقيق كفاءةٍ أعلى في اكتساب لغة الأقلية التي ينطقون بها، مقارنة بغيرهم. كما يُسلِّط الضوء على أهمية مناقشة حالاتٍ لغوية مختلفة، مثل حالات التحول اللغوي بين المهاجرين وفي داخل مجتمع لغات الأقليات الأصلية. يُختتم الفصل بتقديمِ موجزٍ عن «عائلة كامبل» – موضوع هذه الدراسة – ويعطي خلفية عن لغتهم، لغة الأقلية (الغيلية الأسكتلندية)، وكذلك المنطقة التي يعيشون فيها (جزيرة سكاي).

الفصل الثاني: المنهجية

يقدم هذا الفصل دراسة إثنوغرافية تمتد ثمانيَ سنوات حول عائلة كامبل، وترصد تحليلاتٍ تفاعليةً دقيقة لمدونتين لغويتين، سُجِّلتا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤م توضحان التفاعل اللغوي والمحادثات التي أُجريت في نطاق العائلة بين ثلاثة أجيال: الجيل الأول، والثاني، والثالث في استخدامهم للُّغتين (الغيلية، والإنجليزية)، وحالات الازدواج اللغوي.

شُكِّلت الإثنوغرافيا الشاملة للأسرة إلى حد كبير في ضوء استخداماتهم للغتهم، والتي اعترتها تحولات كثيرة على مرِّ السنين، لأسباب مختلفة. ونظرًا لأنَّ تَتَبُّع هذه التحولات أمرٌ محوري في كيفية تحليل السياسة اللغوية العائلية لعائلة كامبل في المشروع الحالي، تقدم المؤلِّفة رؤيتها المنهجية في شكل زمني؛ بغرض توضيح طبيعة القرارات المتخذة والتحديات التي تُغُلِّب عليها في فهم تغيرات السياسة اللغوية المنزلية لهذه العائلة مع تغير الأزمان.

الفصل الثالث: منظور تاريخي للسياسة اللغوية العائلية

يقدم هذا الفصل صورة شاملة عن كيفية تغير السياسة اللغوية العائلية لاستخدام اللغة في عائلة كامبل مع تغير الزمن (مقارنة معدل الاستخدام اللغوي في عام ٢٠٠٩ بعام ٢٠١٤م). يعرض الفصل التفاصيل الاجتماعية والشخصية لكل متحدث وخلفياته اللغوية (الجيل الأول: نانا (ولدت عام ١٩٤٦)، ودولينا (ولدت عام ١٩٥١)، وإيزابيل (ولدت عام ١٩٥٥)؛ الجيل الثاني: سيوماس (ولد عام ١٩٧١)، ومايري (ولدت عام ١٩٧٥)، وأونغاس (ولد عام ١٩٧٨)، وبيجي (ولدت عام ١٩٧٨)؛ الجيل الثالث: ديفيد (ولد عام ٢٠٠٢)، وماجي (ولدت عام ٢٠٠٦)، وجيكوب (ولد عام ٢٠١٠)، ويوضح كيف أن السياسة اللغوية العائلية الحالية المتمركزة حول اللغة الغيلية (التي تتمحور حول ديفيد، وماجي، وجاكوب)، هي نتاج سياسات لغوية عائلية مختلفة (السياسات اللغوية العائلية المختلفة التي مارسها أولياء أمور هؤلاء الأطفال عندما كانوا صغارًا) وكيف اختلفت هذه السياسات بتغير الأزمان. يسلط هذا الفصل الضوء على ملاحظات عدة حول استخدام اللغة على مدى ثلاثة أجيال منها:

أولًا: يحدث هذا التحول اللغوي من خلال الأجيال؛

ثانيًا: يحدث التحول اللغوي أيضًا داخل الجيل الواحد باختلاف متغير العمر؛

ثالثًا: تقلُّص الاستخدام العام للُّغة الغيلية في الطائفتين.

يبيِّن الجدول التالي مقارنةَ معدلِ استخدام اللغتين الغيلية والإنجليزية للأجيال المختلفة في العائلة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤:

الجيل الأول		درجة القرابة من الجيل الثالث	معدل استخدام اللغة الغيلية ٪		معدل استخدام اللغة الإنجليزية ٪		استخدام مختلط ٪	
المتحدث	سنة الميلاد		٢٠٠٩	٢٠١٤	٢٠٠٩	٢٠١٤	٢٠٠٩	٢٠١٤
نانا	١٩٤٦	جدة من ناحية الأب	٪٦٥	٪٥٧	٪١٥	٪٢٥	٪٤	٪٣
دولينا	١٩٥١	جدة من ناحية الأم	٪٦٤	٪٨٣	٪٢٦	٪٤	٪٨	٪١٠
إيزابيل	١٩٥٥	جدة (عمة الأب)	٪٣٩	٪٢٠	٪٤٨	٪٦٩	٪١	٪١٠
المعدل العام			٪٥٨		٪٢٥		٪١٤	

الجيل الثاني		درجة القرابة من الجيل الثالث	معدل استخدام اللغة الغيلية ٪		معدل استخدام اللغة الانجليزية ٪		استخدام مختلط ٪	
المتحدث	سنة الميلاد		٢٠٠٩	٢٠١٤	٢٠٠٩	٢٠١٤	٢٠٠٩	٢٠١٤
سيوماس	١٩٧١	عم	٪٢٠	٪٠٨	٪٨٠	٪٩٨	٪٢	٪٠٨
مايري	١٩٧٥	عمة	٪١	٪١٩	٪٩٨	٪٧٨	٠	٪٢
أونغاس	١٩٧٨	أب	٪١١	٪٧	٪٨٤	٪٩٣	٪٤	٠
بيجي	١٩٧٨	أم	٪٧٥	٪٦٨	٪١٠	٪٢٥	٪٧	٪٤
المعدل العام			٪٣٨		٪٥٦		٪٣	

الجيل الثالث		معدل استخدام اللغة الغيلية ٪		معدل استخدام اللغة الإنجليزية ٪		استخدام مختلط٪	
المتحدث	سنة الميلاد	٢٠٠٩	٢٠١٤	٢٠٠٩	٢٠١٤	٢٠٠٩	٢٠١٤
ديفيد	٢٠٠٢	٪٢	٪١	٪٩٥	٪٩٩	٠	٠
ماجي	٢٠٠٦	٪١١	٪٥	٪٨٠	٪٨٩	٪٨	٪٥
جيكوب	٢٠١٠		٪٤		٪٩٢		
المعدل العام		٪٧		٪٨٨		٪٥	

بدا واضحا أن استخدام اللغة الغيلية قد تقلص في الأسرة وهو ما تؤكده النتائج الكمية أعلاه، فغالبية العائلة أضحوا يستخدمون الغيلية بمعدل أقل مما كانوا عليه قبل سنوات. علاوة على ذلك، تتقلص الغيلية من جيل إلى جيل، وبلغت ذروة الاندثار في الجيل الثالث (بلغ متوسط معدل استخدام الغيلية ٧ ٪) وحتى بين أفراد الجيل الأول، الذين يُفترض -نظريًّا- أنهم أكثر مستخدمي اللغة الغيلية شيوعًا (٥٨٪) لا يربو معدل استخدام أصغر المتحدثين بها من الجيل الأول (إيزابيل) على (٢٠ ٪). وهو ما يؤكد أن اللغة إلى اندثار في تلك العائلة.

الفصل الرابع: بناء السياسة اللغوية العائلية وهدمها في مستواها الدقيق

يناقش هذا الفصل آلياتِ بناءِ سياسةٍ لغوية عائلية لدعم اللغة الغيلية، والعوامل التي تسبَّبت في هدم تلك السياسة وتفكيكها على مستوى وظائف استخدام اللغة في المحادثة. ويتناول تبنِّيَ نانا وبيجي لسياسةٍ لغوية عائلية، تدعم اللغة الغيلية من خلال المزاوجة اللغوية التي تسمح باستخدام اللغة الغيلية استخدامًا مباشرًا في التواصل مع الأطفال إلى جانب الإنجليزية. كما يوضِّح أيضًا أنَّ ازدواجية اللغة تُعَدُّ إستراتيجية للصيانة اللغوية، غير أنها في ذات الوقت تُعَدُّ معولَ هدمٍ (بحسب متوالية لانزا (١٩٩٧)،

إذ يخضع الجيل الأول والثاني أحيانًا لمطالب الجيل الثالث في ضرورة استخدام الإنجليزية عندما لا تكون الغيلية مفهومة، بل إن الجيل الثاني من متحدثي العائلة أنفسِهم يستخدمون الإنجليزية مع الجيل الأول. استُخدِم في هذا الفصل مفهوم جافارانجا (٢٠١٠) حول «التحول اللغوي»؛ لمناقشة كيفية قيام أولياء الأمور في الأسرة -من غير قصد- بتدمير السياسة اللغوية العائلية التي قامت أساسًا لدعم اللغة الغيلية؛ إذ يستسلمون لاستخدام الإنجليزية بينهم ومع الجيل الثالث، عندما تستغلق الأمور.

الفصل الخامس: السلطة، والتضامن، واللغة

يتناول هذا الفصل علاقة الأسرة بالمجتمع وكيف نشأ الجيل الثالث في العائلة اجتماعيًّا على ممارسات لغوية، أدت في النهاية إلى ربط اللغة الغيلية بـ«السلطة»، واللغة الإنجليزية بـ«التضامن». فلا تظهر اللغة الغيلية بين أفراد الجيل الثاني (مثل أونغاس) إلا حينما يرغب في توجيه الأوامر والنواهي أو لتقريع الأطفال وممارسة السلطة الأبوية، وهكذا تُظهِر مدونة الدراسة أن حديثه مع الأطفال، يكون بالغيلية في ممارسات السلطة الأبوية والأوامر والنواهي؛ فيُفْهَم من كلمات الأب أن اللغة الغيلية مجدية في «تأديب» الأطفال وتربيتهم على «الانضباط»، وهذا ما تؤكده دراسات لغة الأقليات التي تُظْهِر ارتباط استخدامها بسياقات السلطة، وقد أكدت الأبحاث أن لغة الأقليات، غالبًا ما تحمل شحنةً «انفعالية» تُسْتَخدم في ممارسة «القوة» و«السلطة» والتعبير عن «الغضب». وقد لوحظ أيضًا أنه في السياقات والمناسبات العامة في مدينة «سكاي»؛ حيث تعيش العائلة، غالبًا ما تلجأ للغيلية في مواقف «الإحراج» و«التقريع»، بعيدًا عن أعين الناطقين بلغة الأغلبية، ومن ثم يمكن اعتبارها «شفرة سرية» سلبية، وهذا من شأنه أن ينشئ تفاعلًا سلبيًّا بين الأطفال تجاه لغة الأقلية؛ مما يغذي السلبية لديهم، وربما الكراهية، تجاه تلك اللغة، ويدفعهم إلى عدم استخدامها.

من الملاحظ ارتباط الإنجليزية بمواقف «التضامن» و«الود»؛ حيث نجد أن «سيوماس» و«مايري» (العم والعمة، من الجيل الثاني) لهما «شعبية» خاصة لدى الأطفال، وهما شخصان «مرحان محببان» - مقارنة بأفراد الجيل الأول من كبار السن-

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يستخدمان الإنجليزية بكثافة ومن ثم ينشأ ارتباط إيجابي بالإنجليزية، وسلبي بالغيلية، فيفهم الجيل الثالث أن «الظرفاء» يستخدمون الإنجليزية، بينما «السلطويون» يستخدمون الغيلية، فينأون عنها متى وجدوا إلى ذلك سبيلًا. ويتعلق الجيل الثالث الذي يتخذ من الجيل الثاني قدوة له باللغة المفضلة لدى الجيل الثاني وهي الإنجليزية، ويرى الأطفال أن قدرة الجيل الثاني على الحديث بالغيلية رغم تفضيلهم الإنجليزية، يضع مثالًا أمام الجيل الثالث بتفضيل الإنجليزية على لغة الأقلية.

يؤكد هذا الفصل دورَ الفجوات اللغوية -أي السياقات التي لا يُستخْدَم فيها اللغة الغيلية- في تعزيز هذا التباين بين اللغتين الغيلية والإنجليزية، فعلى طيف محور «السلطة»، تستخدم الغيلية، وفي مقابل محور «التضامن»، تستخدم الإنجليزية، كما يبيِّن أن هذه الارتباطات تخلق ميلًا سلبيًا تجاه اللغة الغيلية، وميلًا عاطفيًّا إيجابيًّا تجاه اللغة الإنجليزية، ويُعَدُّ ذلك عاملًا مساهمًا في تفضيل الأطفال المبكر والمستدام للغة الإنجليزية.

الفصل السادس: الخلاصة

يلخص هذا الفصل نتائج واستنتاجات دراسة السياسة اللغوية ومضامين التخطيط المستقاة من قصة عائلة كامبل، ويناقش اختلاف المجالات والوظائف التي تستخدم فيها لغة الأقلية (الغيلية)، وهو المفتاح في فهم السبب وراء تقلص استعمال اللغة الغيلية بين أطفال عائلة كامبل. تخلُص الدراسة إلى أن استخدام الآباء للغة الأصلية ليس كافيًا في تحقيق الوصول إلى ما يسميه فيشمان (٢٠٠١، ص ٤٦٧) «نقطة الارتكاز» RLS - أي: نقطة تغيير مسار التحول اللغوي إلى الاتجاه المعاكس، أي في اتجاه هذه اللغة.

الدروس المستفادة من الكتاب للمخطط العربي

للكتاب أهمية كبرى في معرفة آليات صيانة لغات الأقليات في الخارج، حيث يمكننا الاستفادة كثيرًا من التجارب التي يقدمها في كيفية صيانة اللغة العربية بين الطيور المهاجرة؛ حيث أدت الهجرات والحروب وبعض المشاكل الاقتصادية والأغراض

التعليمية إلى هجرة الكثير من العقول العربية إلى الخارج، ولا بد أن نبحث عن أهم الوسائل وأنجحها التي يمكن الحفاظ بها على اللغة العربية بين أبناء الجيل الثاني والثالث من المهاجرين، ولعل ما يقدمه هذا الكتاب من مادة، يفيد كثيرًا في هذا الشأن.

من المهم أيضًا فهم طبيعة السياسات اللغوية بعيدًا عن السياسات الرسمية للبلاد، فيجب مراعاة السياق الاجتماعي والسياق اللغوي العام وسياق الوظائف عند النظر في رسم السياسات العائلية لصيانه اللغات، وهذا يقتضي دراسة وثيقة للسياقات المختلفة التي تُنعَش فيها اللغة. فمن الواضح في هذا الكتاب أن المؤلفة كانت جادة كثيرًا في سبر أغوار السياق العام الذي تُصان فيه اللغات. وقد قامت ببناء العديد من المدونات اللغوية الإلكترونية التي استطاعت من خلالها تفسير البيانات والعمل على تعميمها، واستخراج الدروس اللازمة منها، ولعل من المهم الإفادة من منهجيات مثل هذه الدراسات وطرق تصميمها، لتكون نبراسًا لنا، نستطيع استخدامها عندما يتعلق الأمر بسياقات صيانة لغات الأقليات، أو رسم السياسات العائلية اللغوية لمن يريد المحافظة على لغة الأجيال الثانية والثالثة في محيطه.

يوضح الكتاب أهمية الوظائف اللغوية، لتطوير اللغة وإنعاشها، فمن الأهمية بمكان النظر إلى محوري «السلطة» و«التضامن» اللذين أشير إليهما، لمعرفة أن اللغة -لاسيما لغة الأقليات- لا تُنَمَّى عن طريق الاستخدام اللغوي العام فقط، بل بالاستخدام الوظيفي الذي يؤدي إلى تطورها، واستخدامها في سياقات تعززها، مثل سياقات التضامن، وتلك السياقات المحببة لدى الناطقين؛ ففي الحالة التي بين أيدينا، نجد عزوفًا من الجيل الثالث عن استخدام اللغة الغيلية - لغة الأجداد- لا لشيء، إلا لأنها تُسْتَخدم في سياقات غير محببة لديهم ولا يتوقون إليها، وهذا درس مهم من دروس التطور والإنعاش اللغوي.

تعد الدراسة بمثابة نموذج مصغر، يمكن أن نفهم من خلاله آلياتِ الإنعاش والاندثار اللغوي ومدى ارتباط ذلك بآليات الازدواجية اللغوية ومدى أهمية الاستخدام اللغوي في سياقات معينة، لدعم اللغة وصيانتها (محور «السلطة» في مقابل محور «التضامن»).

من الملاحظ هنا، استشعار الأسرة مدى أهمية اللغة الأصلية لها وضرورة المحافظة عليها رغم ما يبدو من عدم نفعيتها وفائدة استخدامها على المستوى الاقتصادي والتعليمي؛ نظرًا لطغيان اللغة السائدة (الإنجليزية) وهو ما يؤكد مدى ارتباط اللغة بالهُوية، فعائلة كامبل ترى في الغيلية هُويةً لها، تحاول باستماتةٍ نقلَها للجيل الثالث الذي تحول بينه وبين لغته الأصلية عواملُ، تسهم الأسرة -دون أن تشعر- في تقويتها.

يمكن الاستفادة من التجربة هنا في دعم صيانة اللغة القومية الفصحى وتوسيع سياق الدراسة، فعلى الرغم من أن الدراسة تَنْصَبُّ على كيفية صيانة لغة الأقلية في المنزل، إلا أنه يمكن الاستفادة منها في دعم الحديث باللغة الفصحى في حالة العائلات التي ترغب أن يكتسب أبناؤها طلاقة الحديث بالفصحى لأسباب متعددة، وهنا ينبغي التنبه إلى طبيعة السياقات والوظائف التي يمكن أن تستخدم الفصحى لها داخل المنزل. فكما رأينا في عائلة كامبل، فإن استخدام اللغة في وظائف سلطوية، يمكن أن ينفر منها.

يتضح من تجربة السياسة العائلية للُّغة -في هذا الكتاب- أن الصيانة اللغوية للُغة الأقليات في المنزل أمر يتطلب جهدًا ومثابرة وحرصًا من الأسرة على الاضطلاع بهذه المهمة، فالجيل الأول في الدراسة، كان حريصًا على إكساب اللغة للجيل الثاني، وكانت هناك محاولات من الجيل الثاني لنقلها للجيل الثالث، وهو ما يؤكد إدراك العائلة لأهمية لغتهم الأصلية، وحرصهم على هويتهم اللغوية.

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

التخطيط والسياسة اللغوية
Journal of Language Planning and Policy

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

هذه الطبعة
إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.